

المقطع الصوتي في العربية

الأستاذ الدكتور
صباح عطوي عبود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ

إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَالِينَ ﴾ وَالشَّهَادَةُ فَيُبَشِّرُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقطع الصوتي في العربية

الاستاذ الدكتور

صباح عطوي عبود

الطبعة الأولى

2014م - 1435هـ



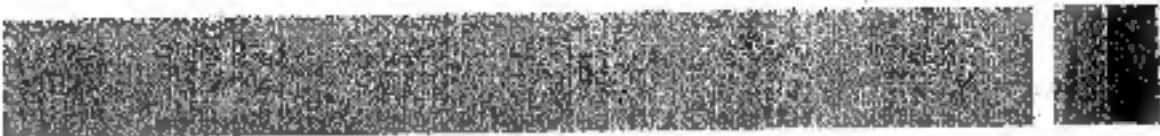
دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

الفهرس

المقدمة	9
- المقطع لغةً واصطلاحاً	13
- المقطع، تعريف ونقد	14
- صعوبة تحديد المقطع	14
- المقطع بين المؤيدين والمعارضين	22
~ أهمية دراسته	24
~ المقطع عند علماء العربية القدامى	29
~ قواعد المقطع وقسمها	36
- موقع الصوت من الصامت	53
~ المزدوج	57
~ حذف المزدوج	70
- الابتداء بالصاكن	76
~ همزة الوصل ووظيفتها اللغوية	81
- همزة الوصل في الدرس الصوتي الحديث	82
- قيعتها صوتياً	83
- حركتها	85
- أنواع القاطع في العربية	93
~ المقطع الصوتي المتعدد وتعامل العربية معه	102
- مقطع صوتي جديد	115
- مع الدارسين في رؤيتهم المقطعية	129



- خصائص المقطع العربي وسماته 139
- المصادر والمراجع 145



رموز الكتابة الصوتية⁽¹⁾

الصوت	رمزه العربي	الصوت	رمزه العربي
1. الهمزة	ء	21. القاف	ق
2. الباء	ب	22. الكاف	ك
3. التاء	ت	23. اللام	ل
4. الذاء	ث	24. الميم	م
5. النجيم	ج	25. النون	ن
6. الحاء	ح	26. الهاء	هـ
7. الخاء	خ	27. الواو الاحتكاكية	و
8. الدال	د	28. الياء الاحتكاكية	ي
9. الذال	ذ	29. الألف	أ
10. الراء	ر	30. الفتحة	ـَ
11. الزاي	ز	31. الياء المصوّنة	ـِ
12. السين	س	32. الكسرة	ـِ
13. الشين	ش	33. الواو المصوّنة	ـُ
14. الصاد	ص	34. الضمة	ـُ
15. المضاد	ض	35. صوت الإمالة	را
16. الطاء	ط	36. صوت التفخيم	وا
17. الظاء	ظ		
18. العين	ع		
19. الغين	غ		
20. الفاء	ف		

(1) يُنظَر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 106.



المقدمة

الحمد لله حمداً يليقُ بجلال وجهه وعظيم سلطانه وعلو مقدرته وأفضل الصلاة وآتم التسليم على أشرف خلقه من الأولين والآخرين.
أمّا بعد:

فهذه دراسة في المقطع الصوتي العربي أردتُ فيها أن أعرض لمفهومه وأنواعه وأهمية دراسته، وخصائصه وسماته؛ لأني لم أطلع على دراسة خاصة متفرّدة بالمقطع الصوتي في العربية، إذ جلُّ ما أطلعتُ عليه هو دراسات في كتب غير مكرّسة له، والأهمُّ من ذلك أنني وجدتُ هؤلاء الدارسين يذهبون إلى إنكار وجود المقطع عند علماء العربية القدماء، فهو عندهم من ابتكار المحدثين والحقُّ أن القدماء قد عرفوه وأُضح مفهومه عندهم، بل إنَّ المحدثين عيالٌ عليهم حتّى في المصطلح بله المفهوم والمكونات، لكن الذي يلفت الانتباه أن ذلك ورد عند الفلاسفة العرب لا اللغويين منهم، وربما يعود ذلك إلى عناية الفلاسفة بالألفاظ وجرسها وتكوينها كالذي نجده عند الفارابي في (الموسيقى الكبير) مثلاً، لكن ذلك لا يعني أن اللغويين قد أهملوه في درسه، بل دارت فكرة المقطع في أذهانهم، إلا ترى أن الدراسة العروضيّة كلّها قائمة على التحليل المقطعي للمكلام، فضلاً عن أن الدراسة الصرفيّة كلّها تتحرّك داخل البنية المقطعيّة للمفردة.

إن معرفة النظام المقطعي لأية لغة تبرز ما هو جائز فيها وما هو غير جائز، فالابتداء بالساكن مثلاً مظهر مرفوض في العربية، بمعنى أن المقطع فيها لا يبدأ بصامتين؛ لأن نظامها الصوتي يأبى ذلك، في حين نجد ذلك سائغاً في غيرها من اللغات؛ لأن نظامها المقطعي يجوز ذلك، والابتداء بالحركة في العربية مرفوض أيضاً، لأن نظامها المقطعي لا يمكن له أن يكون كذلك، في حين نجد ذلك سائغاً في غيرها. ولهذا وسواء جاءت هذه الدراسة علّها تفيد أهل العناية باللغة،

وما المقصد الأكبر منها إلا خدمة لغة القرآن ومرضاة رب العرش العظيم إنه نعم
المولى والنصير والحمد لله أولاً وآخراً.





المقطع الصوتي

في العربية

المقطع لغةً واصطلاحاً:

تتفق المعجمات اللغوية على أن المقطع يعني الآخر والانتهاء، جاء في لسان العرب (١): «ومقطع كل شيء ومقصه آخره حيث يقطع، كمقاطع الرمال والأودية». ومقطع الأودية مأخوذ ومقطع كل شيء حيث ينتهي إليه طرفه والمقطع الشيء نفسه وشراباً ليدل المقطع أي الآخر والخاتمة» (٢).

وفي الاصطلاح الأصوات اسعوية كما ينطقها الإنسان، تخرج مجموعات مجموعات، وكل مجموعة تسمى مقصفاً، فقد يكون صوتين اثنين جو (ككَب) المكوّنة من ثلاثة مقاطع، وقد يكون أكثر مثل كلمة (ككَب) المكوّنة من مقطعين اثنين (٣).

أما في غير العربية فإن لفظة Syllable الانكليزية و Syllabe الفرنسية و Silbe الألمانية ترتبط بالأصل اللاتيني Syllabus الذي يعود إلى النصف اليوناني Sullabe ومنه الفعل Sullambanem ويعني الضمّ وجمع، كما يستعمل أيضاً في معنى الاحتواء والأحد جملة بلا تحزلة (٤)، وهذه المعاني تقترب مع معنى المقطع في العربية.

(١) لسان العرب (قصم) ويُنظر العين (قطع)

(٢) يُنظر: المصطلح لصوتي في الدراسات العربية 178

(٣) يُنظر لتفكير النسابي في الحصاد العربية 262، الهامش رقم 74





المقطع: تعريف ونقد.

يقول د. بيال جونز ((أنَّ تُحاول تعريفاً هو أنَّ تُحاول المُستحيين))⁽¹⁾، فهل نمضي مع جونز وعبارته هذه تتركيب وحدة صوتية تُعدُّ من أهمِّ لوحات الصوتية في السلسلة الكلامية المتطوقة ؟

إنَّ لا أعتقد ذلك إذ الحدُّ مصتَح للوصول إلى ماهية الشيء المدروس.

صعوبة تحديد المقطع:

لقد شمر الدرسون وعلماء اللغاة بصعوبة إيجاد تعريف مُحدَّد وواضح للمقطع، فعلى الرض من أنَّ أيَّ طفلٍ يتكلَّم لغة ما يستطيع أنَّ يعدُّ على أصابعه عدد المقاطع التي تتكوَّن منها الكلمة أو الجملة، إلَّا أنَّ واحدًا من علماء الأصوات لم يُلجَّ في إعطاء وصف شامل ودقيق للمقطع⁽²⁾، ويرى فنديرس ((أنَّ تعريف المقطع أمرٌ عسير))⁽³⁾، ويذهب إلى أنَّنا لو أخذنا أبسط حالات، وهي الحالة التي تحتوي على سلسلة من الصوامت والمصوَّات، أمكن أنَّ نستخلص قاعدة تُنظِّم هذه السلسلة إلى مقاطع، فالمصوَّات تقتضي فتح الفم، وهذا الصَّحَّ مهما احتلمت سعة فهو دائمٌ أكبر من ذلك الذي يصحبُ إنتاج الصوامت، فعالات الفتح تقابل المصوَّات، وحالات العلق تقابل الصوامت، وتنتجى هذه الحقيقة في الصورة التي ترسمها الاسطونة المُسجَّلة، إذ تُشير المحببات مُختلفة في درجتها إلى أماكن النرول التي تُكوَّن الصوامت، ولكن الدقَّة تنحصر في تحديد المنطقة التي تبدأ وتنتهي عندها المقاطع⁽⁴⁾

(1) دراسة السمع والكلام 269.

(2) يُنظر: دراسة الصوت اللغوي 240.

(3) البعة، 85.

(4) يُنظر البعة 85.





ويقول روديه. يوحد عند الانتقال من مقطع إلى مقطع تغيرٌ مفاجئٌ يُصيبُ كلاً من لجهاز التنفسي والحرك التطنئية والإدراك السمعي، هذا التغيرُ انشلاقيٌ يسمحُ في بعض الأحوال بتعيينِ حدود المقاطع ويكونُ التقسيمُ تحكيمياً في أحوال كثيرة أخرى، لذلك يكونُ من العبث أن تسعى إلى تحديده، كما لو أردنا أن نُحدد النقطة التي يُوحدُ عند قاع و يرفع بين جيلين⁽¹⁾

إن السبب الرئيس في اختلافهم هذا يعودُ إلى أن الكلامَ الإنسانيَ متداخِلُ الأجزاء بحيث يكتسب الجزء القوي شيئاً من ضعف الجزء الذي يليه أو يسبقه، ويمكن أن يحدث عكسُ هذا الشيء، أي يكتسب الجزء الضعيف قوةً بحزمه لذي يليه أو الذي يسبقه⁽²⁾ ولهذا فإنَّ قواعد المقاطع المتتالية تتداخلُ فيما بينها، ويكونُ وضع الصامات مثلاً بين مصوَّتين من أكثر الأوضاع صعوبةً في التصديد المقطعي في اللغات عممة، وتصديق ذلك في العربية أن اللام في العن (قال) وقد وقعت بين مصوَّتين / ق - / ل - / فإذا حاولنا نطقَ المقطع الأول وحده أن السار سرعان ما يترق نحو اللام هكذا / ق - ل /، وكأنَّ اللامَ داخلةً فيه، وهي في الحقيقة جزءٌ من المقطع التالي / ل - ، فهي تنتمي إليه لا إلى المقطع السابق، وهذا الأمر يبدو في العربية أيسرُ مما هو عليه في اللغات الأخرى، إذ اختلف العلماء في هذا التحديد المقطعي على رأيين الأول يرى جواز نسبة الصامت إلى المقطع الأول وإلى الثاني بسبب ((أنَّ الحدَّ الأدنى من التصويت و لحدَّ الأعلى من التدخل أو التحكم ريثما وقف في منتصف نُطق الصوت، وسو كن كهده يجب أن توصفَ بأنها تنتمي إلى كلا المقطعين))⁽³⁾.

(1) يُنظر اللغة، 85

(2) يُنظر أصوات اللغة، 139.

(3) دراسة الصوت اللغوي 252، ويُنظر البحث اللغوي عند ليهود، 54





أما الرأي الآخر فهو يُنكّر ذلك، ويرى ضرورة انتفاء الصامت إلى أحد المقطعين بسبب تصوّرهم، لراسخ بأنّ المقطع وحدة منقصة دائماً في السلسلة الكلامية، فلا تدخل بين المقطعين بأيّ شكلٍ من الأشكال، ولكنهم يعترفون بصعوبة وضع الأسس التي تُبهر حدود المقطع؛ لأنّ السلسلة الكلامية تتداخل غالباً وتندمج.

بل رُبّما يدحر المصطل في حالات كثيرة ليرسم حدود المقطع، فيحقق هذا الصامت مرةً بهذا المقطع وأخرى بذاك، فالكلمات $an\ am$ (التسديد) و $aname$ لا تحتلّمان صوتيّ، بيد أنّ المصطل يدخل بيميزّ المقاطع ومن ثمّ تتعزّب المعاني. فيكون $(an + am)$ ، إذ يحقّق الصوت (n) بالمقطع الأول، ولكّنه في الكلمة $(a + name)$ يحقّق الصوت (n) بالمقطع الثاني، ويقول مرتّيبه في هذا لصدده: ((يعتمد التقطيع على عوامل متعدّدة لم يُعرّف أو يُحدّد بشكل تامّ إلاّ قسمٌ منها حتّى الآن))⁽¹⁾.

فصلاً عن أنّ كلّ لغةٍ لها نظام مقطعيّ خاصّ يختلف من لغةٍ إلى أخرى، وعليه فإنّ رسم حدود المقطع لا بُدّ أنّ يخضع للقواعد والأحكام الخاصة بكلّ لغة.

ولهذا كنّه اختلف اللغويّون المُحدّثون في نظرتهم إلى المقطع فاحتاروا مسالك مختلفة فيريويّة ولطميّة ووصيميّة، كما أنّ الوسائل التي كانوا يستخدمونها لم تُمكنهم من رسم حدود المقطع برفق، لذا فإنّهم قد وجسوا ((صعوبةً في تحديد بداية المقطع ونهايته ولكّنه استطاعوا دائماً تحديد وسطه أو أظهر جزؤيه))⁽²⁾.

(1) يُنظر: دراسة الصوت النعوي 253.

(2) مبادئ المتبة عامة 69.

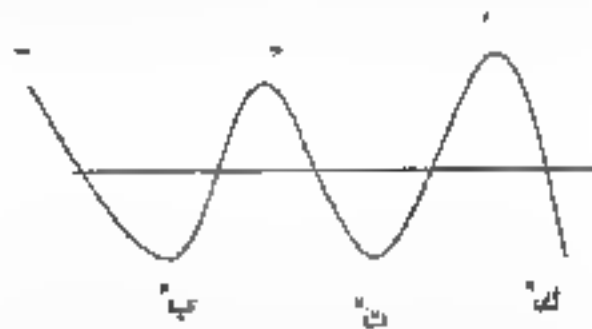
(3) الأصوات النعوية 160.



المقطع الصوتي في العربية

والحق أن تعريفات التي وضعوها ليست دقيقة وكاملة، بحيث يمكن أن تعطي وصفاً دقيقاً وتحديدًا ثابتاً للمقطع، ولولا محاجة لإهالة لعرضت هذه التعريفات واحداً واحداً بالمد والتحليل، ولكنني سأنتخب منها جملة أراها صالحة لتدليل على ما أقول:

يقول جرجر كائنيتو ((إن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت سواء أكان الغلق كاملاً أو حرثياً هي التي تمثل المقطع))^{١٢}، فمن المعلوم أن عملية غلق جهاز التصويت هي إنتاج الصوت، وعملية الانفتاح هي إنتاج المصوتات، ولو وصفاً هذا التعريف بالرسم لكان على لشكل الآتي ممثلاً بالمفردة (كُتِبَ) / كُ / ت / ب / .



إذا تحلّت المصوتات الأعالي أو المصم، وهي انفتحت بلا ريب وتحلّت الصوامت لقواعد، وهي لانعلاقات الكاملة أو الجرثية كما يقول، ومن هذا الرسم يظهر أن الفترة الفاصلة بين عمليتي غلق جهاز التصويت تمثل المصوتات فقط؛ لأنّ الانعلاقات تمثل للصوامت، وبما أن هذه الفترة هي التي تمثل المقطع، فهو قد اقتصر على المصوتات وأخرج الصوامت، وهو تعريف غير مكتمل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ المقطع الممتدح في الوقف مثل (نما) / ن / م / لا يقع بين نغلايين، وبهذا فهو قد أخرج من تعريفه؛ لأنّ حدود المقطع عند أن





يبدأ بانغلاق وينتهي بانغلاق. وقد التزم الطيِّب لكوش هذا، تعريف في نصريته⁽¹⁾

وقد عرفه ماريوي بقوله ((قمة لسمع غالباً ما تكون حركة مُصافاً إليها أصواتٌ أخرى عادة؛ ولكن ليس حتماً تسبق، لقمة أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها، فهي "ah" قمة الإسماع كم هو واضح هي "a"، وفي "it" هي "i"، وفي "do" هي "o" وفي "get" هي "e")⁽²⁾، وهذا - كما يبدو لي - ليس تعريف للمقطع، بل توضيح وشرح لمكوناته، فقمة الإسماع هي المصوِّتات التي تمتاز بقوة وصوح عالية في السمع أكثر من الصوامت، ولهذا تقع في القمة، ولكن ((توجد لغات كثيرة يمكن فيها للام واسراء والميم والنون، وحتى السين و لراي أن تقع قمة إسماع مصدرة، لقمة وتكون محور المقطع، هي التشكينية كلمات مثل Krsi و pln حيث تقوم الراء واللام بدور قمة الإسماع مؤديةً وظيمة، العلة))⁽³⁾، وقوله ((تسبق العلة أو تلحقها)) يعني أنه بالإمكان أن يبدأ المقطع بالقمة، وهذا غير حائر في العربية، لبنة، كما أنه لم يُقدِّم لنا تحديداً دقيقاً لبداية المقطع ونهايته ولهذا فهو تعريفٌ يفتقرُ القصور.

ولم يكتب الدكتور عبد الرحمن أيوب بتعريف واحد للمقطع، فهو عده غير مستقر، إذ قال في (أصوات، لغة): ((المقطع هو مجموعة من الأصوات، التي تمثل قاعدةً تنحصران بينهما قمة))⁽⁴⁾ وعرفه في (مصاصرات في لغة) قائلاً: ((المقطع هو عبارة عن مجموعة من الأصوات تمثل قاعدة وقمة وقاعدة وتكون

(1) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث 76

(2) أسس علم اللغة 96

(3) أسس علم اللغة 96، الباحث رقم (1)، وينظر البحث اللغوي عبد الهود 53

(4) أصوات اللغة: 139



لقاعدة السكون السابق على الكلام أو السكون اللاحق به))⁽¹⁾ ونحو: أو تأملنا تعريفه الأول لوحدناه بقصاً بد اقتصر على المقطع المغلق فهو قد أخرج المقطع المفتوح وهو يبدأ بقاعدة وينتهي بقمة لأن مجموعة الصوتية عنده ثلاثة أصوات قاعدتان وقمة، غير أن المقطع المفتوح يتكوّن من قاعدة متلوقة بقمة، فضلاً عن أن المقطع المزيد ينتهي بقاعدتين فهو غير داخل في التعريف أيضاً.

أمّا تعريفه الآخر فهو لا يختلف عن سابقه، وما قلته عن تعريفه الأول يطبق عليه، ولكن يلوح لي في قوله، ((وتكون القاعدة السكون السابق على الكلام أو لسكون اللاحق له)) أنه قول مبهم ويكتفه الفموض مما معنى لسكون تسبق على الكلام ونحو نعلم أن القاعدة هي التي تسبق القمة، بل قد يبدأ المقطع في الإكليرية بصامتين أي بقاعدتين، والقاعدة من الكلام وليست سابقة على الكلام، فالسكون ليس جزءاً من المقطع، وكذلك لسكون اللاحق، فهو قد حمل نهاية كلام سكوناً معادلاً للصامت، ويكن السكون عدم لا وجود له في التشكيل الصوتي فكيف يُعادل الصامت ثم إذا كان الكلام سلسلة منطوقة متداخلة فمن أين يأتي السكون داخلها؟ إنه تعريف لا يرقى إلى أن يكون دقيقاً محصداً جامعاً لكل صفات المقطع الصوتي.

وإذ انتقلنا إلى الأستاذ محمد الأنصاري وجدناه يعرف المقطع بقوله ((هو وحدة صوتية أكبر من الصوت المفرد، وتتألف هذه الوحدة من صوتين أو أكثر))⁽²⁾ ويقصد بالصوت الحسيم الصامت وبالصوت لطيف المصوت، وهو بهذا التعريف أوضح حجم المقطع الصوتي بكونه أكبر من الصوت المفرد، وهو تحديد سليم ولكن

(1) معاصرت في اللغة 141.

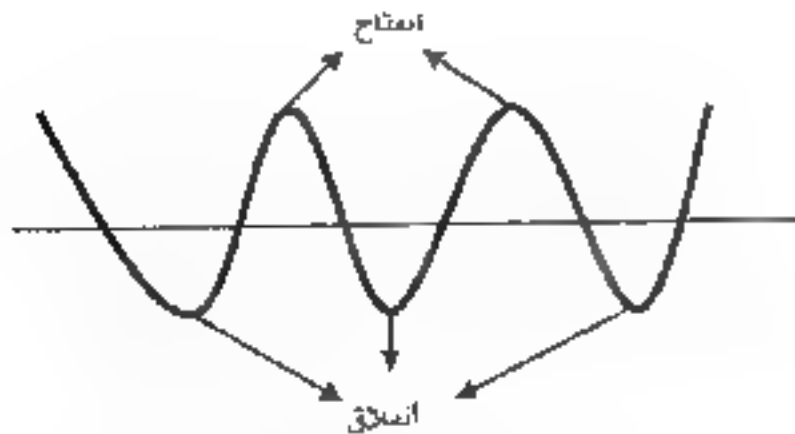
(2) المحيط في أصوات العربية 1/ 21.



عدد هذه الأصوات ؟ لأن عبارته ((مع صوت حبيس واحد أو أكثر)) عبارة غير محدّدة، فقوّته ((أو أكثر)) يحتمل اجتماع عدد كبير من الصوامت، ثمّ أين موقع هذه الصوامت من المصوّت أهي تسبقه أم تلحقه؟، فهو لم يوضّح لنا بدايته ولا نهايته.

وقد أعاد الأستاذ الأنطاكي التعريف نفسه مع زيادة في مكان آخر فقال: ((المقطع هو مجموعة من الأصوات المفردة تقع بين كل امتاح من امتاحات الصم أثناء الكلام وبين الانفتاح الذي يليه، وبعبارة أخرى المقطع هو مجموعة من الأصوات المفردة تتألف من صوت طليق واحد معه صوت حبيس واحد أو أكثر))¹

وتعريفه هذا لا يخلو من تناقض لأنّ الصوت الذي يقع بين الانفتاحين هو صامت واحد، ولا يكون ((مجموعة من الأصوات المفردة)) كما يقول، ثمّ إنّ هذا يقتصر على الصامت، وهو لا يشكّل مقطعاً أبداً لأنّه قاعدة والقاعدة لا بدّ لها من فمّة ليتكوّن المقطع الصوتي، فالتعريف قاصر؛ لأنّه لا يشمل المصوّتات، ويتجلّى الأمر توضيحاً بالرسم الآتي:



فالمنصور بين الانفتاحين صامت فحسب، لأنْ لا نقترح إنتاج المصوت
ولا لعلق إنتاج الصامت.

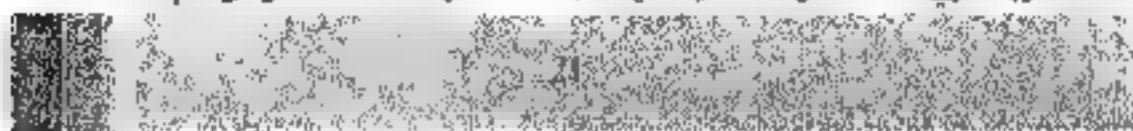
واحتتم هذه النماذج بتعريف السكتور رمصال عبد التواب وهو: ((كمية
من الأصوات تحتوي على حركة و حدة، ويمكن الاستداء بها والوقوف عليها من
وجهة نظر اللغة موضوع لدراسه، فهي لغة انعرية مثلاً لا يحور الاستداء
بالحركة، وكما لا يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات لصمته))⁽¹⁾

والمتمل لهذا التعريف وجد أنه لا يمكن أن يُعول عليه في التحديد تعريفاً
محددًا دقيقاً شاملاً، إذ يبدأ بعبارة مُبهمة وهي ((كمية من الأصوات))، ولا يعلم
عددها إلا أنها تحتوي على حركة و حدة فما عدد الباقي؟ وأين موقعه من
الحركة هذه أيسبقها أم يليها؟ وهو يعرّفه هذا أراد له أن يكون شاملاً لأنواع
المقاطع في اللغات الأخرى - كما يبدو - بدليل قوله ((يحتوي على حركة
واحدة)) فإنّ قسمًا من المقاطع في بعض اللغات لا يحوي على مصوت كما سبق
مثاله، هـملاً عن أنه لم يوضح متى ينتهي هذا المقطع ليبدأ مقطع آخر، فهو
تعريفًا تكسابقاته من لتعريفات غير قاسر على تحديد معالم المقطع برفق ووضوح
وخلصاً القول مما تقدم أن جميع ما أوردته من نماذج لا يمكن التعويل
عليه ليكون حدًا جامعا مانعا للمقطع الصوتي.

وإذا تذكرنا عبارة جوبز المتقدمة فهل من الاستحالة وضع تعريف
للمقطع؟

الحق أن ما وضعه أستاذنا السكتور حسام العيمي يمكن أن يكون
تعريفاً يركزُ إليه ويُطمان، حيث يقول: ((المقطع وهو وحدة صوتية تبدأ بصامت

(1) المنصور النوي 62، نحو العامة في صوء علم اللغة الحديث 49، المدخل إلى علم اللغة 101



يتبعه صائت، وينتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المطوقة قبل مجيء القيد⁽¹⁾

فهو حدّ جامع مانع، أوضح لنا مكوّنات المقطع وترتيبها داخله، كما أنّه بيّن حدوده متى يبدأ وأين ينتهي.

بيد أن الملاحظ على هذا التعريف أنّه خاصٌ بالمقطع الصوتي في العربية ولا يمكن أن ينطبق على المقاطع في غيرها من اللغات، ممّا يوحي بما أنّ وضع تعريف واحد يخصّ السمات كلّها لا يمكن عمله، إذ من الأفضل أن يقوم علماء اللغة بوضع تعريف للمقطع داخل كلّ لغةٍ لأنّ المقاطع تختلف من حيث مكوّناتها وترتيب هذه المكوّنات من لغةٍ إلى أخرى فما يتّصف به هذا المقطع في لغةٍ معيّنة يختلف عن المقطع الآخر في لغةٍ أخرى، فكلّ لغةٍ لها نظامها المقطعي الخاص بها.

المقطع بين المؤيّلين والمعارضين:

بيد أنّ نظريّة المقطع قد تعرّضت للنقد في بداية السرم الصوتي الحديث، إذ دار خلافٌ حول أهميّة المقطع في الدرس الصوتيّة بين مؤيّلين ومعارضين، فقد صرّح (سويت) بأنّ المقطع لا أهميّة له صوتياً؛ لأنّ القسم الوحيد الذي يتحقّق في الكلام عملياً هو المجموعات التسمية التي تعود إلى الضرورة العنويّة لتنمّس، وذهب (روسيو) الفرنسي إلى أنّ الكسمة والمقطع لا يوجدان إلّا في الكلام المقطّع، كما نقل عن (سيريتشر) قوله، إنّ الكلام لا يحتوي على قوالب من الأصوات كما تمثّلها الحروف أو أيّ مجموعات أكبر كالمقطع⁽²⁾

(1) اتصال يعمل بصمائر الرفع 2 (بحث) ويُنظر المصطلح الصوتي: 180

(2) يُنظر دراسة الصوت النوي 237



ومن اللغويين من جعل موقع لمقطع الصوتي في لترتيب الصوتي في المرحلة الثانية بعد (الصوتية)، أو هو العربة الثانية في القطار على حد تعبير (ستيتسون) فالعربة الأولى تحتلها الصوتية، ثم يأتي المقطع ضمن ما يُسمى مجموعة النغم التي تحتوي على السروقتابيات المقاطع⁽¹⁾، بل عدّه بعض اللغويين شيئاً عربياً على التحليل اللغوي، ومثله باين الروجة من روج سابق⁽²⁾

إلا أن طائفة أخرى اعتنت أن للمقطع أهمية قصوى في الدراسة الصوتية، فذهب بعضهم إلى أن تشكيل المقطع يتم في مرحلة تالية للأصوات التي تتجمع في وحدات صوتية، وأهم هذه الوحدات هو المقطع، الذي يشكل فكر أساسية من افكار علم الأصوات⁽³⁾.

ويرى سويسير أن المقطع يمتاز بحدود، وأن الذي يميز حدود المقطع هو الانتقال من الانفجاري الداخلي إلى الانفجار الخارجي في السلسلة الصوتية، وأن انتظام المقاطع في سلسلة واحدة من الصوتيات يعتمد على هذا الانتقال، كما أن للمقطع قيمة تمثلها الأصوات المصوتة، أما الحدود فهي الأصوات الصامتة⁽⁴⁾.

ويعزو الدكتور أحمد مختار عمر جزءاً من هذا الهجوم على المقطع إلى حدوده العامة في كثير من الأحيان، وقد يكون من المستحيل معرفتها بدقة في أحيان أخرى؛ لأن اللغويين يفصلون عادةً لعل مع وحدات ذات حدود قطعية واضحة⁽⁵⁾.

(1) يُنظر أثر المقصص «مرفوض في بنية الكلمة العربية» 149

(2) يُنظر: دراسة الصوت اللغوي، 237

(3) يُنظر علم الأصوات، 154

(4) يُنظر: علم اللغة العام 75

(5) يُنظر دراسة الصوت اللغوي، 237





يهد أن ندرسه، وتجريبه للعلمية لكلامية كانت سبباً في التحفيز من معالجة هؤلاء، إنها حامين، إذ أثبتت هذه لدراسة أن المصدر لا يواصل ضغطاً ثابتاً خلال مجموعة النفسية، وأن عضلات الصدر تنتج نبضة منفصلة من الضغط لكل مقطع، وقد نُشرت دراسة تجريبية لحركة الكلام مؤسسة على التسجيلات الصوتية أوضحت أن المقطع هو الأساس في العملية الكلامية⁽¹⁾

وهكذا مع تطور الدرس الصوتي، أصبحت أهمية لدراسة الصوتية القائمة على المقطع الصوتي تُشكل فكرة أساسية من أهميات الدرس الصوتي الحديث، فلم يعد الآن أحد ينظر إلى المقطع على أنه ظاهرة لا حدود لها، أو أن جميع الصوتيات في مقطع مجرد صيغ دون تحقق موضوعي.

أما علماء لغوية ودرسون المتحدثين فهم مُجمعون على أن إدراك النظم المقطعي ومعرفة لنظام الصوتي في بنية الكلمة لغوية هو أهم شيء في فهم الكلام العربي⁽²⁾

أهمية دراسته

أضحت نظرية المقطع واحدة من أهم الأركان الأساسية التي يقوم عليها الدرس الصوتي الحديث، نظراً إلى ما يُشكله المقطع من أثر في بنية الكلمة في التركيب اللغوي إذ إن أي تعبير يحدث في الكلمة سوف يؤدي إلى تغيير في نظام المقطعي، مما يرمّ تعديل هذا التعبير، وجعله خاصاً لطبيعة النظام المقطعي في اللغة. ويعكّر أن تتوضح أهمية دراسة المقطع في أمور كثيرة منها

- 1 إن اللغة تقوم أساساً على الصوت، فهو مدتها الإنسانية، وهذا يعني أن الأصل في اللغة أن تكون نظاماً من الأصوات المنطوقة التي يتعامل بها

(1) يُنظر، المصدر نفسه، 238

(2) يُنظر الأصوات لعلوية 160، اللهج الصوتي، 40



الاسرار، وقد يتعامل بها قليل أن يكتئبها، إذ إن كثيراً من اللغات لا يكتبها أبداً لها إلى يومنا هذا كاللغة المهرية والنوبية ومئات من اللغات الأهرقية⁽¹⁾

ولما كان الإنسان لا يتكلم أصواتاً مفردة، بل يتكلم مقاطع متماسكة صمن السلسلة الكلامية المنطوقة، فهذا يعني أن المتكلم يعتمد بالدرجة الأولى على النظام المقطعي عند الكلام، فقد ثبت أن التقسيم إلى مصاصع قد سبق التقسيم إلى كلمات كما يقول فندريس⁽²⁾

2 تظهر أهمية المقطع في أن الكتابة قد بدأت مقطعية قبل أن تكون هجائية، فالأكديون كانوا يرمزون إلى كل أصوات المقطع الواحد برمز واحد في كتاباتهم المسمارية ولم يكتوبوا قد اهتموا بعد إلى الصوت المفرد الذي اهتموا إليه الكنعانيون فيما بعد بكتابتهم الهجائية

وقد عثر علماء اللغة على نصوص لكثير من اللغات القديمة لا يفصل بين كلماتها، فمهما أحر كل كلمة مركب مع مدية الكلمة الثانية لها بعد لقواعد الكتابة المقطعية كالكتابات الهندية القديمة⁽³⁾

3 إن براك أنواع تسيج المقطعي المستعملة في اللغة يسهل علينا الحكم على تسيج الكلمة العربية ونسج ما ليس بعربي من كلمات؛ ذلك لأن اللغات تختلف فيما بينها اختلافاً واضحاً في تسيج المقطعي لكلماتها، فليس من تسيج المقطعي العربية أن يجتمع صامتان في بداية المقطع مثلاً، وإذا ما وردت كلمة مشتقة على مثل هذا أمكن الحكم بسهولة على أنها ليست عربية

(1) يُظنر اللغة 85

(2) يُظنر، السنة 85

(3) يُظنر لوجير 239



ونتيجة لهذا الاختلاف فإن الإنكيز أو المرئسيين عندما يسمعون كثيراً من الألمان يخاطبونهم بالانكليزية أو المرئسية يتوهمون أنهم يُمنضونهم أو يُهاجمونهم وذلك لأنّ لتابع المقاطع في الألمانية يُضالماً ما يجرى عليه تتابعها في الانكليزية أو المرئسية (1)، ولا شك في أنّ هذا متّصل بالبر وهو قائم على المقطع الصوتي.

4- إنّ الحسّ اللغوي يفرض علينا معرفة المقطع، هذا سمعاً كلاماً لا نفهمه تعدّر علينا أنّ نُحلّله إلى كلماته، ولكنّه يستطيع بسهولة أن يُحلّله إلى مقاطع التي تتألف منها، بل إنّ علماء السفسر يتحدثون عن أمراض نفسية إذا أصابت الإنسان أفقده القدرة على تذكر الكلمة، ولكنها لم تُفقد القدرة على تذكر عدم المقاطع التي تتألف منها هذه الكلمة (2).

5- إنّ تعميم الأبجدية من المشكلات المُعقّدة التي كُثرت فيها الآراء، ويرى بعض الدارسين أنّ الطريقة المقطعية أو التبعث لحكايات من أجمع الوسائل مع تحسب لظرف الأصوات مُستقلة في التعميم (3).

6- إنّ مورين الشعر تعتمد على التحليل المقطعي قبل كلّ شيء، فهي الكثير من اللغات يقوم الوزن على عدد المقاطع، بل إنّ قسماً من اللغات كانت تجهل الكتابة، ولكن حياة الشعر فيها كانت قائمة على تقاليد شفوية ((فهي انهم وايونان أول ما بدأت الآداب كانت تنظم قصائد طويلة يُحسب فيها عدد المقاطع بشيء صارمة)) (4)، والوزن في الأكديّة مُكرّر من أربعة مقاطع منبورة في كلّ سطر (5)

(1) يُنظر: علم اللغة - الصعران. 137

(2) يُنظر اللغة 84، الوجيز 240

(3) ينظر، تقصيمية في اللغة العربية 51 (بحث)

(4) اللغة، 84

(5) يُنظر القافية والأصوات. 24 / 1





أما في العربية فإن العروض العربي قائم على الإيقاع الناشئ من تسوي عدد المقاطع في كل بيت، والعروض العربي كله قائم على مقسمين: انقصار والويل يسوعية.

7- تماثل لغة العربية واللغات انحرزية (السامية) عمومًا بقابليتها على الاشتقاق⁽¹⁾، إذ يُستخدم النظام الاشتقائي العربي (الأصل racine) وهذا الأصل مُكوّن من صوامت، وهي مادة الكلمة الثابتة التي تحمل المعنى الأصلي الذي تدلّ عليه الصوامت بمجموعها، فهو مُكوّن من دال وهو مجموعة من الصوامت ومدلول وهو المعنى انعم يرتبط بهذه المجموعة الصامتة، كالأصل (ك ت ب) الذي يدلّ على الكتابة، هذا ما أدخلنا المصنّات داخل الأصل حدث تصوّل في الصيغ المختلفة، والمصنّات تُشخص المعنى حين تُبرز في وضع مُعيّن، وهي التي تستقل بتوجيه الدلالة حيث يريد المتكلم، وهو ما أطلق عليه الدكتور هاشم⁽²⁾ (التحوّل الداخلي) أو (نظام تعاقب المصنّات).

إن هذا النظام غير موجود في اللغات الأوربية التي تعتمد على الصاق روائد الصيغ بأول الأصل الثابت أو آخره من دون أن يحدث تغيير في داخله⁽³⁾ ولكننا لو نظرنا إلى هذه المصنّات لوجدناها تُشكّل القمم في المقاطع. أمّا القواعد فتُشكّلها، للصوامت، والصوامت ثابته لا تتغير، أمّا المتغير فهو القمم، ومن هنا كان الارتباط بين الاشتقاق وبين المقطع الصوتي، إذ إن الاشتقاق قائم كما نلاحظ على تعبير القمم، وهي التي تُعطي المرونة للحركة بالتقصير والتصويل والتبديل والحذف، فالوظيفة الصرفة للمصنّات

(1) يُنظر لغة اللغة وخصائص العربية 120

(2) يُنظر. العربية الفصحى. 56

(3) يُنظر محاضرات في اللغة 219، المنهج الصوتي 43



في اللغة العربية تتم عسى وفق نظام صوتي يُطلق عليه (قانون المعيرة)، أي إن التحول من معنى صريح لأصل ما إلى معنى صريح آخر إنما يتم عن طريق تغيير المصوتات التي تتداخل مع عناصر الأصل^(١)

والحق أن نظام المقاطع هو الذي يجعلها لغة اشتقاقية، فالمرق بين (كُتِبَ) / ك / ت / ب / وكائب / ك / ت / ب / هو طول القمم، إذ أصبحت القمّة القصيرة في المقطع الأول صويدة أي

ك / ← / ك / ← / ، وكذلك المرق بين (كُتِبَ) / ك / ت / ب / و (كُوتِبَ) / ك / ت / ب / ، إذ تعيّرت قمّة المقطع الأول من فتحه إلى صمّو طويلة، أي ك / ← / ← / ، وقمّة المقطع الثاني صارت كسرة / ت / ← / ت / ، يقول الدكتور عبد لصبور شاهين في هذا الصدد ((إن أهم شيء في تصريح الكلمة هو إدراك نظامها المقطعي... فالواقع أن هذا النظام هو الذي يفرق بين الاسم والفعل، ولكر الذي يفرق بينهما هو حثلاف لحركات أسدي يؤدي إلى حثلاف النظام المقطعي، وكل تعبير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وصعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيبرم تعديلها خضوعاً لضرورة النظام))^(٢)

إن هذه التغيرات الصرفية ما هي إلا نتائج للأحداث الصوتية المقطعية، فالنظام المقطعي هو الذي يحكم الصبح الصرفية، ويمكن من دور وعي من متكلم اللغة أو كما يقول الدكتور فليش ((هنا المتكلم على وعي بهذا الواقع اللغوي وإن كان وعيه غير قائم على تفكير))^(٣).

(١) ينظر في الأصوات النغمية، 249.

(٢) منهج الصوتي، 40.

(٣) منهج الصوتي، 53.



8- جرت عادة الصرغيين العرب على وضع الميزان الصرغي ليزن المصرد في القبلية بالاشتقاق أو لمرة اشتقاقياً، وهذا يشمل الأسماء المتمككة والأفعال المتصرفة ولا يشمل ما عداهما، فابتعدوا عن دراسة الصرغية شطراً كبيراً من الكلمات التي لا يمكن أن تحصص للميزان الصرغي، لأنها ليست مرة اشتقاقياً غير أن الصرغ الحديث يدرس للكلمات الجامدة دراسة مقطعية صوتية، هيكون المقطع الصوتي بذلك نظيراً جيداً للميزان الصرغي في النظم الاشتقاقي¹، "كان تحليل كلمته (م) مثلاً إلى عاصره الأولى / ل م /، ودرس الاسجاع لصوتي بين هذه المكونات وقدرتها على التجمع في كيان مقملي واحد.

والحق أن المقطع الصوتي وسيلة متدرة من وسائل الدراسة الصوتية لمعرفة ما يحدث من تغير على رنة المصردات، سواء أكانت جامدة أم مشتقة كلمات أم حروفاً، أسماء أم أفعلاً، وبهذا التحليل نمتاز العربية والتجزيات (السميكت) على غيرها من اللغات الأخرى، ولا سيما الأوربية لني تقم عند حد الإصاق²

المقطع عند علماء العربية القدامى:

يكاد إجماع المحدثين من رسي اللغة يعقد على أن العرب لم يعرفوا المقطع، الصرغي، وهذا الحس يكاد يكون مطمئناً لديهم في درس الصوتي، بل ذهبت طائفة منهم إلى أنه مفهوم عربي، وأن العرب لم يعرفوا المقطع في النحو والعروض على الأرجح من أهميته³، يقول الدكتور أحمد مختار عمر، (أهمل

(1) يُنظر الإصاق في العربية 6

(2) يُنظر المدخل إلى علم اللغة 65، وللمزيد من فوائد دراسة المقطع الصوتي يُنظر دراسته الصوتية السوي، 238-240، انقصية في اللغة العربية 51-55 (بحث)

(3) يُنظر التصريف العربي 76





لعماء العرب دراسة المقاطع وأشكالها وأجزائها (هملاً تاماً)⁽¹⁾، وبعضهم يرى أن مصطلح المقطع لم يعرفه القدماء مقررًا أن مفهوم مقطع توليد مسوي معاصر دخل العربية بعد محاصر زمني⁽²⁾

والحق أن صطلح المقطع ليس من بنات أفكار المحدثين الغربيين أو العرب، بل هو مستعمل عند علماء العربية القدماء ودرسيها، بيد أن مفهومه أخذ اتجاهين ثمينين الأول يعنى المخرج، والثاني ما يعنيه المقطع بمفهومه الحديث.

أما ما يُفصل بالأجزاء الأول فقد شاع في كتب القدماء أن المقطع يعني مخرج لصوت، وقد يكون بن جني أول من استعمل ذلك، إذ لم تجده عند الحليل أو سيبويه⁽³⁾، فقال ابن جني: ((علم أن الصوت عرضٌ يخرج مع النفس مُستطلاً مُتصلاً حتى يعرض له في لحلقِ والمم والشَّمتين مقاطع ثنيو عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أيما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تعطلت لذلك وجدته على ما ذكرته لك ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك ثم تبلغ به أي المقاطع شئت فتجد له جرماً ما...))⁽⁴⁾

ولي عسى هذا النص ملاحظتان: الأولى، أن ابن جني قد عسى بالمقطع المكان الذي ينحس فيه الهواء انحباساً تاماً أو غير تام، فالمقطع ما يثني النفس عن امتداده، فهو مكان خروج لصوت، والملاحظة الثانية أن عبارة (فيسمى

(1) البحث الفعوي عند العرب 84، ويظهر البحث الفعوي عند اليهود 152

(2) يُظهر التصكير اللساني في الحضارة العربية 261، الهامش رقم 66.

(3) يُظهر: المصطلح الصوتي؛ 26

(4) مير صناعة الإعراب؛ 1 / 6





المقطع إنما عرّص به حرفاً) يُستفاد منها أن المقطع يعني به الصوت، ومن هنا نجد أن هذا المصطلح غير مُستقرّ الاستعمال.

وقد استعمل علماء التجويد هذا المصطلح وعَنَوْا به ما عني ابن حني، فقال القرطبي ((فالحروف هي مقاطع للصوت، يخرج مع النفس مُمتداً مُستطيلاً، تتمتع عن اتصاله بما يليه، فحيثما عرّص ذلك المقطع سُمّي حرفاً، ويسمى ما يُساميته ويُحاذيه من الحنو والضم واللسان والشفتين محرّجاً))⁽¹⁾، وقال المرعشي: ((ومُرادة من المقطع هو المحرج، لأن الصوت يقطع في المحرج))⁽²⁾، وهذا ما ذهب إليه الدكتور غنم قدوري حين.

وذكر هذا المصطلح مُستعملاً حتى عصر ابن يعيش، فقال: ((والمحرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت بعده))⁽³⁾، ويقل لنا الدكتور رمض عبد التواب نصاً لايس درستويه جاء فيه ((وليس الألف من الحروف الحلقية، ولا لها مُعتمد في حلق ولا غيره، لأنها من الحروف الهوائية في الجوف، وإنما مقطّعتها في أقصى الحلة، ولحروف كُتُها مقطّعتها هناك لأن الصوت كله يخرج من الحلق، ثم يحصره المعتمد فيصير حرفاً))⁽⁴⁾، فيحكم من هذا النص أن قدامى اللغويين من العرب تتداخل عندهم التسميات، فهم يرون أن الأصوات كلها تنشأ من أقصى الحلق، ويسمى من ذلك المكان المعتمد⁽⁵⁾، وقد استنتج الدكتور رمض عبد التواب ولا يمكن الركوز إليه، إذ أن نصي القرطبي وابن يعيش السابقين يعيان حقيقة هذا، فالمقطع لا يعني الحلق، إنما هو المكان الذي يحدث فيه اعتراض للهواء

(1) الموضح. 15 نقلاً عن، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. 122

(2) جهد لقل. 5 نقلاً عن، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. 122

(3) شرح المصطلح. 10 / 124

(4) المدخل إلى علم اللغة. 39.

(5) يُنظر المدخل إلى علم اللغة. 39





الخارج من الرئتين فيقطع هذا الهواء عند العارض، فيسمى المكان مقطوع الصوت حيثما وجدَ لعارض، وهذا ما أوضعه نصُّ أبي جني المتقدِّم.

ومن ههنا يتجلى أن معنى هذه الكلمة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخرج إلا أنها لم تستعمل سبيلاً للمخرج، وإنما استعملت تقريباً للمصطلح ورديماً للحرف، وباءً على هذا يمكن القول: إن المقطع كان يؤدي معنى المخرج إلا أنه لم يكتسب القبول على الرغم من أنه كان أقرب من معناه إلى المراد، ولم يبتسر له عالم كبير له تأثير بصغيٍّ عظيم مثل الخليل وسيبويه وهو ما حدث لمصطلح المخرج^(١).

أمّا الأخصاء الثاني فقد كان أبو نصر الفارابي (ت 339هـ) الرائد في استعماله وإدراك مفهومه، ين إنَّ ما يُلفِظُ النظر هو أنَّ الفارابي قد صوَّرَ المقطع تصويراً يسجِّم مع الدرس الصوتي الحديث.

لقد ميَّز الفارابي نوعين من المقاطع سماهما «المقطع القصيرة والمقاطع الطويلة فقال: ((كلُّ حرفٍ عرص مصوَّتٌ أُنْبِغَ بمصوَّتٍ قصيرٍ قرن به حين يُسمَّى «المقطع القصير» والعربُ يسمونه الحرف المتحرِّك))»⁽²⁾.

كما عرَّفَ المقطع الطويل، وعبَّر عنه بقوله ((كلُّ حرفٍ عرص مصوَّتٍ قرن به مصوَّتٌ طويلٌ فإنَّ سَمِيَّهَ المقطع الطويل))⁽³⁾ والملاحظ ههنا أنَّ الفارابي قد استعمل ما يستعمله المحدثون من اصطلاح (المصوَّت القصير والمصوَّت الطويل) ممَّا يدلُّ على رُقيِّ الفكر الصوتي العربي وتقدُّمه في الزمن.

لقد كانت عناية الفارابي بدراسة المقطع مختلفة عن دراسة علماء العربية له، فعلماء العربية اهتموا بالمقطع من حيث هو مقطعٌ عروضي لا مقطعٌ صوتي، إذ عتمدوا على المقطع أساساً لتحليل البيت الشعري لأنَّ موارد الشعر وإيقاعات

(١) يُنظر المصطلح الصوتي 26

(2) الموسيقي الكبير 1075 .

(3) الموسيقي الكبير 1075



المقطع الصوتي في العربية

الوزن في كل اللغات تعتمد على التحليل المقطعي^(١)، إلا أنهم لم يعتمدوه أصلاً في تحليل امردة، (إلا أنك نجد أن الفارابي قد اهتم بالتحليل المصغي للمردة، فصلاً عن جعله أساساً لتحليل الأبيات الشعرية، فيقول ((وربما لم تكن اللمظة بأسرها مُحَاكِيَةً وَلَكِنْ بَعْضُ أَحْرَافِهَا، مِثْلُ زَيْبُورٍ وَطُسُورٍ، فَإِنَّ لِمَقْطَعِ الْأَوَّلِ مِنْ زَيْبُورٍ يُحَاكِي رَمِيمَهُ إِذَا طَارَ، وَطُسُورٍ يُحَاكِي الْجُرْءَ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ اللمظة صوت الآلة، وَرَبَّمَا كَانَ حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ حُرُوفِهِ مُحَاكِيًا لَهُ أَوْ لِبَعْضٍ مِنْ أَعْرَاضِهِ))^(٢).

ويذهب الفارابي إلى أن كثيراً من الأسماء يمكن أن يكون جزءاً منها دالاً ولكن دلالة ليست جزءاً من دلالة الاسم كله، وربما هي دلالة عارضة بالتقسيم المقطعي، وقد مثل لذلك بكلمة (أَيْكَم) في حالة الوقف، فالمقطع الأول (أَبْ) مقطع طويل مُعَلَّقٌ وهو كلمة دالة عند الوقف، فنقول هـ أَب ي هـ ثـ، هـ إذا وقفت قلت: هـ، أَب ي لـ سـ كـ ونـ، والمقطع الثاني (كَم) مقطع صويل مُعَلَّقٌ أيضاً، وهو اسم استفهام مبني على السكون، فهو قد حُلَّ الكلمة مقطعيًا^(٣)، وفي هذا دلالة كبيرة على وضوح فكرة المقطع عنده.

وإذا انتقلنا إلى ابن سيب (ت 428هـ) فإننا نجد فكرة المقطع تتضح من خلال ((تتبعه لأجراء الحدث الكلامي وفي أعلى درجات السلم يذكر ابن سيب المقطع ويُمرّعه إلى معدود ومقصور فيتطابق تحديده مع ما تضبطه الأصوات الحديثة من مقاطع قصيرة وأخرى طويلة))^(٤).

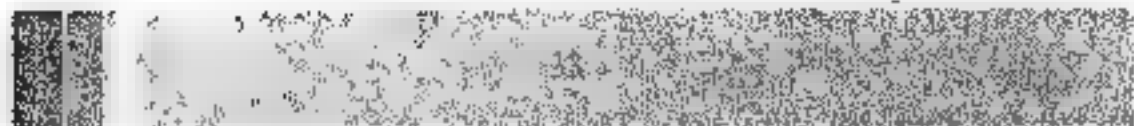
ثم نعضي نتتبع فكرة المقطع، فنجد ابن الدهان (ت 592هـ) يشير بوضوح إلى المقطع الصوتي ومكوناته، فيقول (فالصامت ما يتمكن من مُطَاقٍ، ويتميز

(١) يُعْتَزُّ: الْبَحْثُ الصَّوْتِي وَالِدَلَالِي عِنْدَ الْفَارَابِيِّ 97

(٢) شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة 50

(٣) يُنْظَرُ جَوَانِبُ مِنَ الدَّرْسِ الصَّوْتِي عِنْدَ الْفَارَابِيِّ 7 (بحث)

(٤) التفكير الصائبي في الحصدرة العربية 261



به الصوت مثل ' من ع د ، والمصوت ما يجرّج في الهواء فيعمل الحرف الصامت إلى
 لسمع كالصمّة والصحة والكسرة التي متى طُلبت صارت 'واي' وبين الألفاظ
 والحروف المقاصع ، والمقطع تُقسم إلى خفيفة وثقيلة ، فالخفيفة يتركب من
 صامت ومصوت والثقل من صامتين ومصوت لأن المصوت إما أن ينطلق به في
 أقصر زمان يكون فيه اتصال الصامت إلى الصامت وإلى السمع ، وهو المقطع
 المقصور ، والسبب العروضي مثل 'كر' وإما أن ينطلق به في ضعف الزمان أو
 أصغافه ويسمى مقطعا ممدودا ، وتولد المصروق العرضي 'هاع' (1) وفي هذا
 النص أفكار صوتية دقيقة ، وعلى قدر كبير من الأهمية ، إذ إن ابن الدهن
 يوضح وظيفة المصوتات داخل المقطع ، وهي التي تؤدي وظيفة الإسماع لأنها القسم
 في المقاطع ، أما الصوت منته فتمثل الأصل للعوي الذي يحمل المعاني ، ثم يُعبر لنا
 نوعين من المقاطع ، قصيرة ويسمى الخفيفة لأنها مكوّنة من صامت ومصوت
 فقط ، وطويلة ويسمىها الثقيلة لأنها مكوّنة من صامتين ومصوت ، فصلا عن
 إدراكه لنوع المصوتين وقيمتها الرمزية فالمصوت الطويل يُعادل في رتبة ضعفا
 زمن المصوت القصير.

وهذا ابن رُشد (ت 595هـ) يحدّد المقطع بكونه وحدة كمية متناسبة فهو
 وإن استطعت نظريا أن نجراه إلى مكوّناته ، له في ذاته كيانه المتمرّد ، لأنه لا
 ينبج عن مجرد صمّ عنصر متجانس كالكوم أو الكدس من الحبوب ، وإنما
 هو اجتماع عناصر تنصهر لتكوين شيء جديد يُعانيها جوهريا (2) ، وهو بهذا
 يقترب من الدرس الصوتي الحديث لأن المقطع وحدة صوتية متجانس المكونات
 ويمضي بن رُشد في تحديد المقطع وأنواعه قائلا ((والمقطع هو الذي تألف
 من حرفين مصوت وغير مصوت ، فإن كان المقطع مقصورا قيل في حدّه إنه الذي

(1) المصوتات عند علماء العربية 427 (بحث) .

(2) يُظهر ، تفسير ما بعد الطبيعة 2 / 1016 ، التفكير اللساني في الحضارة العربية 263

المقطع الصوتي في العربية

يتألف من حرفين مصوّت وغير مصوّت، فكان محصوراً في حده حدّ الحرف المصوّت وغير المصوّت وكذلك المقطع الممدود يحصر في حده حدّ الحرف العر* مصوّت والمصوّت الممدود^(١)، فهو يذكر المقطع الصوتي ويُسمّيه مقصوراً و المقطع لطويل ويُسمّيه ممدوداً، فصلاً عن اصطلاح المصوّت وغير المصوّت.

وأحتتم هذا العرض بما قاله حريم القرطاجني (ت 684هـ) وهو ((المصرط في القصير ما كان على مقطع مقصور، والذي لم يفرط ما كان على سبب والمتوسط ما كان على وتر أو على سبب ومقطع مقصور أو على سبب))^(٢)، إذ ذكر لنا المقطع القصير وغير القصير، مما يدلّ على أنّ المقطع ليس عربياً عليهم.

بعد هذا العرض الموجز بجهود بعض العلماء، فإننا نلاحظ أنّ المقطع قد عُني به عربياً؛ لأنّه يتصلّ اتصالاً وثيقاً بالأدورن والموسيقى أكثر من اتصاله بالأدباء اللغويين، لذا فقد خت كتب اللغويين من ذكره لبعده عن مجال الدرس اللغوي، يقول الدكتور حسام العيني ((هكذا نجد أن اللغة لم تستعمل مصطلح المقطع بمفهوم الدرس الصوتي متأثرين بكتابات أرسطو طاليس في حين أغص الإشارة إلى المعنى الاصطلاحي دارسو الأصوات والمُعجميون))^(٣).

ولكن إذا كانت مؤلفاتهم حالية من ذكر هذا المصطلح بمفهومه الحديث فإنّ أذهانهم لم تكن بعيدة عن النظام المقطعي، يقول الدكتور هنري فليش ((إنّ التفكير الصوتي العربي لدى بن جني والنحاة يتحرك داخل لنظام المقطعي للغة))^(٤) وقد أستنتج ذلك من جملة أمور منها:

* بصواب (غير مصوّت)

(١) تفسيره بعد الطبيعة: 2/ 891-892، التفكير اللساني في الحضرة العربية 264

(2) منهاج البلاغ 384، ويُنظر، (المره: 1/ 119).

(3) المقطع الصوتي عند الفلاسفة واللغويين 1، (بحث).

(4) التفكير الصوتي عند العرب 85 (بحث).



1- يُنهم بحثوا أصوات المد والحركة والحرف الصحيح، وهي عناصر ذات وجود بارز في لغتهم فصوت المد لا يمكن أن يأتي إلا بعد حرف آخر وهو الحرف الصحيح ولا يمكن تصور صوت المد بدونه، أما الحركة فإنها لا تقوم بداتها، فهي بحاجة إلى حرف حامل، وارتباطها بالحرف أمر لازم، وهذا تصور مقطعي.

2 إن جميع المؤلفات النحوية العربية تعتبر أنه لا يمكن البدء بحرف ساكن^(١)، أمّ الوقف فيسمح بمجموعة صامتية في نهاية الكلمة، لكنها غير مستقلة عن الحركة، وهذا تحرُّك داخل النظام المقطعي للغة العربية.

3- بحثهم المستفيض لملامحة بين الحرف والحركة، والارتباط الوثيق بين الصوامت والصوتات، إذ تنطلق فكرتهم من الحرف، فهو ما يرتبط بالمصوت التالي به، فهو متحرِّك ومقطع مصنوع، أو بالمصوت السابق له والحرف ساكن وهي حالة مقطع، أقبل وهم في ذلك يدركون التركيب المقطعي في العربية.

قواعد المقاطع وقممها:

لما كانت مادة كلام الإنسان هي الأصوات، فإن هذه الأصوات لا يمكن أن تتجمع تحمُّف عشوائية، بل تترتب بانتظام مكونة وحدات صوتية هي المقاطع

(١) يُنظر سر مسعة لإعراب، 1 / 7، شرح شاذي لرمزي، 2 / 251



المقطع الصوتي في العربية

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن إنتاج الكلام لا يتم بمصطلح متواصل وثابت من اثنتين خلال المجموعة، بلصية الواحدة، فعضلات الصدر تنتج نبرات منفصلة من الضغط خلال إنتاج المجموعة التفسية الواحدة⁽¹⁾.

لقد لاحظ الباحثون أن التخطيط الطيفي للمقاطع الصوتية في السلسلة الكلامية المنطوقة تتشكل من تغر وتحذب، فأطلقوا على نقاط التغير أو يودين مصطلح قو عد المقاطع، ولا تكون هذه القوعد إلا من الصوت أو أصناف المصوتات، إذ قيمة نصف المصوت في البنية المقطعية قيمة صامت، كما أطلقوا على التحذب مصطلح فهم المقاطع، ولا تكون هذه القوعد إلا من المصوتات القصيرة أو الطويلة⁽²⁾، وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل بنية المقطع على الشكل الآتي⁽³⁾



وتمثل النقطة (ب) لقمة وهي أعلى ما يصل إليه الصوت من الوصوح، ويمثل (ا، ج) قاعدة المقطع وقد أظهرت أصور الحديثة أن الحظ (ا ب) أقصر من الخط (ب ج) وأقوى وهو يشير إلى زيادة التوتر عند امتكهم، بينما يشير (ب ج) إلى نقص هذا التوتر.

إن هذا التقسيم تابع من قوة الإسماع التي تنقسم بها الأصوات، ولهذا السبب فإن كثيراً من اللغويين يؤسسون نظرية المقطع على نسبة الوصوح السمعي، وهذا يعني أن قمة المقطع هي لصوت الأكثر إسماع وتصويهاً، وتلحق به الأصوات الأقل إسماعاً، يقول جيسيرسن ((إن الأصوات تنظم في مجموعات

(1) يُعْطَر: علم الأصوات العام: 96

(2) يُعْطَر: أصوات اللغة: 138، التشكيل الصوتي: 131.

(3) يُعْطَر: تشكيل الصوتي: 131



يمكن ترتيب ترتيباً قنارياً أو تصاعدياً، بن شفتي- من حيث حظها في الوصوح السمي، وفي هذا الصف تحتل الصوائت الواسعة قمة الوصوح، تليها في ذلك الصوائت الصغيرة ثم الصوائت نصف الرتبة "الانطلاقية غير المحتكة" ثم الانطلاقية الاحتكاكية المجهورة ثم الانطلاقية والاحتكاكية المهموسة أدنى درجات سلم الوصوح السمي⁽¹⁾، أما اعتراض بعض اللغويين على هذه النظرية نظرية الوصوح السمي- بأن الصوتين (i) و(u) لهما وصوح سمعي عالٍ، ومع ذلك فهما لا يشعلان بالصوت، قمة المقطع، ثم إن من الأصوات الاحتكاكية نحو (s) مثلاً قد يمثل قمة المقطع في تركيب مثل (Pst) فإن هذا الاعتراض يمكن دفعه بملاحظة أن الوصوح السمي أمر نسبي ومرتبطة بالأصوات المصاحبة، فقد يكون كل من الصوتين (i) و(u) قمة في المقطع لصوتي إذا لم يُصاحبهما ما هو أعلى منهما في الإسماع ورد. حدث العكس فهما يحتلان القاعدة وكذلك الصوت (S) في (pst) فإنه يمثل لقمة لأنه الأعلى إسماع في مقطع يحوي الصوتين (t) و(P)⁽²⁾

ومن هنا سُمي اللغويون أصوات الذي يحتل لقمة صوتاً مقطعيّاً، بل ميّروا ثلاثة أنواع من الأصوات بحسب قائلتها، لوقوع قمة في المقطع وهي⁽³⁾

- أ- نوع لا يقع، لا قمة في المقطع، فهو صوت مقطعي Syllabic ولا يدخل في هذا النوع إلا المصوتات الواسعة التي لا يعلوها صوت في قوة إسماعه
- ب- نوع لا يقع إلا قاعدة في المقطع فهو صوت غير مقطعي Non Syllabic ويشمل الأصوات الأقل إسماعاً،

(1) دراسة السمع والكلام 216

(2) يُنظر: دراسة الصوت اللغوي 249

(3) يُنظر: دراسة السمع والكلام 266، دراسة الصوت اللغوي 249.

المقطع الصوتي في العربية

ح. نوع صالح للعالمين بحسب درجه إسماع الأصوات التي معه، وبهذا عُدَّت نلام والميم والنون وأصوات اللين أصواتاً مقطعيّة أحياناً، بيد أن وصف الصوت بأنّه مقطعيّ أو غير مقطعيّ بدون وضعه في السياق يُعدُّ صريحاً من المجازفة؛ لأنَّ المقطعيّة ليست صفة ملازمة للصوت، وإنَّ تنشأ عن مشربته بالأصوات المصاحبه له، وهذا الحكم يسري في اللغات عامّة ونكتّه في اللغة العربيّة يمكن تمييز الصوت المقطعي من غير المقطعي تمييزاً قاطعاً من دون وضعه في سياق، بل يقتصر للمم على المصنّوتات الطويلة أو القصيرة، أمّا القولُ فلا تتشكّل إلا من الصوامت أو انصاف المصنّوتات^(١).

إنَّ قوّة الإسماع هذه ناجمة عن حلول المصنّوتات من عنصر الاحتكاك، فقد سمح لها عدم الاحتكاك بأن تحمّل طاقة أعلى بكثير ممّا تحمله الصوامت التي تفقد جزءاً من طاقتها في الاحتكاك، فمسعدتها هذه الصاقة على أن تكون ذات قدرة عالية في الإسماع، كما أدّى انعدام الاحتكاك أيضاً إلى جعلها أصواتاً موسيقيّةً منتظمةً قابضة للقياس، حتّى من المصوصم لها قدرة على الاستمرار ومن هنا كانت المصنّوتات وسيلةً تمكّن جهر النطق من الانتقال من وضع صامت إلى اندي يده، ومن ثمّ وسيلة لربط سلسلة «صوامت في أثناء الكلام، نظراً إلى أن قوّة الإسماع في الصوامت منخفضة، بل معدومة في طائفة منها^(٢).

وهذا تنبّه الخليل إلى ذلك فيقول: ((إنَّ المتحة والكسرة والصمة روائد ومن يحقر الحرف ليوصل إلى التكلّم به))^(٣)، وهان الرصي عنها^(٤) (هي

(١) يُنظر: أصوات البنة 140، الأصوات اللعوية 160

(٢) يُنظر: في الأصوات اللعوية 45

(٣) الكتاب 4/ 241



انزواً بين حروف الكلمة بعضها ببعض، وذلك أنك تأخذ أبعاضها - أعني الحركات - فتعظم بها بين الحروف، ولولاها لم تتسق))^(١)

لقد أثبت المحدثون أن نسبة تواتر الصوامت في العربية (52٪)، ونسبة تواتر لمصوتات (48٪)، وهذا يدل على أن العربية ليست فقيرة في مصوتاتها^(٢)، قال سيبويه قديماً ((فأمّ الأحرف الثلاثة: الألف والواو والياء مائة يكثر في كل موضع، ولا يحو مائة حرف أو من بعضهن هن بكل مدة، ومنهن كل حركة وكثيرهن في الكلام وتمكنهن فيه روائد أغشى من أن يحصى ويذكر))^(٣) وأعدّ هذا المعنى ابن يعيش قائلاً: ((وأصل حروف الزيادة، حروف أمّ والين التي هي الواو والياء والألف... إذ كل كلمة لا تخلو منها أو من بعضها، ألا ترى أن الكلمة إذا حلت من زيادة أحد هذه الحروف فإن يخلو من حركة إمّ فتحة وإمّاً صمّة وإمّاً كسرة، والحركات بعضها هذه الحروف، وهي روائد لا محالة))^(٤).

لقد اشترط اللغويون في قسمة المقطع الصوتي أن تكون صوتاً واحداً، ولكن هذا الشرط غير موجود في القواعد، فقد تتشكل من صوت واحد أو مجموعة أصوات تسمى العنقود الصوتي sound cluster والنعت في هذا العنقود محتالمة اختلاف كبيراً، فهي اللغة الروسية والنشيكية مثلاً قد تكون بدايات الماصع من صوت إلى أربعة أصوات، وقد نحتفي كليّة، وفي لاسكيرية يمكن

(١) شرح شاذلية: 1 / 2.1

(٢) يُنظر الألفية العربية 1 / 64

(٣) لكتاب: 4 / 318

(٤) شرح للوكي 101



أن يبدأ المقطع بثلاثة صوامت نحو (strange) ويمكن أن ينتهي بأربعة أصوات صامتة نحو (sixths)⁽¹⁾.

بيد أن النظام المقطعي في العربية يفرض أن يبدأ المقطع بصوت صامت واحد لا غير، أي بقاعدة واحدة، كما أنه يحتوي على قعة واحدة لا غير أيضاً، ولهذا فإن عدد المقطع في أي لفظ يجب أن يطابق عدد القمم فيه⁽²⁾

وهنا يستوقفنا رأي لسكتور عبد القادر جدي في بدء الهمزة المتحركة من المصوتات، وليست عبارة عن صوتين مركبين من صامت ومصوت، فيقول ((رَ أَ . أ . إ . ليست همزات، ولا دخل لها إطلاقاً في هذه التسمية الاعتيادية وناجمة عن جهل في جهة ما، لسلك مسج من الآن فصاعداً لن نسميها همزات، بل صوامت، فكيف لا وهي التي تولد المثلث الصائتي لعربي المركزي



أمّا الصوت الذي يستحق مِعْلاً أن يُطلق عليه اسم الهمزة - على رأيه - فهو همزة السكينة⁽⁴⁾

ونحن ننظر إلى ما قاله من جاسين، الأول الجانب المقطعي، إذ قد تأتي الهمزة متحركة في بداية المقطع في الأفعال مثلاً، نحو أمر وأحد وأكل، ولو ذهب معه وعدداً من مصوتات لتعرض هذا مع لنظام المقطعي في العربية، فهو لا يبدأ بمصوت التثنية، وعلى رأيه فإن المقطع القصير في بداية الأفعال المذكورة

(1) ينظر: البحث النحوي عند ابن خلدون، 58، در من الصوت النحوي 248

(2) ينظر: التشكيل الصوتي، 131 دراسة الصوت النحوي 250

(3) البنية الصوتية للكلمة العربية، 49

(4) ينظر: البنية الصوتية للكلمة العربية، 41



مكوّن من مصوّن فقط، وهذا شكل لا تعرفه العربية، وبناءً على رأيه أيضاً
كيف يتم التقسيم المقطعي للمع (سأل) مثلاً؟ وكيف تلتقي قِمة المقطع الأول /
س: / مع / ع: / وهي قِمة على رأيه؟

أم الجانب الثاني: وهو الجانب الصوتي، فإنّ دراسات المختبرية التي
أجرها الدكتور سلمان العامي أثبتت أنّ الهمزة ((تظهر على هيئة الزلاق قصير
Short - glide تبدأ بها معالم الحركات التي تتلوها))⁽¹⁾، وهذا يعني أنّ نُطق
الحركة مصدرة يعتمد على همزة تسبقها، وهذا ما نتلمّسه عملياً عند النصوص
بإحدى المصوّتات القصيرة منصدرة والسُر في ذلك أننا لا نستطيع نطقها منصدرة
بلا هيأمت تعتمد عليه، إلّا أنّ هذه الهمزة تختفي عندما نطلق المصوّن المصير مع
صامت.

أقول إنّ ما جاء به الباحث يُعدّ حرقاً على إجماع اللغويين قديماً وحديثاً
تتميّز القِمة في العربية والبلغات الجرّية (السامية) كلّها⁽²⁾ بأنّها لا تلتقي
مطلقاً، وهذا ما أثبتته علماء اللغة القديمة وصرّحوا به، فقالوا ((لا يدخل
الحركة حركة))⁽³⁾، والحركة قِمة كما أسلمت، وقالوا ((إنّ للحركة لا
تقوم بنفسها ولا توجد إلّا في لحرف))⁽⁴⁾، أي إنّ القِمة لا توجد مستقلة في العربية
إلّا مع قاعده تسبقها، كما قرّروا أنّ أصوات المد لا تُراد في أوّل الكلام⁽⁵⁾، وهي
قِمة كما نعلم، ولا يمكن الابتداء بقِمة في المقطع، وهذا أبو المتح برفض
إجماع الأئمة وهما قِمتان - وأفسد حجة من قد يجور الجمع بينهما لأنّ الثانية

(1) التشكيك الصوتي 95

(2) يُنظر: فقه اللغات السامية، 42

(3) شرح الملوكي، 346

(4) الإيضاح في علل النحو، 93

(5) يُنظر: أسرار العربية 22



كأنما هي تابعة للمتحة قبلها فائلاً ((فإن قلت: فهذا على هذا أن تجمع بين الأثنين، وتكون الثانية كأنها إنما هي تابعة للمتحة قبل الأولى، لأن لصحة مما تأتي قبل الألف لا محالة، وأنت الآن أنت تحكي عن أبي إسحاق أنه قال لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألف و حدة قيل وحه: متناع ذلك أنك لو تكلمت ما هذه حالة للزمك لجمع بين الساكنين اللذين هما الألفان اللذان نحن في حديثهما أن تمطل لصوت بالأولى تطاولاً به إلى اللفظ بالثانية، ولو تجشمت ذلك لتأهيت في مد الأولى، فإذا صارت إلى ذلك تمت ووهت فوقفت بك بين أمرين كلاماً ناقص عليك ما أعلقت به يدك.

أحدهما: أنها لما طالت وتمامت ذهب صميمها وفقد خصلها فالحقت لذلك بالحروف الصمحاء وبعبت عن شبه الصحة لصغيرة انقصيرة الذي رمت.

والآخر: أنها تريد صوتاً على ما كانت عليه، وقد كانت قبل أن تشبع مطالها أكثر من لصحة قبلها، أفقتبها بها من بعد أن صارت للمد أصحافها؟ هذا جور في انقصة و فحاش في الصنعة و عتداء على محتمل الصبغة والمغة))

ولكن الدكتور عبد الرحمن أيوب يذكر لنا مقطعاً ذا قمتين، وهو يمسّر وجود الهمزة بين الأصوات لحجريّة واليدعوميّة فائلاً ((.. أمّا الاحتمال الذي فقد وجهه إليه الأستاذ رابح حين قال لا يمثل رسم الهمزة بالصورة: نجاراً حجريّ، ولكن قد يكون علامة على كون المقطع ذا قمتين، وهو أمر قد ينشأ عن الصق بحركة صويله في مقصع مفعول، وقد يكون هذا هو السبب الصوتي في نشأة الألف... والعامل الذي دعا إلى وجود مقطع ذي قمتين هو الرعية في المحافظة على طول الألف المتحة الطويلة رعم النرعة إلى تقصيره إذا كانت صميعة لبر))¹، ثم يضيف الدكتور

(1) الجمائص، 2/ 496-497.

(2) معاصرات في اللغة 127





أيوب ((ولمهم ما يقصده الكتاب تذكر أن المقطع الطويل المقبول عبارة عن صوت ساكن بعده حركة طويلة ثم ساكن آخر وإد، حدث أن ضغطت الرئتان ضغطة قوية في منتصف الحركة سمعت أثر هذه الضغطة في صورة صوت شبيه بالهاء، ويسمى المقطع في هذه الحالة مقطوعاً ذا قمّتين، ومن الساحة الصوتية يمكن اعتبار هذه لحركة حركة مزدوجة على أن يكون الصوت المتوسط بين حركتي الحركة الأولى ولثاني نصف حركة⁽¹⁾))

فالظاهر أن هذا رأي الأستاذ راين وقد تبناه الدكتور أيوب، ولكنني لا ألتفق معه في كون هذا المقطع المتصور ذا قمّتين؛ لأنه محالٌ لثنية مقطع العربي التي تصرص عليه أن يكون بقمّة واحدة لا قمّتين، وذلك لأن حال اللسان عند البصّة تصدرية التي تفتّح المقطع لا يمكن تصوّره ينقل من قمّة إلى أخرى؛ لأنه حال يصعب على اللسان القيام به، ولاسيما أنه عند نطق الألف هو ممتد في قاع الفم، وقد أحسن سيدويه وصف الألف قائلاً، ((والألف حقت الألف هذه الخصة لأنه ليس بها علاج على اللسان والشفة ولا تحرك أبداً، وإنما هي بمنزلة النقص))⁽²⁾

أمّا ما سطره بصعط الرئتين ضغطة قوية في منتصف الصوت الطويل لنسمع على أثرها صوتاً شبيهاً بالهاء فإنه لا بد أن يكون تقسيماً لهذا المقصع إلى مقصعين اثنين، فتتصور هذا، على النحو الآتي: / ص ل ، ← / ص . هـ ل / ، فلا بد أن تكون هذه الضغطة التي شبيهها بالهاء بداية مقطع حديد، ولاسيما أنه قد وصفها بنصف حركة، ونصف الحركة له قيمة صامت أي يقع قاعدة في المقطع، وهذا يعني أن هذا المقطع لا يبقى وحداً، ومن ثم لا يبقى بقمّتين.

(1) محاضرات في اللغة: 127-128 .

(2) الكتاب: 4/ 335-336






المقطع الصوتي في العربية

أمّا إذا أُدّي للتعاملُ لصوتي أو نصري، إلى التقاء قمتين، فقد دأب لا بُدَّ للعربي أن يتصرّف ليتخلص من هذا المشكل، وللخلاص منه فإنّه يسلك واحداً من الأمور الآتية.

1- حذف إحدى القمتين فالفعل (يدعو) مثلاً يسهي بمصوِّت طويل، أي بقمة وعند سباده إلى واو الجماعة، وهو قمة أيضاً، تلتقي قمتان، والقمة لا تدخل على اسم⁽¹⁾، بدأ تصريف العربي بحذف إحدى القمتين، وكان الاختيار أن وقع الحذف على القمة الأولى لانعدام هائيتها لدلاليّة وأبقى على القمة الثانية لدلالاتها على لجماعة، فحُلت واو الجماعة قمة للمقطع المقترح، ولأمر يتجنى عند كتابتها صوتياً

يدعو + وَنَ يدعو + ي- دع  / سقطت القمة الأولى وأعيد التشكيل المقطعي:

/ ي- د ع- / ر- / والأمثلة على الحذف كثيرة مستوصح في الصفحات القابلة.

2- إعدام القمتين وهذا يحدث عادة عندما يلتقي مصوِّت قصيران متماثلان، فإنهما يُدعمان لهما مصوِّتا طويلاً واحداً⁽²⁾، فالفعل (قال) أصله المضارع قول، لأن الألف لا تكون أصلاً في اسم مُتمكِّن ولا في فعل بل تكون مقبلة عن واو أو ياء⁽³⁾، سقطت منه الواو، ثم التقت قمتان قصيرتان متماثلتان، ليحدث إعدام المصوِّتين مصوِّتا طويلاً من جنسها وهو الألف، أي

(1) يُنظر اتصال الفعل بصنائر الرفع 17 (بحث).

(2) يُنظر هذه اللغات المماثلة 42، المنهج الصوتي: 83

(3) يُنظر شرح الشافية للرمي، 3، 66





/ د : ع + ن / ← وبالرجوع إلى الأصل لمقترص للألف
 / د : ع + ن / ← / د : ع + ن / ←
 / د : م + ن / ← وبالرجوع إلى الأصل لمقترص للألف
 / د : م + ن / ← / د : م + ن / ←

وفي تثنية المتى وانصب أيضاً يعود بالألفين إلى الأصل المقترص، فقول
 المتين والعصور، أي المتى + ان / ع : ل / هـ / ت + ن / ←

انقت القمتين، فعدنا بالأولى إلى أصلها اليائي، أي

/ ع : ل / هـ / ت + ن / ←، ثم حذفت القمة الأولى وحلت الثانية
 محلها، أي

/ ع : ل / هـ / ت + ن / ← وكذلك الأمر عند تثنية (انصب) أي
 / ع : ل / ع + ن / ← / ع : ل / ع + ن / ←
 / ع : ل / ع + ن / ← / ع : ل / ع + ن / ←

أما المظهر الثاني فهو لانشطار (وهي الحانة التي يتحول فيها الصائت
 الطويل إلى صائت قصير ونصف مصوت من جنسه)⁽¹⁾، وسماه جرجر ككافيتو
 (ظاهرة الانفلاق)⁽²⁾، كما يحدث في المعلن يدعو ويرمي عند نصبهما، أي لن
 يدعو ولن يرمي، فالخز للمل (يدعو) على واقع الحال مصوت طويل لا يحوز أن
 تأتي بعده قمة بأي حال من الأحوال، فإذا اضطربا إلى إصهار الفحة وهي
 مصوت قصير لابد من وقوعه قمة، فليس أمامنا إلا إحداهن تعبيراً في مصوت
 الطويل حتى يسوغ مجيء المتحة بعده لن يرى الأستاذ الدكتور حماد النعيمي⁽³⁾

(1) اتصال الص بسمائر الرفع 2 (بحث)


(2) يُنظر دروس في علم أصوات العربية 170

(3) يُنظر إشكالية الرسم 9 (بحث)







أن المصوَّت الصَّوِيل قد انشطرَ إلى مصوَّت قصير وهو الصِّمَّة تقع هَمَّة المقطع ونصف مصوَّت وهو الواو الاحتكاكية يقع قاعدةً للمقطع الذي هَمَّتَه المتحة لجنبلة علامة على النصب، أي.

يدعو لر يدعو / لـ ن + يـ د / عـ + / ← / لـ ن / يـ د / عـ / وـ /


أمَّا بالنظر إلى الأصل فيقول إنَّ لفعل (يدعُو) على زنة (يصرُّ)، دخل عليه، لئلا يصيب (لر) فأظهرَ فتحةً في آخره، فحُذِبت الصِّمَّة وحلَّت محلُّها الفتحة علامة على النصب، أي.

/ لـ ن + / يـ د / عـ / وـ / ← / لـ ن / يـ د / عـ / وـ /


ومثل هذا التوجيه يُقال عن لفعل (يرمي) عند نصبه، فهو على واقع الحانٍ ينتهي بمصوَّت طويل هو الياء المدَّية، وعند إظهار الفتحة علامة على النصب يشطر المصوَّت الطويل إلى مصوَّت قصير هو الكسرة ونصف مصوَّت هو الياء الاحتكاكية، ويُعاد التشكيل المقطعي، أي:

/ لـ ن + يـ ر / مـ + / ← / لـ ن / يـ ر / مـ / يـ /


أمَّا على الأصل المفترض فاللفعل (يرمي) على زنة (يصرِّب)، وعند نصبه ظهرت في آخره الفتحة علامة على النصب بعد حذف الضمة، أي.

/ لـ ن + يـ ر / مـ / يـ / ← / لـ ن / يـ ر / مـ / يـ /


ومن هنا يظهر وهمُ الدكتور أحمد الحمو عندما رأى أنَّ الواو الطويلة والياء الطويلة في (يدعو، يرمي) قد تحولتا عند النصب إلى ((ضمَّة متبوعة





بمتحة وكسرة متبوعة بمتحة في "يسمو ويرمي" (١) لأن المتحة ليست من مكشورات، لو و أو الياء الطويلتين، بل هي مجتلية علامه على النصب، ولو كان لأمر كذلك من أين جاءت الضمة قبل الواو في / يـ د / عـ و / و لكسرة قبل الياء في / يـ ر / مـ / يـ ٩/

أم صوت الألف عند انشطاره فيشطر إلى مصوَّت قصير من خمسة هو المتحة، ولكن المشكل في مصف المصوَّت، إذ لألف ليس منها نصف مصوَّت كما في / نو و / المدية والياء المدية فكان على العربي أن يحذر - حلاً لهذا لمشكل - ما الواو الاحتكاكية أو الياء الاحتكاكية

ولكن العربي مبال بذوقه العموي إلى صوت الياء، فأثرها على الواو ليختمها، قال سيدي (وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ أَحَدُ عَلَيْهِمْ مِنْ نَوَوِ أَتْلَهُمْ يَقْبُولُونَ يَنْتَمِسُ وَيَنْتَسِرُ فَلَا يَحْدَفُونَ مَوْضِعَ الْمَاءِ كَمَا حَذَفُوا يَوَدُّ) (٢)

الأثرى أن جمهور العلماء قد علّوا صوت الياء على صوت الواو في بدء الأجوف نواوي للعجول في نحو (قير)، والأصل فيه / قـ / و / لـ / بزة هيل، فلما سقطت الواو التي وقعت بين مصوَّتين قصيرين، التقت قمتان وهذا صير سائح في البنية المقطعية كما نعلم، فحذف الجمهور الضمة ومدَّ الصوت بالكسرة لتتحول إلى صوت مدّ طويل، فقالوا، / قـ / لـ /

ومن أمثلة إظهارهم صوت الياء على صوت الواو أنهم يبدلون الواو بـاء إذا تلتقا وكانت الأولى ساكنة، إذ يقبّلون الواو بـاء ويدغمون كقولهم لويت ليا وطويت طيا وسيد وهين (٣)، فالأصل

(١) محاولة أنسية في الإعلال، 178 (بحث)

(٢) الكتاب، 4/ 338

(٣) ينظر الحصائص، 2/ 230، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 368



لـ / يـ / نـ / ← / لـ / يـ / نـ / ومثلها الباقي

والصعل (يسعى) مثلاً ينتهي بمصوِّت طويل هو لآلف، وعند إسعاده إلى ألف الاثنين وهو مصوِّت طويل أيضاً التقت همتان، ومنعاً لهذا الالتقاء، انشطرت ألف الأولى لانعدام الصلابة الدلالية فيها إلى مصوِّت قصير هو المتعة لتجسُّد قِمة للمقطع / عـ /، ونصف مصوِّت ابيء الاحتكاكية، حُلَّت قاعدة للقة المحتلة، دلالة على التثنية، أي

يسعى + ابيء يسعين / ايـ من / عـ + نـ / ← / يـ من / عـ / يـ / نـ /

ويظاهرة الانشطار يستطيع أيضاً تفسير تحول المصوِّت الطويل في نهايه الاميم المقوص عند تثنيته، إذ يشطر إلى مصوِّت قصير هو الكسرة ونصف مصوِّت هو الياء الاحتكاكية، فهي (الهادي) مثلاً عند التثنية نراه مستهياً بالياء المدية وهي قِمة، لتلقي بألف التثنية وهي قِمة أيضاً، وهذا غير جائز مقطعي، لذا انشطرت الياء المدية إلى مُصَوِّتيها (المصوِّت لقصير والياء نصف المصوِّت، وأعيد التشكيل المقطعي هكذا.

/ عـ / لـ / هـ / دـ / ← / عـ + نـ / ← / عـ / لـ / هـ / دـ / يـ / نـ /

والحديث عن ظاهرة لانشطار في لدرس الصوتي، الحديث يجزئنا إلى تحديث عن ظاهرة أخرى وهي لاتحاد: ((وهي الحالة التي يتحوَّل فيها الصائت القصير ونصف الصائمت إلى صائت طويل)) وقد عبَّر عنها (برجسترسر) بقوله

(1) اتصال لعل بصائت الرفع: 2 (بحث).

هي ((اتحاد الواو أو الياء الساكنة مع صمّة أو كسرة سابقة لها -مثال الواو مع مفتحة "يوجد"، ومثال الياء مع الكسرة "سيرة..."))⁽¹⁾.

أما قول كـنتيوي: ((ويُعتبر هـرلاء الحاء بحركات اطوية ناتجة عن اجتماع حركته قصيرة وو حدة عن أنصاف الحركات، أي الواو والياء والألف، ولذلك أنصاف الحركات هذه عندهم حروف المد، أي حروف مد للحركات السابقة))⁽²⁾، فلا أراه دقيقاً عندما قرن الألف بالواو والياء لأن الألف مدٌّ أبداً، وليست نصف حركة ولا نصف حركة منها كما تقدم.

فالإنحدار - كما يظهر - عكس الانشطار، فإذا نظرنا إلى ما ذكره (برجستراس) وهو الفعل (يوجد) فإننا نلاحظ أن الواو فيه على أصل الفعل تقابل لفاء من (يفعل) وهي نصف مصوِّت تشكّل قاعدة النهاية للمقطع الأول / ي ـ و /، ولعكس بعد اتحاد المصوِّت القصير بنصف المصوِّت صار لصوت مصوِّت طويلاً، وتحول المقطع من مقطع طويل مغلق إلى مقطع طويل مفتوح، كما أن وزنه قد تحول من (يُفَعِّل) إلى (يوعَل)، أي

/ ي ـ و / ج ـ د ـ / .

بالاتحاد ← / ي ـ و / ج ـ د ـ /

ولأمر كذلك مع (سيرة) فهي على الأصل على رنة (فَعْلَة) والياء فيها تقابل العين، فهي نصف مصوِّت حثّاكي يقع قاعدة نهاية في المقطع الأول / س ـ ي /، وليكنّها بعد اتحادهما يـ س يسبقها من مصوِّت قصير مُجانس لها تحولت إلى صوت مدّ طويل، وصار المقطع الطويل المعقّ مقطعاً مفتوحاً، كما أن وزنها تحول من (فَعْلَة) إلى (فَيْلَة)، وإليك الأمر صوتياً.

(1) التطور النحوي: 47

(2) دروس في علم أصوات العربية، 148



/ من - ي / ر ه /

↓
← بالاتحاد ← / س د / ر ه /

لقد استعاد علماء لغة المحدثون⁽¹⁾ من ظاهرة الاتحاد هذه في توجيه جملة من الظواهر لصوتية والصرفية وتفسيرها، كتحوّل الواو، الاحتكاكية من الأصل المعترض للمعل (يدعو) إلى مصوّت طويل يقع قمةً في المقطع الصوتي، هالأصل (يَدْعُو) سقطت النصة بعد الواو تخفيفاً، فانكسرت الهبة المقطعية للمقطع الثالث، إذ بقيت القاعدة وحدها بعد أن سقطت النصة، فالتحقت القاعدة بالمقطع الذي يسبقها، فتحوّل من مقطع قصير إلى مقطع طويل معقٍ. بعد ذلك حصص الاتحاد في المصوّت القصير (النصة) ونصف المصوّت الواو الاحتكاكية، قال الصوت إلى مصوّت طويل، كما أن أنوزر قد تغيّر من (نَفُل) إلى (يَفْعُو) وهو في الكتابة الصوتية هكذا:

/ ي - د / ع - / و / سقطت القمة تخفيفاً، وأعيد التشكيل المقطعي
بإرجاع القاعدة الباقية إلى المقطع السابق لها

/ ي - د / ع - و /



← بالاتحاد ← / ي - د ع - /

والأمر نفسه يسري على الفعل برمي عند تفسير تحول الياء الأحيرة من نصف مصوّت إلى صوت مدّ طويل، إذ أصله المقترض (يرمي)، وبعد إسقاط النصة تخفيفاً من المقصع الأخير / ي - / بقيت القاعدة مبردة، وهذا يعكسار في الهبة المقطعية لا بدّ له من علاج. فألحقت بالمقطع السابق ليتحوّل من مقطع قصير إلى طويل معقٍ / م د ي / ثم حدث الاتحاد، فتحوّل إلى مقطع طويل مفتوح.

(1) نروم في علم أصوات العربية: 148.



فهي إطالة له، وبذا تلمسوا الفرقَ الكمّي بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة.

وقد بحث ابنُ حني مسألة موقع المصوّت من الصامت مقررًا استحالة أن يسبق المصوّت لصامت مُستدلاً بأمرين اثنين: الأول أن الحرف كالمحلّ للحركة وهي كالمعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه ولا يجوز وجودها قبل وجوده. لكنّها عندما تحلّ الحرف تحلّ من باب المجاز لا الحقيقة: ((ذلك أن الحرف عرضٌ وحرّكة عرضٌ أيضًا، وقد قامت دلالة من طريق صحة النظر على أن الأعراض لا تحلّ الأعراض، ولكنه لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد بلا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلاّ عند وجود الحرف صارت كأنّها قد حلّت وصار هو كأنّه قد تضمّنّها تجوّرًا لا حقيقة))⁽¹⁾.

وما يراه ابنُ حني عكسه الدكتور عبد الصبور شاهين عندما قيل: ((لهم كانوا يرون أن الحرف يقتضي حركته، لأنها لازمة له ثروماً مطلقاً، ولاصقة به تُصوّف تاماً، فلا حرف بلا حركة))⁽²⁾؛ وذلك لأن ابن حني يُصرّح - كما سبق بأن الحرف قد يوجد بلا حركة، وهو يقصده عند الوقف على الراجع

الثاني: لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز وقع الإدغام في كلام العرب؛ لأنّ الحركة تصكوّن حاجزاً بين الحرفين، فتبطل حقيقة الإدغام فإذا سقط أن تكون الحركة قبل الحرف بقي أن تكون الحركة إمّا معه وإمّا بعده، والقول بأنّها بعد الحرف مذهب أكثر النحويين، ويمكن أن نلاحظ هذا الرأي من قول سيبويه، ((ورغم التحليل أن المتحة والكسرة وانضعت

(1) سر صناعة الإعراب، 1/ 37.

(2) الملجج الصوتي، 35.

زوائد وهنَّ يلحقنَّ الحرف ليوصلنَّ إلى التكلم به، والباء هو الساكن الذي لا ريادة فيه^(١)، وإليه ذهب الرضيُّ قائلاً ((لأنَّ الحركَةَ في الحقيقة بعض حروف أبدٍ بعد الحرف المتحرك بلا فصل، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها، وصحبها الإتيان ببعض الواو عقيبها، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها، ومن شدة تعقُّب أبعاص هذه الحروف الحرف المتحرك التيسر الأمر على بعض الناس فظنُّوا أنَّ الحركَةَ على الحرف، وبمعنىهم تجاوز ذلك فقال: هي قبل الحرف، وكلاهما وهم^(٢))).

واستدلَّ أبو علي الفارسي على أنَّ الحركَةَ تحدث مع الحرف، وفسد استدلاله بنُ حنِّي^(٣).

وعلماء العربية القدامى ليسوا وحدهم الذين ذهبوا إلى هذا وتدارسوه، فقد شاركهم في نظرتهم إلى الصوامت وعلاقتها بالمصوَّتات اليهود واليونانيون^(٤).

والحقُّ أنَّنا لو نظرنا إلى سببية المقطع الصوتي في العربية لوجدنا علاقة المصوَّتات وثيقة بالصوامت، إذ إنَّ المقطع العربي لا يتشكَّل من الصوامت وحدها، ولا من المصوَّتات وحدها أيضاً، بل من صامتٍ يثُلوه مصوَّت في أقصر أنواع المقاطع، والعربُ القدامى حينَ نظروا إلى موقع الحركَةَ كانوا يُدركون أنَّ الكلمة العربية لا تبدأ بصامتين متجاورين، أي إنَّ المقطع العربي لا يبدأ

(١) الكتاب، 4 / 241-242

(٢) شرح الشافية 1 / 118

(٣) يُنظر: الحصائص، 2 / 423، سر المبدعة 1 / 37، الأشباه والنظائر في النحو 1 / 152-

(٤) يُنظر عم ثلثة، السمران، 93

بصامت يليه مصوت، ولعلّ هذا يفسر ما ذهب إليه علماء القدامى عندما جعلوا
المصوتات تابعة للصوامت

لأنّ لدرس الصوتي الحديث يرى أنّ الحركات هي مصوتات قصيرة
مجهوزة مستقلة عن الصوامت أمّا الحروف فهي صوامت مستقلة أيضاً ((بحيث
يمكن أداء أحدهما مستقلاً عن الآخر))¹، ولكنّها ضمن السلسلة الكلامية
امطوّقة تتداخل فيما بينها وتتصل اتصالاً وثيقاً، بحيث إنّ أعضاء النطق تبدأ
بالتهيؤ لمصوت الذي قبله من نطق الصوت الأول لأنّ عملية النطق
الاعتيادية سريعة جداً بحيث لا تدع فرصة لنطق الصوت مستقلاً، ثمّ تبدأ بنطق
الصوت الذي يليه، وذلك لشدة اتصال الأصوات المتجاورة ممّا ينجم عنه تأثر
الأصوات بعضها ببعض²

فليس في السلسلة المطوّقة حالّ ومحلّ أو تابع، بل سلسلة من الأصوات
للموية الدالة المتناسكة، وإرا كانت لكاف والتاء والياء ثابتة في (كُتِبَ) / كُـ
/ تـ / بـ / ، وفي (كُتِبَ) / لـ / تـ / بـ / ، وتغيّر المعنى بتغيّر المصوتات،
فإنّ لمصوتات ثابتة في "كُتِبَ" وفي "كُتِمَ" / كـ / تـ / بـ / و / كـ / تـ / م
/ وتغيّر المعنى بتغيّر الصوامت، فإنّ امعادلة وحدة والقيمة الصوتية لكلّ منهما
واحدة، ومن هنا عُدّت للصوامت في لدراسة الصوتية "المويمية" صوتيات
"فونيمات"³

(1) المنهج الصوتي: 35، ويُنظر: منهج البحث في اللغة، 139.

(2) يُنظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 495

(3) يُنظر: اتصال بصمات الرفع: 5 (بحث)

المزدوج:

اختلف السائحون المُحسِنون في تعريفه، ذلك لأنهم مختلفون في تحديد مفهومه، بل في وجوده في العربية الفصحى، وهم قبل هذا وذلك اختلفوا في الاصطلاح عليه، فهم من سمّاه الحركة المركّبة⁽¹⁾، أو الطليق لمركّب⁽²⁾، ومنهم من سمّاه بالمزدوج أو الحركات المزدوجة⁽³⁾، وسمّاه آخرون بالانطلاقيات⁽⁴⁾ الانطلاقية.

وينرجح عدي أن تسميته بالمزدوج أكثر مناسبة لهذا التركيب لصولي، نظراً إلى دلالة على الطبيعة لصوتية والدلالية بهذا التابع، فهو صوتياً لتابع صوتين فثني مزدوج في مقطع واحد أما من حيث الجانب الوطعي فهو شكّل أحدهما قمة المقطع والآخر قاعدة للمقطع نفسه تبعاً لقوة الإسماع، وليس دقيقاً تصير الدكتور عبد الرحمن أيوب (ومعنى كوني لحركة مزدوجة أن حركتها الأولى شبيهة من الناحية السمعية والأدائية بحركة من الحركات وجزء الثاني شبيه بحركة أخرى)⁽⁵⁾، إذ ليس شرطاً أن يكون الجزء الثاني شبيهاً بحركة أخرى، بل قد يكونان من جنس واحد نحو وجد ووعد ونحوهما

(1) يُنظر انصريف عربي، 53، دراسات في علم اللغة 71 دراسات في اللغة 133، دراسة الصوت النعوي، 303 عدم اللغة، نسماع 203، فقه النعيات السامية 42، لحن العامة والتطور النعوي، 44، اللغة 54

(2) يُنظر: محيط في أصوات العربية 20/1، الوجيز، 227.

(3) يُنظر أصوات اللغة 172 الأصوات النعوية 42، دروس في علم أصوات العربية 137، العربية الفصحى 36، القرارات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث 43

(4) يُنظر: دراسة السمع والكلام 21.

(5) أصوات لغة 172





إنَّ هُكْرَةَ المردوج تتبع من تركب مصوَّت مع واحد من صوتين يسلكان سلوك الصوت وهما الياء والواو، لذا فقد وصفهما الدكتور إبراهيم أنيس بأنَّهما صوتان انتقاليَّان دوا طبيعة مزدوجة⁽¹⁾.

وقد وضع العلماء لهما سمات، أستطيع إجمالها على الشكل الآتي⁽²⁾

1- قلة الوصوح السععي إذا ما قيسا بالمصوَّتات.

2- إنَّ امسراخ بين مقدّم اللسان وبين الحنك الأعلى في نطق الياء يكون أضيق منه عند النطق بالياء المدية، ويترتب على ذلك أننا نسمع نوعاً من الحميف الحميف عند نطق هذه الياء، وكذلك الحال مع الواو نصف المصوَّت، إذ يكون الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك حال النطق بها أضيق منه حال النطق بالواو المصوَّت الطويل، ومن ثمَّ نسمع حميفاً خفيفاً عند النطق بهذه الواو

3- إنَّ انبوه والياء الاحتكاكيتين أقصر في زمن نطقهما من الحركتين المناظرتين لهما، ولحق أن هذه سمات صوتية تُطَقِّع لا يمكن أن نعول عليها وحدها لتحكم على صامتية هذين الصوتين، ومن هنا فقد اعتمد الدكتور كمال بشر على هذا الاستدلال فيرى ((أنَّه من الواجب الالتجاء إلى الحواص الوظيفية لهذين الصوتين لتؤكد من حقيقة وصفهما، وبالرجوع إلى هذه الوظيفية نأكد لنا أنَّ الواو والياء في المثالين السابقين "ولد، يترك" يقومون بدور الأصوات الصامتة ويقعان موقعهما في التركيب الصوتي لغة العربية، فإذن الأمثلة الآتية؛ ولد- بلد، يترك- يترك))⁽³⁾.

(1) يُنظر: الأصوات البعوية 43

(2) يُنظر الأصوات البعوية 42- 43، علم اللغة العام- الأصوات، 84

(3) علم اللغة العام- الأصوات، 84، ويُنظر: دراسات في علم اللغة 24





وواضح أن الدكتور بشر قد استدلّ بالموقع الصامت الذي يأخذه الصامت في المقطع، فالواو والياء في (ولد ويترك) قاعدتان في مقطع البداية، لهذا فهم يسمكان سلوك الصوامت؛ لأنّ موقع الصامت أبداً قاعدة في المقطع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو قد استغنى بمقارنته بين الواو في (ولد) والياء في (يلد) وكذلك الياء في (يترك) و (نون) في (سترك) من لتبادل الموقعي بين هذه الصوامت؛ ليهودي لي الاختلاف في المعاني فهذه صويتان مختلفتان (هوتيمان مختلفان) إذن.

ويستدلّ الدكتور بشر أيضاً بأن الواو والياء قد يتبعان بمصوتات من خلال بعض التصريعات، وهذا شأن الصوامت قائلًا، ((وممّ يريد أن الواو والياء في هذين المثالين ونحوهما يؤديان وظيفة الأصوات الصامتة أنهما كالأصوات الصامتة تماماً - متبوعان بحركات "ya, wa"، وهذا الذي يقوله هنا ينطبق على الواو في حَوْض والياء في نَحْو بَيْت، فكلّ منهما وقعت موقع الأصوات الصامتة، وأدت وظيفتهما، وقد يؤيد هذا الادعاء التصريعات الأخرى لهذه الكلمات، مَحَوْض جمعها أَحْوَاض وبنيت جمعها آيَات، ونلاحظ أن الواو في أَحْوَاض والياء في آيَات متلوّة بحركة، وهو موقع لا يكون إلا للأصوات الصامتة))⁽¹⁾.

ولكنّا يجب أن نلاحظ أن الدكتور بشر لم ينصّ على شرط وجود الصوتين المتتبعين في مقطع واحد، وهو شرط تحقق وجود المربوع من الناحية الوظيفية⁽²⁾، ثم إنّ التعويل على الجانب الوظيفي الذي وصفه الدكتور بشر بأنه ((الغيبس في تمييز الوحدات الصوتية))⁽³⁾، لا يمكن أن يُلغي حقيقة الجانب

(1) علم اللغة العام - الأصوات، 85.

(2) يُظنر، اسم علم اللغة، 80، علم اللغة، السفران، 203.

(3) دراسات في علم اللغة، 24.





الأنفسي وأهميته ذلك أن الجانب النطقي يوضح لب حقيقة انصراف بين الياء الاحتكاكية والياء المدية مثلاً، فبالسار عند النطق بالياء الاحتكاكية يرتفع أكثر من ارتفاعه عند النطق بالياء المدية، فضلاً عن الانزلاق الذي يحدث نتيجة الانتقال من الصوت الأول إلى الصوت الثاني، إذ بدونه لا يمكن أن يكون مردوجاً، ولهذا عده الدكتور عبد الصبور شاهين لارماً لإنتاج الواو والياء، فإن لم يكن ((وجب، عتبرهما غير موجودين في سجع الكلمة))⁽¹⁾

وينتقل الدكتور بشر إلى جانب مهم آخر نلتمسه بقوله ((وقد وهم بعض الدارسين فظنوا أن الواو والياء في "حوض" و"بيت" جزءان من حركة مركبة diphthong وهو وهم خاطئ ولاشك، إذ الحركة المركبة وحدة واحدة one unit ووجود في "حوض" و"بيت" ليس وحدة واحدة، وإنما هناك وحدتان مستقلتان هما: الفتحة + الواو في "حوض"، والفتحة + الياء في "بيت")⁽²⁾، وقد حصل الدكتور أحمد معتار عمر⁽³⁾ قوة هذا على أن المقصود بالحركة العلة الوحدة التي تقوم بوظيفة صوتية واحدة وهذا النوع غير موجود في العربية كما سيتضح فيما بعد

ومن قول الدكتور كمال بشر السابق يطلق الدكتور سمير ستيتيه معتمداً على تحليل بايك للحركات وأنواعها- منكر، وجود المردوج في العربية لمصيعة، وبست بمحتصر معه في أن وجود الفتحة والواو في مثل قوم وضوم ونوم وخوف وبظائرها لا يشكل وحدة واحدة ((بل هما وحدتان صوتيتان مختلفتان من الساحة الفونولوجية الوظيفية))⁽⁴⁾، ومثل ذلك اجتماع الفتحة والياء متتابعين في

(1) المنهج الصوتي 31

(2) علم اللغة العام - لأصوات: 85

(3) يُظفر، دراسة الصوت اللغوي 304

(4) الحركات بين معايير النظرية والعصائص النطقية 30 (بحث)



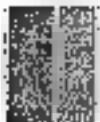
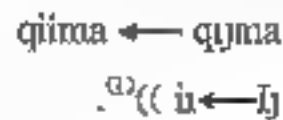


المقطع الصوتي في العربية

مقطع واحد في مثل نَبِيٍّ وَبَيْتٍ وَصَيْدٍ وَصَنْيْفٍ وَغَيْرِهَا ، وَلِكُنِّي أَخْذَلْتُ مَعَهُ فِي هَهْمِهِ لِلْحَرَكَةِ الْمُرَكَّبَةِ وَوُجُودِهِ ، فَهُوَ يَرَى أَوَّلًا أَنَّ مَا نَصَرَ عَلَيْهِ عَمَاءُ الْأَصْوَاتِ مِنْ صَرُورَةٍ وَوُجُودِ الصَّوْتَيْنِ فِي مَقْطَعٍ لِإِيجَادِ الْمَرْبُوحِ لَيْسَ شَرْطًا صَافِيًا لِإِيجَادِ الْمَزْدُوجِ ، (هَذَا كَلَامٌ جَمِيعٌ لَهُ مَا يَدْعُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ صَوْتِيًّا وَوُظَيْمِيًّا ، لَكِنَّهُ يَرَى أَنَّ (الْحَرَكَةَ الْمُرَكَّبَةَ) يَتَأَثَّرُ وَجُودُهَا مِنْ اجْتِمَاعِ حَرَكَتَيْنِ فِي بَنِيَّةٍ الَّتِي قَسَّ الْبَنِيَّةَ السَّطْحِيَّةَ ، وَهُوَ الْاجْتِمَاعُ الَّذِي يَنْتُجُ الْحَرَكَةَ الْمُرَكَّبَةَ ، وَيَضْرِبُ لَهَا مَثَلًا فِي كَلِمَةِ (قَوْمَةٌ) الَّتِي أَصْبَحَتْ (قِيَمَةً) هَيْفُولُ ، ((عَالُواوُ وَالْكُسْرَى لَتِي قَبْلَهَا تَحْتَلِّقُ هَيْمَيْنِ مُحْتَلَمَتَيْنِ عَلَى حَوْ مَا وَصَّحَبَ ، وَنَظَرُ لَأَنَّ الْكُسْرَى أَمَامِيَّةً رَالُواوُ حَلْمِيَّةً ، وَبَطَرًا لَأَنَّ الْاِسْتِمَالَ مِنَ الْأَمَامِ ، لِي لَخْلَعُ مَبَاشَرَةً يَحْتَاجُ إِلَى جَهْدٍ عَصِيٍّ (أَشَدَّ عِنْدَ النُّطْقِ ، فَقَدْ تَحَوَّلَتْ الْوَاوُ إِلَى يَاءٍ لِمَاسِيَةِ الْكُسْرِ الَّذِي قَبْلَهَا ، وَكَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْمَرَحْلَةُ الْأُولَى مِنْ مَرَاكِلِ التَّغْيِيرِ ، وَذَلِكَ كَمَا هُوَ مَبَيَّنٌ مِنَ التَّمَثِيلِ الْآتِي



وَلَمَّا كَانَ بِالإِمْكَانِ اسْتِبْدَالُ حَرَكَةِ طَوِيلَةٍ بِالْعَكْسَةِ وَانْبَاءٍ مَعًا ، فَقَدْ دُلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ اجْتِمَاعَ الْكُسْرَى وَانْبَاءٍ فِي السَّيَةِ الَّتِي قَبْلَ السَّطْحِيَّةِ Sub Surface form وهي qiyma إِيَّاهُ هُوَ اجْتِمَاعُ حَرَكَتَيْنِ فِي حَرَكَةِ مَرَكَّبَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ كَانَ اسْتِبْدَالُ حَرَكَةِ طَوِيلَةٍ بِهِمَا أَمْرًا مَمْرُوعًا مِنْ مَنَاقِشَتِهِ ، وَهَذِهِ هِيَ الْمَرَحْلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ مَرَاكِلِ تَغْيِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، وَذَلِكَ كَمَا هُوَ مَبَيَّنٌ فِي التَّمَثِيلِ الْآتِي:



وواضح أنه يقصد بالحركة المركبة المرحلة التي سبقت اتحاد الكسرة ولباء نصف الصوت، ويمكن هذه المرحلة مرحلة متصورة تحيلها الباحث في ذهنه، وليس لها وجود متحقق في النطق، فهي في البنية قبل السطحية - كما يقول - ونحن بالإمكان معالجة ما مثل بكلمة (قومة) بمرحلة واحدة هي إسقاط قاعدة المزدوج البسيط: ومما نصوت بالصوت قبله¹⁴، أي

قومة ← قيمة / قـ / مـ هـ / هـ / قـ / مـ هـ /

وهو أيسر بكثير مما فسره وأقصر، ويتهيء للباحث إلى سؤال يسأله وهو هل الحركة المركبة موجودة في العربية الفصحى أم لا؟ فيجب ((أما على مستوى الصيغة السطحية Surface form فذلك رهناً بطريقة نطق العربية الفصحى، ويكفي أن نعلم أن العربية كما يطلقها قراء القرآن الكريم في العالم العربي ليس فيها حركات مركبة، لكن العربية الفصحى هذه فيها حركات مركبة في الصيغة قبل السطحية Sub - Surface form كما أوضحنا آنفاً، وقد نجد حركات مركبة في بعض اللهجات المحكية حتى على مستوى الصيغة السطحية، وذلك كما يحدث في بعض اللهجات في العراق ولبنان وغيرهم، فيفونون مثلاً "cu" "عين" وذلك بتحويل الحركة الطويلة المردة "e" إلى حركة مركبة "ei" وكثيراً ما سمع "beil" "بيت" وذلك بتحويل الحركة لطويلة المردة إلى حركة مركبة كذلك، ولكن هذه الكلمات عندما تنطق على أصلها المصيح فإنه لا يكون فيها حركة مركبة، بل يكون في كل منهما حركتان مفردتان بحيث يكون لكون واحدة من هاتين الحركتين وظيفة فونولوجية مستقلة عن الأخرى))¹⁵

(1) يُنظر: إشكالية الرسم؛ 14 (بحث).

(2) حركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية: 32 (بحث).



القطع الصوتي في العربية

والحق أن ما ذكره الباحث لا يمكن الاطمئنان إليه، فهو يرى أن الحركة المركبة ناجمة عن تحليل الحركة الطويلة أي: إن أصل عين / ع - ي - / هو / ع - ن - / وكذلك بيت / ب - ي - / أصلها / ب - ن - / وهذا لا يمكن تصوُّره، كما أننا نلاحظ أن كلمة (عين) تنطق في بعض لهجات العراق ممالةً / ع ي ن - / وعبر ممالة على التصحيح، ع - ي - ن - / بل إن بعضاً منهم - على العكس مما يرى - يحوّلون المزدوج، إلى حركة طويلة فيقولون مثلاً

/ ع - ن - / في / ح - / س - ي - / ويقولون (أمسين) / ع - م - / ن - / في (من أين)، ويقولون / ع - ن - / في (أثنين) / ع - ن - / ي - / وغير ذلك.

هضلاً عن أن عبارته ((بل يكون في كل منهما حركتان مفردتان.)) جابت الرقعة؛ لأن إحداها ليست بحركة، بل نصف حركة أو نصف مصوَّب قيمته قيمة صامت.

من كل ما سبق أحصل إلى أن أقول بإلكار المزدوج في العربية قول غير سديد يعصده ما قرره بروكلمان وجان كاسنيو من أن هذا الصوت موجود في لغوية لقديعة واللغات الجررية (السامية) أيضاً بعد إقرار وجوده في لغوية استقل، إلى حقيقته ولما كان المزدوج مكوناً من صوتين، فإن أحد هذين الصوتين يكون أطول وأوضح من الآخر، ومن ثم فهو يحمس النبر، أما الآخر فلم يكن كذلك، ولهذا يقسم النغويون المزدوج على قسمين بالنظر إلى موقع المكوبين، والقسمان هما:

أ- المزدوج الهابط: وهي تقع المصوَّت قبل نصف المصوَّث، كالفتحة والياء في (بيت) ل - ي - / ت - /، أو الفتحة والواو في (لَوْن) / ل - و - / ن - /.





ب- المزدوج الصاعد: وفيه يقع لمصوت بعد نصف المصوت، كالياء والفتحة

في (يكتب) / ي. ك / ت / ب / أو الواو والفتحة في (وجد) / و. ج /

ج- د /

غير أن، تركيب كل مُصنَّباً على المزدوج الهابط، أو على نصف المصنر الثاني كما يقول فندريس⁽¹⁾، وهذا باحتمال كما أرى- عن إحساس بصوت الحرف عند اتصاله بالحركة، والعرب يذهبون إلى أن الحركة تقوّي الحرف⁽²⁾ ولهذا، ثمّة في الاتصال عند (مازورو) في معجمه من المزدوج مريضاً أو ضعيفاً⁽³⁾

وقد نبّه سيويه قديماً إلى ذلك فقال ((وإذا قلت أريد أن أعطيه حقه، فصحت اباء فليس إلا البيان وإثبات، لأنها لما تحركت خرجت من أن تكون حرف لين، وصارت مثل غير المعتل، نحو ياء ضربة وبعد شبهها من الألف لأن الألف لا تكون أبداً إلا ساكنة))⁽⁴⁾ فهو يقرنها بالياء وهو صامت فضلاً عن ذهاب المد منها نسي نهمته من قوله بعد شبهها من الألف، وبذلك فهي تحمل سمات الصوامت

بيد أننا نجد الاختلاف قائم حول إمكان عدّه صوتاً واحداً، فيرى الدكتور أحمد مختار عمر⁽⁵⁾ أن العلماء قد اختلفوا في تحليله إلى ثلاثة مذاهب

أ- قسمهم من عدّه مصوتاً واحداً يقوم بوظيفة صوت واحد

ب- ويرى آخرون أنه يتابع من المصوتات المتصلة

(1) ينظر اللغة: 54

(2) ينظر الخصائص 2 / 323، سر صامع الإعراب 1 / 22

(3) ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 45

(4) الكتاب: 4 / 193

(5) ينظر درسه الصوت للعوي 303





ج- وقسم ذهب إلى أنه مصوَّت + بصم مصوَّت ويقوم بصم المصوَّت فيه
بوظيفة الصامت

نقد أجمع علماء اللغة المُحدثون على أن المردوج لابد أن يتحقَّق وجوده في مقطع واحد⁸⁰، ولكن الدكتور هري هيش يسأل كيف يتحقَّق تعريف جرامونت للمردوج في العربية؟ وجرامونت يُعرِّف المردوج بقوله (مصوَّت واحد يميِّز جرسه أو ريشه خلال إصداره ويُصق مع صفت *tension* هابط)⁸¹، فكيف يكون ذلك في أمثلة نحو حوقل وضيطر وقول وبيع، حيث تحتل الواو والياء موقعاً صامتاً بالنظر إلى المستوى الصرغي⁸²، وينقل الدكتور عبد لصبور شاهين من تصوُّره الدكتور هيش من ((أن الواو والياء صامتان لهما ما للصوامت الأخرى، ويسعي أن يطلق عليهما صوامت ضعيف، نظراً لسكوتهما، وليس انصاف صوامت كما يُطلق عليهما عدلاً، لأن هذه التسمية لا تصق على صامت يكون أصلاً من أصول الكلمة، ومن ناحية أخرى فإن الواو والياء يتأثير لصيغة الصرغية يمكن أن يقعا موقعاً بوصفهما بأنهما عنصران من المصوَّت المزيج، ومن ثم يُنظر إليهما كمصوَّتين بمعنى الكلمة، ومثال ذلك الكلمتان "كوب، وخب" فكلتاها برية "فعل"، والواو والياء هم الصامت من الأصلين الثلاثين "ث و ب - ج ي ب"، ويحتفظان بوجود مشترك كصامت ثانٍ في كوب مع جموع لتكسير، أثواب وأثوب وثواب "بائع الثياب"، وفي "خب" مع جمع التكسير جيوب ومع لهن "جيب"⁸³).

(1) يُنظر أسس علم اللغة 80

(2) العربية الفصحى، 197

(3) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، 44





ثم قرن الدكتور فليش حالة المردوح في العربية بما هو جائر في النثر نحو (احمر) إذ يمكن في تأليف الجملة العربية حدوث الإدغام في نحو (وَأَمَّا الْمَلَأُ لَكَ) كما يمكن حدوثه في (ثوب بكر وجيب بكر)، وعلى هذا فإن مردوح في (ثوب بكر وجيب بكر) له المعاملة نفسها في حالة المصوت الطويل، مُقَرَّرًا أَنْ يَوَاوِ الْيَاءَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُغْدَا سِوَى مُعْصَرٍ ثَنِ بِصَوْتِ مُرْدُوخٍ ضَعِيفٍ، وَمَجَالٌ أَنْ يُغْدَا فِي هَذِهِ الْمَوَاقِعِ صَوَامِتٌ مُطْلَقًا⁽¹⁾

ووضّح أن الدكتور فليش قد تلمس مُسَوِّعًا حَوَظَ الإدغام بين معادلتين الأولى فيها مصوت طويل، ولأخرى فيها مردوح، فهما متساطران من حيث الحكم، وهذا ليس يخاف على علماء العربية القدماء، فهم قد ذهبوا إلى أن جواز الإدغام في (ثوب بكر وجيب بكر) قائم على المد واللين وإن لم يبلغا لألف كما يقول سيبويه⁽²⁾، ويشرح ذلك ابن جني بجلاء قائلاً ((وهذا أحروا الياء والواو لسكتين، المتوح ما قبلها مجرى لتابعتين لما هو منهما، وذلك نحو قولهم هذا جيب بكر، أي جيب بكر وثوب بكر أي ثوب بكر، وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإنها فيه سرًا له ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدد في نحو ما رأينا، وذلك أن أصل المد أقوم وأعمه وأنداء، إنما هو للألف، وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها ومُتَحَقِّقَانِ بِإِلْحَاكِمْ فِيهَا، فَالْمُتَحَقِّقَةُ بَعْضُ الْأَلْفِ فَكُنَّا نَهَا إِذَا قُدِّمَتْ قَبْلَهَا فِي نَحْوِ بَيْتٍ وَسُوطٍ إِنَّمَا قُدِّمَتْ الْأَلْفُ إِذْ كَانَتْ الْمُتَحَقِّقَةُ بَعْضَهَا، هَذَا جَاءَتْ بَعْدَ الْمُنْحَةِ حَامِلًا فِي مَوْضِعِ هَذِهِ سَبَقَتْهُمَا إِلَيْهِ الْمُنْحَةُ الَّتِي هِيَ أَلْفٌ صَغِيرٌ فَهَذَا دَلِيلٌ لِلْأَلْفِ بِالْمَدِّ، لِأَسِيْمَا

(1) يُنْظَرُ: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، 44

(2) يُنْظَرُ: المصنف 4 / 441، ويُنْظَرُ أَيْضًا: شرح انشاهيه للرمي 2 / 211





وهما بعد المتحة - لسكونهما أحتا الألف وقويتا لشبه بهما، فصار ثوب وشيخ نحواً من شاح وثاب، فلدلك ساع وقوع الدغم بعسهما))⁽¹⁾

والحق أننا نلمس من هذا النص التداخل و لتكوين بين عنصر المردوج الأمر الذي يسجل فصل سابقة صوتية عند عماء العربية، فالمردوج الذي في (حبيب وثوب) مساو للألف في حمار، ولهذا ساع الإدغام هنا كما ساع هناك، ويتضح الأمر أكثر حين ننظر إلى المردوج في كلمة (ببين) : ب - ي / ب - ي / ر - ي ، معروفاً بكلمة (بابان)، ب - ي / ب - ي / ر - ي / ، فالمقطع ب - ي = المقطع / ب - ي / ، ولو أسقطنا قاعدتي بدايه لبقية ي = / ، وطرفاً هذه المعادلة مزدوج في الأولى، ومصوت طويل في الثانية وقد تساوى كمياً، كما يرى.

ومن نص ابن حني لسابق نجد أن سبب المد هو وجود لصحة التي هي بعض الألف متبوعة بالياء أو الواو، في حين عد السكتور أيوب مكونات لمردوج ثلاثة أمور هي في الواو في (وعد) ((عبارة عما يأتي:

1- حركة ضيقة خلمية مستديرة "ضمة".

2- صوت انتقالي "واو".

3- حركة واسعة أمامية "فتحة" ومجموع هذه الأمور الثلاثة تسمى حركة مردوجة . والياء المفتوحة في "بعد" تتكون من الآتي:

1- حركة ضيقة أمامية "كسرة".

2- صوت انتقالي "ياء".

3- حركة وسعة أمامية. ومجموع هذه الأمور الثلاثة تسمى حركة مردوجة))⁽²⁾.

(1) بخصائص، 3 / 129

(2) محاضرات في اللغة 111



وهو أمرٌ لا أميلُ إليه؛ لأنهما صوتان وليس ثلاثة، إذ يرى أنها في وعدٍ / و / وفي يعدُّ / ري / وما يحسُّه بشأن المكوّن الأول ما هو إلا حرّة من الثاني، فضلاً عن أن المقطع العربي لا يبدأ بمصوّب، إذ الحركة تلي الحرف لا تسبقه. أمّا إذا نظرنا إلى المزدوج من الناحية الوظيفية فإننا نجد المزدوج مكوّن من عنصرين يشكّل الأكثر جهازة والأقوى اسماعاً قمّة في المقطع، والمكوّن الآخر يحثّ القاعد، وهذه طبيعة الصوامت وسمتها، قال الجبرّد ((إذا كانت الياء و لواو مفتوحاً م قبلهما فهما كسائر الحروف))⁽¹⁾، هذا يمكن عدّهما وحدة صوتيّة واحدة لقوم مقام صوتيّة واحدة، بدليل أننا لو استبدلنا بالياء الضاف في كلمة (سَيْمٌ) مثلاً / س ي / ف / ن / أصبحت (سَقماً) / س ق / ف / ن /، لرأينا أن المكوّن الأول من مزدوج باقٍ على حاله من غير أن يُصيّبه تغيير، بيد أن دلالة المفردة قد تغيّرت. والأمرُ مع الواو أيضاً، فلو استبدلنا بالو و بء في نحو (حَوْلٌ) لأصبحت (حَبْلٌ)، أي ح و / ل ن / ← ح ب / ل ن /، وواضح أن الحرّة الأولى لم يُصيّبه أي تغيير، إلا أن الدلالة قد تغيّرت، وهذا يبرهن على أن الواو والياء وهما جزءا المزدوج يُشكّلان صوتيّة فقط دون الجزء الأوّل.

أمّا في حالة عدّه تتابعاً من انعزل المفصلة أي المصوّتات المفصلة فذلك غيرٌ موجود في العربية، وما ذهب إليه الدكتور كمال بشر من أن ((الصمّة الانزلاهيّة معقودة في نطق لمتحة العربيّة مثبّوة بالواو أو الياء الساكنة، إذ يحدث في نطقها أن تنقل أعضاء النطق من منطقة إلى أخرى محدثة نوعاً من الاتصال في تحريكها مهم صوتان مستقلّان))⁽²⁾، فهو أمرٌ لا يمكن تصوّره، إذ كيف يمكن نطق صوتين من غير أحداث احتكاك، إن هذا يمثل حالة صعبة على المتكلم؛ لأنّه يتطلّب منه أن يعيّر وصح جهاز النطق من موضع إلى حرّ، وهذا

(1) انقصب، 1 160.

(2) دراسات في صم اللغة 72.

يعني أن على أعضاء النطق أن تتوقع متى لمطبق شكل صوتي منفرد، ويكون على المتكلم في أثناء ذلك أن يقطع مجرى نفيه ثم يستأنفه مرة أخرى، وهو أمر لا يمكن تصوّره⁴³، فكأن لا بد من إحداث فصل بين الصوتين بحيثكأن بسيط يكون بمثابة فاصل يتمكّن فيه التلسر من التحول إلى صوت آخر

وقد رجّح الدكتور غالب المظلي⁴⁴ أن قول الدكتور كمال بشر هذا لا يطبق على المردوج في العربية، بل على نوع آخر ذكره ماريوي⁴⁵، وأطلق عليه مصطلح (Hiatus) وهسه بأنه تولي مصوتين من غير توسط صامت ومن غير أن يتحوّل إلى صوت مركّب وهي حالة تستدعي من المتكلم وقفة قصيرة بين الصوتين لمطبق كلاً منهما على انفصال، فيسبب هذا صعوبة على المتكلم الذي يجب عليه أن يقطع مجرى نفيه ثم يستأنفه مرة أخرى ولذا سيجد من السهل عليه أن يحول الصوت الأول إلى صوت منحدر أو متزلّج Glide

ومن الجدير بالذكر هنا أن لصوت الطويل لا يمكن في العربية عدّه مردوجاً؛ لأنه حركة بسيطة واحدة لا يغيّر اللسان موضعه في أثناء نطق به مهما طال امتداده⁴⁶، وكأنّي بأبي إسحق لزجاج يدرك هذا عندما ردّ رجالاً ادّعى أنه بإمكانه لجمع بين الألفين ومدّهم قائلاً له لو مددتها إلى المصير لكانت ألفاً واحدة⁴⁷.

(1) يُنظر في الأصوات اللغوية 43

(2) يُنظر في الأصوات اللغوية 231

(3) يُنظر أسس علم اللغة 150، ويُنظر أيضاً في الأصوات اللغوية 231

(4) يُنظر دراسة الصوت العربي 305، المنهج الصوتي 30

(5) يُنظر: لحصائص، 496/2.



حذف المزدوج:

يمكن لاستمالة بحذف المزدوج في تفسير كثير من اظواهر الصرفية والصوتية التي رأى فيها علماء العربية القديمة آراء قد لا تتسجم مع الدرس الصوتي الحديث، وهذا يقودنا إلى الحديث عن أصل لغوي جعله علماء العربية واحداً من الأصول التي فسروا بها أحكاماً صرفية، ذلكم هو أن الألف لا تكون أصلاً في اسم متمكن ولا في فعل. بل تكون منقبة عن واو أو ياء⁽¹⁾ وبحثوا عن سر انقلاب هذين لصوتين الماء، فتعبدوا قاعدة جديدة هي أن الواو أو الياء تحركتا وامتحت ما قبلهما فقلبت الماء⁽²⁾، فالمعل دعاء، أصله دعوا، ورمى أصله رمي. وليس هذا في الأفعال الناقصة فحسب، بل في الأفعال الجوفاء، فأصل قال: قول، وباع بيع، وحاف خوف.

والحق أن قسماً من علماء العربية قد تلمسوا لهذا الانقلاب مبيد صوتياً، قال ابن جني ((وإنما كان الأصل في قام قوم، وفي حاف خوف وفي طال طول، وفي شاب شب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء، متجاسمة وهي لمتحة والواو أو الياء وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء، متقاربة، فهريوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّعها أيضاً امتاح ما قبلها، فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع))⁽³⁾

ولكنهم اصطدموا بكلمات لا يطرد فيها قانونهم امتداداً قوياً مع جمعه واهتاً، فشعر الرضي بصعومه قائلاً. ((اعلم أن علة قلب الواو والياء لمتحركتين لمتوح ما قبلهما ألف ليعت في عاية ابتدئة))⁽⁴⁾، مفسراً هذا الانقلاب بكثرة

(1) يُنظر شرح الشافية للرمي 66 / 3

(2) يُنظر المنصب: 1 / 190، شرح المفصل، 16 / 1، امتح 2 / 438

(3) سر مسامحة الإعراب: 1 / 25، ويُنظر شرح المفصل 6 / 10، شرح مختصر التصريف: 118

(4) شرح الشافية 3 / 95



دوران حروف العلة في الكلام، فلم تكن الياء والواو أثقل من الألف جاز قبلهما إلى ما هو أخف منهما وهو الألف، ولا سيما أنهما متشاكلان بالحركة، وكان الذي مهد لقبهما ألف وجود الفتحة التي هي بعض الألف، وهذا شعور وثق العلاقة بين الألف وحرفين المتحركين. إلا أن ضعف قنوتهم هذا حينهم يصعوب له شروطاً أوصلوها إلى عشرة أخرجت كثيراً من المصردات التي لا تصحح له،³⁶ إلا أن تحليلهم هذا لا ينسجم مع الدرس الصوتي الحديث، فاثبتت اعتراضات أستطيع إجمالها على الشكل الآتي³⁷.

1- إن لصريين لم يخبرونا عن المصوتين القصيرين قبل الياء أو الواو بعدهما، فإذا كان قولن ويغ منكوئين من سلة أصوات، فإن قول وباع مكوئان من أربعة أصوات فقط أي

/ ق - و - ل - و / ب - ي - ع - / ق - ل - و / ب - ع - /، ثرى أين ذهب المصوتان؟

2 إن الواو والياء وهما يشتركان في بعض الخصائص الصوتية ليسا من جنس الألف لكي ينقلبا ألفاً.

3- إن الواو صمد المصوت في (قولن) مثلاً لا تختلف عن الصمّة، والأخيرة مصوت قصير، إلا في مقدار المسافة بين أقصى اللسان وأقصى الحنك عند انطق بهما، حيث تكون هذه المسافة أقل عند نطق الواو الاحتكاكية، وعليه فإن من المنتظر حين تنقلب إلى مصوت أن يكون هذا المصوت قصيراً، والألف كما نعلم ليست إلا مصوت طويلاً

وما قيل عن الواو الاحتكاكية يطبق على الياء الاحتكاكية أيضاً، فهي حين تنقلب إلى مصوت فإن هذا المصوت لا يمكن أن يكون ألفاً؛ لأنها

(1) يُنظر: شرح الشاهي 3/ 95 شرح لتصريح 2/ 386-387، أوضح في علم الصرف، 36.

(2) يُنظر المنهج الصوتي: 16، دراسات في علم أصوات العربية: 33-34.



ليست من جنس الياء أولاً، وليست مصوّتة قصيرة أيضاً، أي إنّ انوارَ عندهما تنقلب
إلى مصوّت هجر، المتوقّع أن تكون صمّة، وأنّ الياء عندهما تنقلب إلى مصوّت
هالمتوقّع أن تكون مكسرة

لذا فقد جتهد المحدثون في تفسير حدوث هذا التغير الصوتي ، أستطيع
جمال محاولاتهم على ما يأتي

أَنْ أَصِلَ بِهِمُ الْأَعْمَالَ ثَانِيًا، وَأَمَّا جَاءَ الْمَصَوِّتُ لَمْ يَكُنْ عَنْ طَرِيقِ مَطَالَةِ
الْمَصَوِّتِ الْقَصِيرِ الدَّاحِي فِي الثَّنَائِي نَحْو:

قُلْ— قال، اى قُلْ / لِّ / ← / قُلْ / لِّ //

ومثله الأعمال الأخرى وهذا أحد رأيي بلاك وفليش^(١)، وبه أحد الدكتور أحمد الحموي^(٢)، إلا أن الدكتور فنيش لا يميل إليه كثيراً؛ لأن مسألة ثنائية تعود إلى ما قبل التاريخ وهو ما يستحيل الوصول إليه الآن، ليخلص إلى أن مشكلة الثنائية لم تلقَ حلاً

ب- إنَّ أصل هذه الأفعال ثلاثي كما هو في اللغات الجزيرية (لسامية)⁽³⁾،
 ثمَّ رحلها التعبير، وتعددت الآراء في ذلك، ذهب الدكتور عبد الصبور
 شهاب إلى أنَّ أصل قال وباع هو قول وبيع، ثمَّ سقطت الواو لكرهية
 تتبع الحركات فالتحمت الفتحتان مكوِّنتين فتحةً طويلةً هكذا

$\frac{1}{\sqrt{2}} \left(\begin{array}{c} 1 \\ -1 \end{array} \right) = \frac{1}{\sqrt{2}} \left(\begin{array}{c} 1 \\ -1 \end{array} \right)$

بب. / ع. /، وعلى هذا هوربهما (حال)“، فهي ثلاثة الأصول ثمانية المنطوق على
حد تعبيره

(٢٠١) يُظَاهَرُ الْعَرَبِيَّةُ النَّصْبِيَّةُ: 201

(2) يُنظر، محاولة النسبة في الإصطلاح، 172 (بحث)

(3) يُنظر ههه اللغات السامية 42.

4. المصحح الصوتي 82-84





ولكن هذا يصطدم بأمثال الفعل (خوف): لأن المصوتين القصيرين غير متماثلين لكي يلتحما بمصوت واحد مما دعا إلى تكثف خطوه أخرى هي تحويل الكسرة إلى فتحة طرداً للباب⁽¹⁾، أي:

ح / حـ / فـ / فـ / حـ / فـ /

ويذهب الأستاذ محمد الأنطاكي إلى أن هذا اتفاق ناجم عن تمسك العربيين بمبدأ عدم أصالة الألف في الكلام العربي، ولو أنهم تحلوا عن هذا لمبدأ وعدوا الألف في مثل دعا ورمى وباب وباب أصلياً لكان تفسير نقلايها إلى واو في التصريفات الأخرى أهون عليهم؛ لأن هذا لقمانون قد صيغ صيغة معكوسة⁽²⁾ ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن عين الأحوف قد مر بأربع مراحل مرجحاً أن تكون العربية القديمة قد طبقت فعلاً عين الأحوف محركة⁽³⁾

ومال الدكتور حسام النعيمي في أحد رأيه إلى احتمال أن تكون الألف في لام الفعل معجمة أو ممالأة، ثم آلت اصحخم إلى واو لمصارع وبقية التصريفات وآلت الممالأة إلى ياء، ثم تحلّى المتكلم عن التفخيم والإمالة في الألف، هضارت اللام في نحو عرا ورمى بصوت واحد هو صوت الفتح لخالي من لتفخيم والإمالة⁽⁴⁾

ولكنه يطلق من فكرة حذف المزدوج الصاعد أساساً لتفسير آخر رأى أنه أسلم التفسيرات وأيسرها وهو حذف المزدوج الصاعد الذي يمثل مقطعاً قصيراً

(1) يُظنّ: برسات في علم أصوات العربية 35

(2) يُظنّ: المحيط 109 / 1 (إمامش)

(3) يُظنّ: المدخل إلى علم اللغة، 292-297

(4) يُظنّ: الدراسات اللغوية ونصوتية صد ابن جني 204



(تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا) كَأَنَّ الْمَقْصُورَ نَحْوُ الْهَيْدَى وَالْعَصَا، وَالْأَصْلُ هَيْهَذَا:

الْهَيْدَى، وَالْعَصَوُ، أَيْ:

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

لعل / ع / صد / ~~ل~~ / ← ل / ع / صد /

والأسماء في نحو باب ودب، والأصل فيهما يَوْبٌ وَنَيْبٌ، أي

$$1' \text{ ب } 1' \leftarrow 1' \text{ ب } \textcircled{\times} 1' \text{ ب } 1'$$

$\frac{1}{n} \left(\frac{1}{m} + \frac{1}{m} + \dots + \frac{1}{m} \right) = \frac{1}{n} \cdot \frac{1}{m}$

ويهدف المزدوج الصاعد أيضاً بتصحيح توحيه تحول الواو من نصف مصوِّت يضع قاعدة في المقطع إلى مصوِّت طويل يقع قمة فيه ، نحو الفعل (يسعو) و(يرمي) وأصلهما المترض (يُدْعُو) و(يُرْمِي) ويسقوط المزدوج الصاعد من آخر المعليين ومبدأ الصوت بالمصوِّت لقصير قبلهما ينتج ما يأتي:

$$:\frac{z}{-} \text{ع} / د-\text{ي} / \leftarrow \text{و} / \downarrow \text{ع} / د-\text{ي} /$$

يـ د م / يـ د م / ← (يـ) / يـ د م /

والملاحظ على هذا التفسير أنه أجاب عن تساؤل المحدثين عما حدث لمصوّتين قصيرين قبل الواو أو لياء وبعدهما ، فابصوّت الأول مدّ الصوت به



تفويصاً عن المزدوج، المحذوف، أمّا الثاني فقد سقط، لأنّه حرّة عن المزدوج الصاعد.

الابتداء بالمساكن:

رسّخ علماء العربية القدامى أصلاً من أصولهم النحوية وجعلوه سمة لها أهمية فُصويّة في تأليف الكلام العربي، ذلكم هو عدم جوار الابتداء بالمساكن قال ابن السراج: (كلُّ كلمة تبدأ بها من اسمٍ وفعٍ وحرفٍ تبتدئُ به وهو متحرّك ثابت في النظم) ⁽¹⁾ إذ الأصل في تسمية أن تكون على ثلاثٍ أحرفٍ حرفٌ يبدأ به، ولا يكونُ، لا متحرّكاً، وحرفٌ يحشَى به، وثالثٌ يوقفاً عليه ⁽²⁾

بيد أنّهم احتملوا في إمكان حدوثه، بين ماضٍ ومُجَوَّر، وهذا الخلاف يُفيدنا في إصدار حكمٍ على جوار حدوثه، وممّا هو حديرٌ بالملاحظة أن علماء العربية قديماً بحثوا الابتداء بالمساكن في العربية وفي غيرها من اللغات، ويُعدُّ هذا نظرة متقدّمة السبق في الدرس اللغوي المقارن، فجعل ابن فارس و لمارسي ذلك فصيلةً لعربية على غيرها من اللغات ⁽³⁾

وابن جني جعل الابتداء بالمساكن غير ممكن في لغة العرب، وليس من الحكمة التساعن بإفساد قول من جوَّره ⁽⁴⁾، وكان أبو علي الفارسي متشبّداً في معه في العربية، يقول عنه ابن جني: ((ورأيت مع هذا أبا علي - رحمه الله - كبير استوحش من الابتداء بالمساكن في كلام النجم، ولعمري إنه لم يحرّزته، لكبه ثم يتشدد فيه تشدّده في إفساد إجارة ابتداء العرب بالمساكن، قال وذلك

(1) الأصون في السور، 2/ 388

(2) يُنظر شرح اللوكي في التصريف، 23

(3) يُنظر: للمصاحبي 40، المرمر: 1/ 342،

(4) يُنظر: المنصب، 1/ 53





القطع الصوتي في العربية

أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حذل لساكن، وإن كان في الحقيقة متحركاً - يعني همزة نهن يئن - قال: فإذا كان بعض المتحرك لمصارعته الساكن لا يملك الابتداء بهما لظن بالساكن نفسه؟ قل وإنما حمى حال هذا في لغة العجمية لما فيها من الزمزم، يريد أنها لما كثر ذلك فيها صغمت حركاتها وخفيت، وأما أنت فأسمعهم كثيراً إذ أرادوا المصاح قالوا "كليد" فإن لم يبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإراد حركتها جيداً مُضَعَّمة حتى إنها ليحذف حاله علي، هلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحل منه بطائل⁽¹⁾

أما أبو السركات الأندلسي فقد حمله محالاً⁽²⁾، غير أن لأبي يعيش موقفاً مختلفين فيه، همزة يُصرِّح بأنَّ لا ابتداء بالساكن متعذر في العربية وغيره من اللغات ((وليس ذلك مُخْتَلَفٌ بَعْدَ دُونَ نَفَةٍ⁽³⁾، ولتحكُّمه في موضع آخر يقول ((اعلم أن أصحابنا يقولون، أن الابتداء بالساكن لا يكون في كلام العرب، وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوُّره، ولا شبهة بالإمكان... وذلك من قبل أن المبتدئ بالنطق مستجماً مستريح فيعظم صوته ولو وقف تعب حسراً يقف للاستراحة فيضعف صوته⁽⁴⁾)).

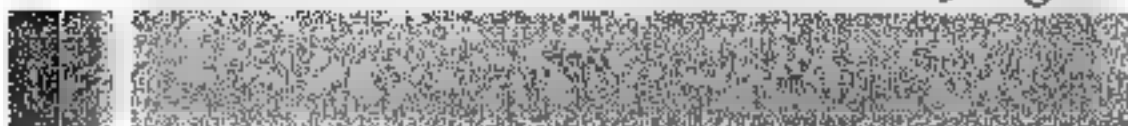
أما الرصبي فقد كان في غاية التشدد في معناه، فيقول، ((لأكثرهم على أن لا ابتداء بالساكن متعذر، وذهب ابن جني إلى أنه متعسر لا متعذر، وقال يجيء ذلك في الفارسية نحو شُتْر وسُطام، وذهب إلى أنه مُستَحْي، ولا سُء من الابتداء بمتحرك، ولما كان ذلك متحركاً شتروسطام في غاية لعماء، كما

(1) لخصائص 92 / 1، وينظر، التحفة 82.

(2) يُنظر أسرار لعربية، 22.

(3) شرح المصل 136 / 9.

(4) شرح المصل، 83 / 3.





دعونا - طرأ أنه ابتدئ بالساكن، بر هو معتمد قبل ذلك الساكن الأول بكسرة خفية، ولطلب الاعتماد لا يبين⁽¹⁾، فهو يمع الابتداء بالساكن كما يمع لجمع بين ساكنين وقفاً.

ويقل ابن جماعة أن التفخاذاشي والبردي وغيرهما يذهبون إلى جوار ذلك في لغة المعجم نحو ((حواجة مثلاً، فإن الخاء ليس لها حركة من الثلاث المشهورة ولا من غيرها، وذلك كثير يوجد بأدنى تأمل⁽²⁾).

ونقل الجاربردي أيضاً أن بعض العلماء جوزوا الابتداء بالساكن، لأن التلصق بالحركة إنما يحصل بعد التلغظ بالحرف، وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال، وأجاب بأن الحركة ليست بعده، وإنما هي معه، وإلا لأمكننا الابتداء بالحرف من غير حركة وهذا محال⁽³⁾.

مما مرّ برى أن اللغويين العرب مجمعون على عدم إمكان البدء بالساكن في العربية، وهذه سنة لم تكن مقصورة على العربية وحدها، إذ تشتركها الحبشية في ذلك⁽⁴⁾، ولكن هل حقاً أن الابتداء بالساكن محال؟

إن الذي يترجّح عندي أن ذلك ليس محالاً، بل يمكن أن يبدأ بالساكن، أو بتعبير المحدثين بصامتتين، فإذا نظرنا إلى اللغات الأخرى نجد أنها تجوز ذلك، ففي الانكليزية مثلاً، كلمة (Spring) تبدأ بثلاثه صوامت ومثل ذلك يحدث في السريانية والآرامية والعبرية⁽⁵⁾، فضلاً عما هو موحود في اللهجات العربية الحديثة في أرجاء الوطن العربي.

(1) شرح الشافية 2 / 251.

(2) شرح الشافية سجاربردي: 1 / 163.

(3) يُنظر شرح الشافية 1 / 163، حاشية الصبيح 4 / 273.

(4) يُنظر هذه اللغات انسامية، 41.

(5) يُنظر علم اللغة وحقه اللغة 95.





المقطع لصوتي في العربية

ولما كانت أعضاء النطق عند العرب لا تختلف عن أعضاء النطق عند الأمم الأخرى التي تُبهِج الأنظمة الصوتية في كلامها تولي مجموعة من الصوامت، فإنهم جميعاً مشتركون في هذه السمة، يقول مازيوي: ((ليس هناك أي صوت أو تجمع صوتي في أي لغة لا يُمكن أن يكتسب لتكلم الأجبي لطقه الأجبي بشرط توفر المصدر الضروري من الوقت ووجود الانتباه الكافي وبذل الجهد المطلوب))¹

ولحكن الأمر يعود إلى الأنظمة الصوتية، ونحن إذ نظرنا إلى المقطع العربي وجدنا نظامه لصرم يفرض على العربي أن يبدأ بصامت واحد لا صمتين، ولهد يجد العربي الذي لم يكن جهازه الصوتي مدرّباً تدريباً كافياً للنطق بمجموعة الصوامت في أول الكلام صعوبة في نطقها بل يحسن بالتعب إلى أن يتم التحول الصوتي كما يقول فريسن⁽²⁾، ومن هنا كان لا بد من إجراء تعديل على الكلمات التي تبدأ بصامتين وتقترضها العربية، وهذا ما حدث فعلاً في كلمات مثل إكيل وإسطين وإقليم وإسفنج وقليد، لكي تحصغ إلى بنية المقطع العربي³

ومن هنا أراي غير متفق مع بعض لياحثين عسما قال ((ولما كان معنى السكون انتفاء لحركة مكان من لطبيعي أن تبدأ العرب كلامها بتحريك؛ لأن الكلام حدث مبني على حركة آلة النطق، والسكون بقيض الحركة فلا يمكن أن تبدأ العرب كلامها به، ومن هنا امتنع الابتداء بالسكن))⁽⁴⁾ أقول ألم يكن كلام البشر جميعاً مبنياً على حركة؟ فلم جازئ إذن الابتداء بالسكن

(1) أميس علم اللغة 99

(2) ينظر اللغة، 63

(3) يُنظَر دراسات في علم أصوات العربية، 53

(4) دراسات في اللغة والنحو، 35



في لغات أخرى؟ بل في لهجات محلية، لأن عدد المعيار يجب أن يشمل اللغات كلها وهو باطل.

ثم إن الكلام إذا كان مبدئاً على حركة فمن لجائز - على رأيه - أن يبدأ العربي بمصوت، لأنه حركة وليس سُكُونًا. وهذا ما لم يقل به أحد.

إن الأمر بموؤ - هيم أري - إلى أنظمة اللغات وما يسمح به نسجها المقطعي ولكن هل يمكن أن يكون العربي قد بدأ بالسكن بدلاً من المرحلة السابقة للعربية الموحدة الفصيحة؟ ذهب عدد من الباحثين إلى ذلك⁷¹، وهذا الأمر لا يمكن نفيه لأن اللغة العربية تحسب بالتطور والتنظيم والترتيب، شأنها شأن اللغات الأخرى. وقد حدث هذا التطور فعلاً في لغات أخرى كالإسبانية مثلاً، فمما كلمات كانت تبدأ في اللاتينية بصامتتين ثم أُصيفَ، لي أولها مصوت، فكلمة special أصبحت في الإسبانية المعاصرة تُلفظ especial، ومثل ذلك يوجد في العربية⁷²، وهذا يعني في العربية زيادة مقطع يتشكل في أولها، مما يريد في طول الكلمة، ولكثتها حين تبدأ بصامتتين تقل مقاطعها، وهذا يتسهم مع طبيعة النطق عند القبائل البدوية التي تميل إلى سرعة في الكلام.

فعيرٌ يعني أن تكون العربية قد استبخت في أول أمرها، أو في الأقل في حقبة من حقبة التاريخ، الابتداء بصامتتين، ثم خضعت إلى التطور والتمدن اللغوي.

(1) يُنظر: الأصول، تمام حبس 126، التطور اللغوي التاريخي 71، دراسات في علم اللغة 143، هذه اللغة، لغاري 38.

(2) يُنظر دراسات في علم أصوات العربية 54.



همزة الوصل ووظيفتها اللغوية

خلصنا إلى أن العربي لا يستمع أن يبدأ كلامه بصوت ساكن استجابةً إلى نظام المقطع العربي الذي يرفض أن يبدأ بصامتين، فإذا ما حدث أن بدأ المقطع الصوتي بصامتتين في أثناء التعامل الصوتي، وجب على العربي أن يتصرفاً للخلاص من هذا لتجميع الصامتين. قال سيويه ((هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي رائدة، قدّمت لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبدئ بساكن فقدّمت هذه الريادة متحركة لتصل إلى التكم))⁽¹⁾ فاجتلب العربي همزة الوصل مع حركتها وسيلة لتوصل إلى مقطع يبدأ بصامتة يتلوها مصوت، لهذا سمّاها الحليل سلّم، للسان⁽²⁾، وسمّاها بعضهم همزة الابتداء وهمزة الوصول⁽³⁾

و حُكي في سبب تسميتها، فقيل إنها سُميت كذلك؛ لأنها يُتوصل بها إلى النطق بأصاكن، وقيل بل لأنها تسقط في الدّرج، فتصل ما قبلها إلى ما بعدها⁽⁴⁾ ويرجح عدي القول الأول؛ لأنها تُحذف في التوصل، وهي حينئذٍ مفقودة، فكيف تُسمى بهمزة الوصل في كلام هي غير موجودة فيه؟

وقد علق العلماء القدامى اختيار الهمزة دون غيرها من الحروف لأنهم رأوها حرفاً يمكن حذفه عند العنى عنه في الوصل، فوجدوا أن لعادة في الهمزة في أكثر الأحوال أنها تُحذف عند التحفيف وهي مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت رائدة، فكانت الهمزة أولى الحروف في الابتداء⁽⁵⁾

(1) لكتاب، 4 / 144

(2) يُنظر العين، 1 / 49 .

(3) يُنظر حاشية الصبيان، 4 / 273

(4) يُنظر: شرح المنفصل، 9 / 136، شرح التصريح، 2 / 364

(5) يُنظر سر صناعة الإعراب، 1 / 127





وقد استقصى العلماء أيضاً ما صدر في الأسماء والأفعال والحروف^(١)، ولا أرى ما يوجب إعادتها هنا

هجرة الوصل في الدرس الصوتي الحديث:

العرض منها أسلمت القول إن اقطع العربي لا يبدأ بصامتين متواليين^(٢)،
ولكن إذا أدى لتعاضد الصوتي إلى أن يبدأ لمقطع عربي بتجاوز صامتين هلا بدأ
من إعادته إلى شكله المقبول، فالضغ (اكتُئِب) مثلاً مأخوذاً من مصرع (يكْتُب)
بعد إسقاط لاصقة المصدرة عن أوله، ومصوت الإعراب من آخره^(٣)؛ هكذا:
يَكْتُبُ / يَ / ك / ت / ب / ← / ك / ت / ب / وهذه الصورة لا
تستسيغها العربية مقطعية؛ لأنها أمام شكل فيه قاعدة مفردة، ولا يمكن
إلحاقها بما يليها من مقطع، لأنها صورة مرفوضة. فلا بُدَّ من إعادة التشكيل
ليكون مقبولاً، فاعتمد العربي الغلق الحنجري مع مصوته لإحداث قاعدة وقمة
لتشكيل مقطع في بداية كلمة، أي كـ / ت / ب / ، ومن هنا أطلق عليها
كانثينو اسم حركة لاعتماد^(٤)، وسماها البكوش حركة الانكسار^(٥).

ومثل ذلك الفعل (اطَّيَّر)، الأصلُ هيه (تطَيَّر)، أُدْعِمَتْ لاءٌ في لطاء
هنا سُمِّيَتْ، لَدَا جُثِّلَتْ همزةُ الوصل مع حركتها حلاً للمشكلة الذي حدث،
وهو تجمع صامتين في البداية، والأمرُ يتعلَّقُ أكثر عند كتابتها صوتياً؛

(1) يُنظر الكتاب 4 / 144-145، الأصول 2 / 389، المسئلة 183-186، شرح المفصل 9 / 131-135

(2) يُنظر: دراسة الصوت الدعوى، 261

(3) يُقَالُ شَرَحَ مَعْنَى الْكَلِمَةِ: 70

(4) يُبْطَلَرُ دروس في أصوات العربية: 184.

(5) يُعْطَرُ: التصريح العربي. 184



/ ت : / ط : ي : ر : / ← / ط : ط : ي : ي : ر : /

صورة مرفوضة مقطعيًا لابد من علاجها

حذف لأجل الإغناء

باجتلاب همزة وصل مع مصوتها

/ ط : ط : ي : ي : ر : /

وقد جعل الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك على مرحلتين الأولى الإتيان بمصوت قبل الصامت الأول، إلا أن تبيين المقصوطة لتي تشكّلت ما زالت غير صائغة، مما يوجب الإتيان بهمزة الوصل، وهي المرحلة الأخرى⁽¹⁾

والحق أن لدي حدث لا يمكن تصوّره على مرحلتين لأنّ العربي غير شاعر بما يحدث حتى يحمرّ بالحالة الأولى ليعدل إلى الحالة الثانية، فالأمر جاء دفعة واحدة على الأرجح، ولكن لا نحتاج إلى هذا لإجراء عند صياغة الأمر من المضارع إذا كان متحرك الماء؛ لأنّ الصورة المنحرفة صائغة مقطعيًا، نحو (يُخرج) / د : ح : ر : / ← / د : ح : ر : ح : /

قيمتها صوتيًا:

يُطلق الدكتور تمام حسّان اسم (الموقعية) على سلوك الأصوات في الموقع طبق لما يقتضيه هذا الموقع سواء أكان في بداية الكلام أم في وسطه أم في نهايته⁽²⁾، وهمزة الوصل عنده علامة على موقع لبداهة فقط، بداية الكلام ولهمز بداية الجملة بالضرورة؛ لأنها تسقط في الدرج.

وقد أدرك القدامى سلوك همزة الوصل هذا، قال سيديويه ((علم أن هذه الألفات ألحقت الوصل تُحذف جميعها إذا كان قبلها كلام))⁽³⁾ ونصّوا على أن

(1) يُنظر في علم اللغة العام 109.

(2) يُنظر: معاهج البحث في اللغة 147.

(3) الكتاب 4/ 150، ويُنظر اللمع 346.



نُطَقَ بها في السَّجِّحِ فَاحْشٌ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ، ((رُئِمَا جِيءَ بِهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَمَعْلَمٌ أَنَّهُ لَمْ يُولَدْ بِهَا إِلَّا لِدَلِّكَ، فَإِذَا أَتَى بِهَا فِي غَيْرِهِ كَانَ خُرُوجًا عَنْ كَلَامِهِمْ قَطْعًا، وَمَا حَرَجَ عَنْ كَلَامِهِمْ فَهُوَ نَحْنُ، أَمَّا كَوْنُهُ نَحْنًا فَاحْشٌ لِأَنَّهُ إِذَا عَيَّرَتْ حَرَكَةُ حُكْمٍ بِأَنَّهَا لَحْنٌ، فَإِذَا رِيدَ حَرْفٌ وَحَرَكَةُ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِمْ كَانَ أَهْشَ))⁽¹⁾

وهذا الكلام يسجّم مع مقرّرات الدرس الصوتي الحديث، فقولنا (قال اكْتُبْ) مكوّن مقطعيّ من / قـ / لـ / تـ / ثـ / يـ / فلا نجد أثرَ صوتيّاً لهَمزة الوصل وحركتها، ومن هنا فلا يحقّ للدكتور فليش أن يطلق عليها اسم (مصوّت)⁽²⁾، لأنّها في حقيقتها المقطعيّة مكوّنة من الهمزة + مصوّت قصير في بداية المقطع، ولكن لا قيمة لها صوتيّاً في درج الكلام

وقد شبهها الدكتور تمام حسّان⁽³⁾ بالألف التي تُكْتُبُ بعد و و الجماعة نحو (صربوا)، فهي تدلّ على أنّ الواو لجماعة وليست الواو التي حذفت اللون بعدها للإصافّة، وهذا يظهر في قولنا (صاربوا ريداً) وهو فعل أمر، وقولنا (صاربو زيد) وهو اسمُ فاعل مُصَافٍ، وهذا الكلام يصدّق على همزة الوصل عند تكونها في الدرّج ولكنّها في بداية الكلام غير ذلك، إذ هي متلوّة بمصوّت قصير تشكّل مقطعيّ قاعدةً وقيّةً، وهذا ما لا نجدّه في الألف بعد واو الجماعة، إنّ وظيفة همزة الوصل عند مقصورة على أنّها علامة على البدايه ليس إلّا، فالزيادة في الفعل (افعل) مثلاً عند هي النون فقط، وببست الهمزة إلّا علامة على البداية، وكذلك السين والتاء في (ستفعل)، وهذا ما لا أراه صحيحاً.

(1) الإصحاح في شرح (المصطلح)، 1 / 370

(2) يُنظر العربية المصححة، 42

(3) يُنظر النماذج العربية مبناها ومبانيها، 277.





حركتها:

يُحْمَعُ النُّحَاةُ قَدِيمًا عَلَى أَنَّ اِهْمَرَةً مُتَبَوِّعَةً بِمَصَوُوتٍ قَصِيرٍ، وَلَكِنَّهُمْ يَحْتَلِمُونَ فِي أَصْلِ هَذِهِ اِهْمَرَةٍ السَّكُونِ أَمْ لِحَرْكَةٍ، فَقَالَ: ((لِلْمَرْصِيِّ وَغَيْرِهِ: اجْتَلَيْتَ سَاكِنَةً لِأَنَّ أَصْلَ الْمَبْنِيِّ السَّكُونُ، وَكُمِّرَتْ لَاتِّقَاءِ السَّاكِنِ، وَقَبْلَ اجْتَلَيْتَ مُتَحَرِّكَةً، لِأَنَّ سَبَبَ لَاتِّتْيَالِ بِهَا التَّوَصُّلُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالسَّاكِنِ فَوَجِبَ كَوْنُهَا مُتَحَرِّكَةً كَسَائِرِ أَحْرَافِ الْمَبْوُوعَةِ وَأَحَقُّ الْحَرَكَاتِ بِهَا كَسْرٌ، لِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ عَلَى لَصَمٍّ بِقُلَّةِ النَّقْلِ، وَعَلَى الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ لَا نَوَهْمَ اسْتِفْهَامًا))¹ وَظَاهِرُ قَوْلِ سَمِيوِيهِ يُؤَيِّدُ أَنَّهَا حَيَّةٌ بِهَا مُتَحَرِّكَةً²، وَهُوَ مَا أَرَاهُ مُنَاسِبًا، إِذْ لَيْسَ مِنَ الْمُنْتَلَقِ أَنْ تَكُونَ الْمَعَالِجَةُ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ كَمَا قُلْتُ بَعْدًا، يَعْبُدُهُ قَوْلُ الرَّصِيِّ: ((لَأَنَّكَ إِنَّمَا تَحْلِبُهَا لِاحْتِيَاجِكَ إِلَى مُتَحَرِّكٍ، هَا أَوَّلَى أَنْ تَجْعِبَهَا مُنْصَقَةً بِهَا تَحْتَاجُ (إِلَيْهِ))³

وَيَقُولُ لَيْسَ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَبْيَرِيُّ خِلَافًا مَدْعِيًّا بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ((فَدَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي حَرْكَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَنْ تَتَّبِعَ حَرْكَةَ عَيْنِ الْفَعْلِ، فَتُكْسَرُ فِي "صُرِبَ" إِتِّبَاعًا لِكُسرةِ الْعَيْنِ وَتُصَمُّ فِي "أَدْخُلَ" إِتِّبَاعًا لِضَمِّ الْعَيْنِ... وَدَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي حَرْكَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَنْ تَكُونَ مُتَحَرِّكَةً مَكْسُورَةً، وَإِنَّمَا تُصَمُّ فِي "دَخُلَ" وَنَحْوِهِ لِثَلَاثِ خُرُوجٍ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَقْتَلٌ، وَلِهَذَا لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ شَيْءٌ عَلَى وَرْقِ فَعْلٍ يَكْسِرُ الْمَاءَ وَصَمَّ الْعَيْنِ))⁴، ثُمَّ يَقُولُ: ((وَلَيْدِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَرَكَتَهَا لَيْسَتْ تَبَاعًا لِحَرْكَةِ الْعَيْنِ فِي نَحْوِ [صُرِبَ وَأَدْخُلَ]، أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ فِي دَهَبَ

(1) يُنْظَرُ: حَشَاةُ الْمِيَالِ 4 / 279، وَيُنْظَرُ شَرْحُ التَّصْرِيحِ 2 / 265

(2) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ، 4 / 144

(3) شَرْحُ الشَّالِيَةِ، 262 / 1

(4) لِإِصْبَافٍ، 2 / 737



أذهباً، يفتح الهمزة، لأن عين الفعل منه مفتوحة، فلما لم يجز ذلك، وقيلت بالكسرة علم أن أصلتها أن تكون بالكسر... وإنما وجب أن تكون حركتها العكس لأنها زيلت على حرف ساكن فكان العكس أولى بها من غيره لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره... ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين؟ فتحركت بالكسر تشبيهاً بحركة الساكن إذا تقيته ساكن لأن الهمزة إنما جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن، كما أن الساكن إنما حُرِّك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر⁽¹⁾.

لقد بحث العلماء القدماء حركة همزة الوصل بحثاً طويلاً وختلفوا فيه، ولكن محصول كلامهم جميعه الشيخ خالد الأزهرى⁽²⁾، الذي يرى أن لحركة همزة الوصل في الاسم والفعل والحرف سبع حالات هي.

- 1- وجوب الفتح في المبدوء بها (ال) كالرحل، لكثرة الاستعمال⁽³⁾.
- 2- وجوب الضم في نحو (أُطْلِقَ) لبي للمفعول، وفي أمر الثلاثي المصموم في الأصل، نحو أَهْلُ وَأَكْثَبْ، كراهية الخروج من كسر إلى ضم؛ لأن الحاجز للساكن غير حمين، وإنما كُسِرَت الصمَّةُ الأصلية، حكاة ابن جني في المنصف⁽⁴⁾ عن العرب، ووجهه أنه الأصل، ولم تلتقي الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالسكون، وعدم الاعتداد به، بخلاف إمشوا، فإن إهمزة فيه مكسورة؛ لأن عيه في الأصل مكسورة، وإنما ضُمَّت لمناسبة الواو والأصل امشيوا، أسكنت الياء للاستقلال، ثم حُرِّفَت لالتقاء

(1) الإنساب: 2/ 738

(2) يُنظر، شرح النصريح: 2/ 265

(3) يُنظر: أسرار العربية 410

(4) يُنظر المنصف: 1/ 54، من الصواعق: 1/ 131



لصاكنين، وضُمَّتِ العين لمجانسة الواو لتسلم من القلب ياءً، وإن شئت قلت استثقلت الصعّة على الياء، فنقلت معها (إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، وحذفت لالتقاء الصاكنين، فالضمة على الأول مُجْتَلَبَةٌ، وعلى الثاني منقولة

3- رجحان الصمّ على الكسر نحو أعري، بضمّ الهمزة راجعاً وكسرها مرجوحاً، إذ الأصل اقروى، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت، ثم حذفت الواو لالتقاء الصاكنين، فالضمّ نظراً إلى أن الصمّة الأصلية مقدّرة، لأنّ المقسّر كالموجود، والكسر نظراً إلى تحالة الراهنة، ومرجع الوجهين إلى الاعتماد بالعارض وعدمه⁽¹⁾

4- رجحان الفتح على الكسر في أيّمر وأيم لثقل الخروج من كسر الهمزة إلى ياء، ثم ضمّ الميم، ثم ضمّ النون⁽²⁾.

5 رجحان الكسر على الصم في كلمة (اسم) لأنّ الكسر أحسن من الضمّ، لأنّه إعمال عضلة واحدة وضمّ إعمال عملتين.

6- جواز الصمّ والكسر والإشمام في (احتار) مبيهاً للمعمول، فالضمّ في اختور والكسر والإشمام في احتير⁽³⁾.

7- وجوب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال⁽⁴⁾

أمّ المحسّنون فقد ربطوا بين حركة الهمزة وحقيقتها، ولعلّ الدكتور كمال بشر من أكثرهم بحثاً ودراسةً، ويصيح رأيه في قوله ((إنّ هذا لصوت الذي يظهر في أوّل نحو اضرب واستخرج. إلخ والذي يرمز له بالألف في

(1) يُنظر (نصف: 1 / 55

(2) يُنظر سر الصناعة 1 / 132، شرح الشافية للرضي، 2 / 264

(3) يُنظر شرح الشافية للرضي 2 / 264

(4) يُنظر، المقرب، 2 / 39



الكتابة، ليس همزة فيما نعتقد، إته على عرض وقوعه- نوع من التحريك الذي يسهل عملية إطلاق بالساكن، وهذا التحريك قد يحتلظ أسره على بعض الناس فيظنونه همزة، إذ إن هواء يبدأ من منطقة صدور لهمزة وهي الحنجرة، ويبدو أن للعويين لعرب قد وقعوا في هذا الوهم، ولكنهم لما أدركوا أن صمات هـ "لصوب" تختلف عن صفات ما سمّوه "همزة لقطع" دعوا هذا لصوت همزة وصل إشارة إلى خاصّة مر حواسنها، وهي وصل ما قبلها بما بعدها عند سقوطها، وحقيقة الأمر في نظرنا أن هذا الصوت الذي سمّوه في هذه الموقع التي يصو عليها إنما هو ذلك التحريك أو ما فصل أن نسميه "الصوت" الذي يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة، التي أرادها علماء لغة، وهي التوصل إلى النطق بالساكن⁽¹⁾ وهذا تبرز ثلاث ملاحظات لي. الأولى إن العرب لذين وصمهم بالوهم لم يفصلوا همزة الوصل عن همزة لقطع، ولم يجعلوها مختلفة عنها من حيث صفاتها الصوتية، فهي في نظرهم صوت واحد، وهذا ما صرح به بن جني⁽²⁾، ولثانية أن وظيفتها لا تقتصر على وصل ما قبلها بما بعدها، كما يمول، بل لها وظيفة مهمّة في بداية الكلام وهي غير ساقطة، والثالثة، إن هذا الصوت الذي يسمّيه (صوت) كيف يتصدّر المقطع العربي الذي يأتي أن يكون أوله مصوّتا، وهو الذي قل عنه إته تحريك.

وكأنه يشعر بهذا المشكل الذي وقع فيه، راح ينفي أن يكون هذا التحريك مصوّتا، ليقع في إشكال آخر، وهو إذا لم يكن هذا مصوّتا فلا بد أن يكون صامتاً، لأنّ لصوت نوع لا غير، فإذا كان صمماً تعارض مع سية المقطع التي تعرض لبدء بصامتين، لكنه يقترح حلاً جديداً لهذا الصوت في ((أنّ شيزليه بالرمز "a" وهو لرمز المختار بالأبجدية الصوتية العالمية للإشارة إلى ما

(1) دراسات في علم اللغة، 143.

(2) ينظر: مر الصنعة، 1/ 127-128.



المقاطع الصوتية في العربية

يُسمَّى بالحركة المركبة... فهذا التحريك، من على المستوى الصوتي المحض ليس أكثر من صوت حميف لا يمكن عدُّه حُرّاً من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في العربية... وإنما هو مُحرَّدٌ عَصْرٌ مقطعي اقتصاه نظام المقاطع لـ (عربية)¹

وقد اختلف معه الدكتور داود عبده، إذ يرى أنّه لا فرق بين المصوت الذي يُصاف لتجنّب البدء بصامتين متواليين، وذلك اندي يُصاف لتجنّب توالي ثلاثة صوامت من المصوت في مثل (انتصار) هو ذاته في مثل (اطلب انتصار) وهو لا يختلف عن المصوت الموجود بعد انباء في (بنت) (بمعنى بعثت أو ظهرت) ولو احترازاً من (اطلب انتصاراً) الجزء الواقع بين اللام والياء وهو (بنت) لوحدها لا يختلف صوتياً عن لفظ (بنت) المصوت واحد²، وهذا رأيٌ جديرٌ بالاحترام حقاً بيد أنّه عندما يعرضُ رأيه في همزة الوصل، يقول ((إنّ الأصل فيما يُصاف لتجنّب البدء بصحيحين متواليين فيما أحسب- هو علة فقط))³

لكنّه سرعان ما يرجع إلى القول بأنّ هذا الصوت المصحوب بتذبذب الوترين الصوتيين، بسببه انغلاقٌ حيثُ جمع لهو، ثمّ سمّح الوتران الصوتيان، ومثل هذا الصوت موحود في الألفية⁴، فالبحثُ ينتهي من إلى أنّ هذا الصوت مسبوق بهمزة

ويرى الدكتور حسن طافز رأيَ طريف، لكنّه لا يحلو من عناية، فيُصورُ الثلاثة في العربية على شكل مثلث، وعلى كلّ، أسٍ يوجد مصوت صريح، وهناك مصوتات فرعية تتكوّن من مزيجٍ حاصٍ من بعض الحركات الأصبية، أمّا

(1) دراسات في علم اللغة 155-168

(2) يُنظر دراسات في علم أصوات العربية 58

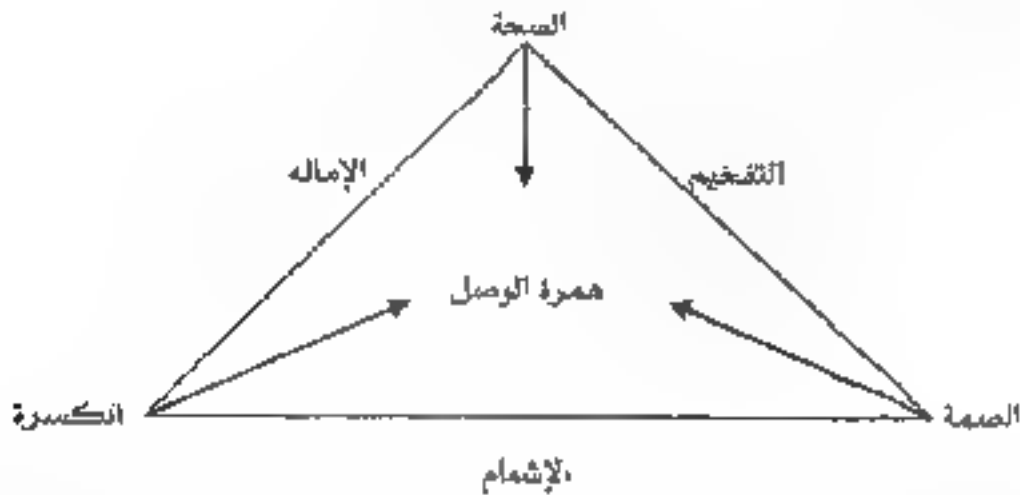
(3) دراسات في علم أصوات العربية 540

(4) يُنظر دراسات في علم أصوات العربية 54





موقع همزة الوصل فيزي أن ((المرج بين الحركات الرئيسية الثلاث التي على زوايا المثلث في حركة واحدة قصيرة تكون في قلب هذا المثلث بؤرة تحتضن فيها هذه الحركات، وهي الحركة التي تكون بها همزة الوصل))⁽¹⁾، وصوّر المثلث على الشكل الآتي.



فهذه هي الحركة المركزية كما تصوّرها الدكتور كمال بشر⁽²⁾ إنها حركة مبهمه

بعد هذا العرض الموجز لرؤية المُحدثين وتصوّرهم عن همزة الوصل، أرى أن هذه الهمزة صوت لا يختلف عن الهمزة ذات القس الحسري؛ لأنها همزة قطع عند بداية الكلام ساقطة في السج، وهذا ما أصله القدامى، قال ابن جني: ((إنما زانو الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولاً... فلما احتاجوا إلى زيادة حرف في أول الكلمة وشرطوا على أنفسهم حذفه عند العسى عنه، وذلك في أكثر أحواله، لأنّ الوصل أكثر من الابتداء والقطع، لم يجدوا حرفاً يطرّد فيه الحذف أطراًده في الهمزة، فأتوا بها دون غيرها من حروف المعجم))⁽³⁾، ويفهمنا هذا ما توصّل إليه الدكتور سلمان المعاني إذ يقول، ((يبدو أنّ بدايات جميع الحركات، الباردة تظهر فجأة ويختلف مقدار هذا

(1) كلام العرب: 10 .

(2) مر الصناعات: 1 / 128 129





المقطع الصوتي في العربية

الظهور من حركة إلى أخرى"، وعند تسجيل الحركات جميعها تقريباً وُجد أنها تبدأ بصوت الهمزة، ويبدو أن وجود الهمزة مقبول، لأن كل كلمة في العربية لا تبدأ إلا بصوت ساكن "consonant" كما أن الكلمة التي نطقُ أنها مبدوءة بحركة فإنها عادةً تبدأ بصوت الهمزة قبل الحركة⁽¹⁾

وهذا تصريح بوجود همزة تسبق المصوت، وهذا الأمر لا تنفرد به العربية، ففي الألمانية مثلاً ((تسمع نوعاً من الهمز قبل نطق صوت "a" في كلمة Abart ورغم هذا فلا تشكل الهمزة هنا وحدة صوتية متميزة، بل هي مجرد وسيلة لطيقة لإبراز نطق الحركة))⁽²⁾.

كما توجد حركة مساعدة في الحيشية مثل لها يروكمان ب (e) نحو.

acenna ← mna ← muna ← nme

وهي في عربية والآرامية (e) كذلك، خير أنها في صيغ الأعمال العبرية تتحول إلى (ai)⁽³⁾.

وقديماً أيضاً جعل الرضي لتوصيل إلى الابتداء بالساكن بهمزة الوصل من طبيعة التمسب وهواها⁽⁴⁾.

هل تكون همزة الوصل مقطعاً؟

تكلم الدكتور تمام حسن⁽⁵⁾ على نوع من المقاطع، ورمز له بـ (ع ص)، وجعله خاصاً ببداية كل ما يدرى بهمزة الوصل، مقدراً أن هذا المقطع تشكيلي

(1) التشكيل الصوتي. 38

(2) علم اللغة العربية، 140

(3) يُنظر، فقه اللغات السامية، 73، التطور النحوي، 93

(4) يُنظر: شرح الشافية 262 / 2

(5) يُنظر: مساهم البحث في اللغة 132، 145، 148





فحسب ولا وجود له في الدراسة الصوتية؛ لأن المقطع العربي من الناحية لصوتية لا يبدأ أبداً بصامت، ومثل له بكتبهم (استفخرج) التي يرى أنها متكوّنة من مصوِّت لكسرة في البداية فسين ساصكت، وهذا المقطع لا يقبل لير

ولحكته تحدُّث عن هذا المقطع في موضع آخر ورمر له ب(ص) وأطلق عليه اسم (المقطع الأقصر)⁽¹⁾ وقد علّق عليه الدكتور أحمد مختار عمر بقوله ((ولا يصحّ هذا إلا على إسقاط همزة الوصل واحتساب الحركة التي تليها فقط، وعلى هذا "هل" التعريمية عنده تبدأ بفتحة وتليها لام مُشكلة بالسكون))⁽²⁾، وظاهر هذا القول أنه مؤيدٌ مُجَوِّز، ولكيهما جدياً الدقة، إذ إن أداة التعريف لا تُشكّل مقطعيّاً، فإن أسقطنا همزة الوصل، وهو غير جائز - بقي / ل - /، وهو لا يمثل مقطعاً عربياً، إنه جزء من مقطع يكتمل مع ما يسبقه، وإذا ملأنا له بقولنا (قدم

بولد)؛

/ قُ م - / + / ل و - / ل د - / ← / ق - /
م - ل / و - / ل د - /

فلاحظ أن الهمزة سقطت مع مصرّتها وأعيد التشكيل لمطمي، بإرجاع اللام وهي قاعدة إلى ما يسبقها، فأصبح المقطع / م - ل / مقبولاً في السج.

وكذلك ما مثل له في (استخراج) / ع م - / ت ح - / ر ج - /، فالمقطع الأول لا يمكن أن يكون / م م - / ولا / س - / لأنّ العربية ترفض هذين الشكلين مقطعيّاً

(1) يُظهِر: اللغة العربية مباه ومباه: 69

(2) دراسة الصوت اللغوي 257



اسم الشاعر	عدد المقاطع المفتوحة	عدد المقاطع المغلقة	مجموع المقاطع
1 امرؤ القيس	18	10	28
2 طرفة بن العبد	20	8	28
3 زهير بن أبي سلمى	16	12	28
4 نبيد	25	5	30
5 عمرو بن كنان	17	6	23
6 صبرة	17	10	27
7 الحارث بن حلزة	15	8	23
المجموع	128	59	187

ومن هذا التحليل نستنتج ما يأتي:

1- إن عدد المقاطع المفتوحة يُشكّل نسبة مقدارها 5. 768 أمّا المقاطع المغلقة فتشكّل نسبة مقدارها (5. 431).

2- إن الميل لصالح المقاطع المفتوحة، على الرغم من أن الأمر به حاجة إلى إحصاء أكثر والوقت لا يتسع، أمّا الجهة الثانية فهي مدّة النقص؛ ويمكن هنا حصر أقسام المقطع على الوجه الآتي

1- المقطع القصير: وهو المتكوّن من صامت يتبعه مصوّت قصير، ولا يكون إلاّ مفتوحاً، وهو من المقاطع الشائعة في العربية، ولكن العرب تكثره توالي المقاطع القصيرة في الكلمة الواحدة⁽¹⁾ وهذا ما مره عند اتصال الفعل الماضي (صَرَبَ) بصميم الزرع أثناء، لذا يعمد العرب إلى اختزال هذا التدبّع، فيحولون واحداً منها إلى طويل مطلق، وهو ما عبّر عنه النحاة بالبناء على السكون أي:

(1) يُنظر الكتاب 437 / 4



المقطع الصوتي في العربية

/ ضر: / ر: / ~~ب: /~~ + ت: / تتبع مكروه ← / ص: / ر: / ب: / ت: /

ولكننا نقف عند حالة متشابهة صوتياً مع ما ذكرناه، وهي الاتصال بالفعل بضمير المفعولين (ب) إذ أبقت العرب المقاطع كـم هي، ولكنها اخترعتها عند الاتصال بضمير الماعلين (ب)، أي: ضربنا، صرنا، وهذا يمكن تصيره بأحد أمرين: فهما أن يكون ذلك من باب المعايير بين الماعلين والمفعولين، وإما أن يكون الاختزال طرداً للباب في جميع صوائر الماعلين.

2- المقطع الطويل: وله صورتان وهما لأنفتاحه وبعلاقه هما

أ- المقطع لطويل المفتوح وهو ما تكون من صامت تبعه مصوت طويل، كمقطعي لعل (سادي) / ر: / د: / وقد يشكل كلمات مستقلة نحو: ما / م: / وفي / ف: / أو جره من كلمة، نحو: قال / ق: / ل: /

ب- المقطع لطويل الملق ويتكون من صامتين بينهما مصوت قصير، كمقاطع المل (استخرج) / ع: / ص: / ت: / ح: / ر: / ج: / وقد يشكل كلمات مستقلة في اللغة نحو: من / م: / ن: / وهم: / ق: / م: / أو جره من كلمة كمقاطع (استخرج) المتقدمة

ويبدو أن الدكتور عبد الرحمن أيوب و الدكتور عبد الصبور شاهين قد توهمنا حين عمداً المقطع الطويل المفتوح مؤلفاً من ثلاثة أصوات (ص - ح - ج) ⁽¹⁾، والحق أنه مكون من صوتين فقط، إذ لا يمكن تجزئة الصوت الطويل إلى صوتين مطلقاً، ولكن المقطعين متساويان كميّاً كما سبق قوله ⁽²⁾، وكادت هما في أوزان الشعر ⁽³⁾.

(1) يُنظر، معاضرات في اللغة 141، المنهج الصوتي 39

(2) يُنظر ص 62 من هذا الكتاب

(3) يُنظر الموسيقى الكبير 1097، جوانب من الدرس الصوتي عبد الغاربي 20 (بحث)





3- المقطع المديد: ويتكوّن من صامتين بينهما مصوّت طويل، وهو

من مقاطع الوقف، ويكون في الدرج إذا أدغمت فاعدنه الثانية في

قاعدة المقطع التالي، ومثاله في الوقف والدرج مقطعا كلمة

(صَالِيْن) وَقَفَ / ص - ل / ل - و / هـ المقطع الأول سائغ؛ لأنّ

قاعدته مدعّمة في القاعدة السية، والمقطع الثاني موقوفٌ عليه

ولهذا فقد منع سيويه توكيدَ الفعل المُسند إلى ألف الاثنين بالنون

الحميمة، وعدّ ما جوّزه يونس ليس له نظير في كلام العرب؛ لأنّه ((لا يقع بعد

الألف ساكن إلا أن يُدغم))⁽¹⁾

ولكن إذا تكوّن المقطع المديد في لدرج هائض، لشروط المذكور آنفاً بسبب

التعامل الصوتي فإنّ العربيّة تحوّلته إلى مقطع طويل مفتوح عن طريق تقصير قيمته،

وسيرد هذا في فصل قابل، ثم سأكتفي بمثال واحد للتوضيح

فالمفعّل (يقوم) صد حزمه فلم مثلاً فإنّها تُسقط مصوّت الإعراب ويُعاد

تشكيل المقطعي بإرجاع القاعدة لباقية إلى المقطع السابق، عندها يتشكّل

المقطع المديد في لدرج، وهي صورة غير سائغة في العربيّة، لذا فالعربيّ يحوّلته إلى

مقطع طويل معلق بتقصير قيمته، أي:

ثم + يموم ← لم يقم / ل - م + ي - ق / م - ل - م / ي - /
 ق - م / ← ل - م / ي - ق - م /

4 المقطع المزيد: وهو المقطع الذي يتكوّن من مصوّت قصير قبله

صامت واحد ويعدّه صامتاً، وهو من مقاطع الوقف في الغالب،

وذلك كتحوّل مقطعي كلمة (نَهْرٌ) إلى مقطع مزيد وقفاً، أي





ا. ر. هـ / ن / ← ن / هـ ر /

فهو مقصر بصمتين، وليس صحيحاً قول الدكتور زيمور طحان⁽¹⁾ ((وتبدأ دوماً المقطع العربية بحرف صامت واحد لا أكثر وتنتهي إما بحرف مصوت وإما بحرف صامت واحد لا غير))⁽²⁾.

ويأتي المقطع المريد في الدرج في حالتين هما.

أ- عند تصغير النصف الذي أديهم أحد الحرفين منه في الآخر، وذلك نحو تصغير د به وشابة وحاقه وأصم ومثق⁽³⁾ وقد تنمَّ عماء لعربية لقماء إلى هذه الحالة، فقال سيبويه ((هد باب تصغير المصاعف الذي قد أديهم أحد الحرفين منه في الآخر، وذلك نحو قولك في مَثَقْ مُدْبِقْ وفي أصم أصيم، ولا تغير الإدغام عن حاله... وجر أن يكون الحرف لدعم بعد لياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف لني في الجمع))⁽⁴⁾.
أي ذويبة، / د / و. ي ب / ب. هـ /، خويقة / ح. / و. ي ق / ق. هـ / أصيم / ء. / ص. ي م / م. ن /، مثق / م. / د. ي ق / ق. ن /.
ب- عند الإدغام الكبير⁽⁵⁾ وذلك نحو، ثوب بكر وحب بكر⁽⁶⁾، أي ثوب بكر ب. ثوب / ب. ك ر /، حب بكر / ج. ي ب / ب. ك ر /

وبحر لو تأملت هذه الأمثلة في الحالتين السابقتين لوجدنا أن هـ هذه المقطع الأخيرة مدغمة في مثلها، وهذا يدكرنا بالمقطع المديد في الدرج وهي حاله

(1) الألفية العربية 70 / 1

(2) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبداها 69

(3) الكتاب 418 / 3، ويُنظر التكملة 498 النشر 1 / 346

(4) هو ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً ويسكن سكوناً عرمت ليحتمس منه الإدغام بهما العام أو الصغير، يُنظر النشر 1 / 275 اثر القراءات في لأصوات 239

(5) يُنظر. الكتاب 440 / 4، المعنائص 129 / 3 شرح الشافيه لمرضي 193 / 1



سبعة نحو / ش.ب / ب.هـ / ومن هذا ألا يحق لنا أن نصوغ قاعدة من جديد لنقول إن هـ المقطع سائغ في السرج عند إدغام قاعدته الأخيرة في قاعدة المقطع الذي يليه، على سبيل المقطع المديد ولا سيما أن الدعويين القدماء جوّزوا التقاء الساكنين - على وفق تعبيرهم - في هذا المقطع حملاً له على المقطع المديد، وهذا ما صرح به ابن حني⁽¹⁾، وقال الرصبي ((وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاً انعم أحدهما في الآخر، فيزول الكسر بالإدغام، نحو أصيم ومديق. إذ ما قبل ياء التصغير، وبه لم يكن من جنسها، لكرامتها السكون أحريت مجرى المد، مع أن في مثل هـ الياء والواو، أي الساكن المفتوح ما قبله - شيئاً من المد وإن لم يكن تماماً⁽²⁾)، فهم قد جعلوا فيه مداً يُشابه مدّ ألف وإن لم يكن تماماً، فالمقطعان متماثلان من حيث المد وقاعدتهما الأخيرة مدعمة في التي قبلها، فلم تصدق القاعدة على المقطع المديد دون المزيد⁽³⁾.

فصلاً عما قرّره الدكتور عبد الصبور شاهين من أن المقطع المديد لا يقتصر وقوعه في السبيح العربي على أواخر الكلمات، بل في الدرج، في باب إدغام المثليين أو المتقاربين والمتجانسين، وفي بعض الكلمات مسموعة، وإن هذه الصورة المقصية لم تكن مقتصرة على قراءة القرآن، ولكنها كانت ظاهرة لغوية مشتركة بين قريش وتميم⁽⁴⁾.

وبحر إذا تأملنا الأمثلة التي أوردناها لرأينا صدق ما يقو، فهي الكلمات المسموعة نحو يغث، ويخصمون ويهني، وهي مقطعية / ن.ع م / م. / ، / ي.خ ص / ص.م / ، / ي.هـ د / ، المقطع المزيد متحقق لوجوده فيها في السرج، كذلك ما أوردناه من قراءات قرآنية بالإدغام نحو (شهر رمضان) البقرة

(1) ينظر الحنائس 129 / 3

(2) شرح الشافية: 1 / 193 .

(3) ينظر أثر الغرامات: 41-414، اسهج الصوتي: 40



المقطع الصوتي في العربية

185، (حيث شُبِّمَ) - البقرة، 58 - وعيرها¹، وهي مقطعيًا / ش - هـ ر - / ، / ، /

ح ي ث / ش - هـ / ، / ، /

ويعصد ذلك ما رو ه الميراي في قائلًا ((أحارَ الصَّراءَ بدغامٍ، لراءَ في انراءَ في (شهرٌ مُصن) على وجهين، أحدهما: أن يجمعَ بين ساكنين الهاء من شهر والراء منه، وهذا عنده جيّد ليمس بملكر))².

ولكن إذا تشكّل المقطع المرید في السرج هدفًا لمّا يسوغ وجوده من قبل، بسبب التعامل الصوتي، هبّ المربيّ بقسمُ هذا المقطع إلى مقطعين قصير وطويل معلق باحتلاب قَمَّةٍ لأحدهما، والغالب تقدّم المقطع القصير، فتكوّن القَمَّةُ مجتلبَةً للمقطع الطويل المعق³، وذلك نحو (رَدُّ) عند اتّصاله بثناء انماعل مثلاً، حيث تُحذف الفتحة بعد الدال لجيء التاء، فبقى الدال قاعدةً منفردةً لذا تلتحق بالمقطع السابق، فيتشكّل المقطع المرید في صورة غير جائزة، لذلك يقسم إلى مقطعين باحتلاب قَمَّةٍ للمقطع الطويل المعق هكذا.

/ ر - د / د - ت + / ر - د / د - ت / ، / ، / ← / ر - د / د - ت / ، / ، /

وقد يتقدّم المقطع الطويل المعلق عند الانقسام، فتكوّن القَمَّةُ المجتلبَةُ للمقطع القصير، وذلك عند صياغة الأمر من العمل (يَرُدُّ)، فعند حذف لاصقة المصارعة ومصوّت الإعراب بتحقيق المقطع المرید، وهي صورةٌ ليست بجائزة، لد يقسم المقطع المرید إلى مقطعين: لأوّل طويل معق والثاني قصير، أي

(1) اشتهر في قراءة الإدغام أبو عمرو بن العلاء يُنظَر: المحاسب 1 / 98، النشر 2 / 236، اثر القراءات في الأصوات: 393

(2) ما ذكره لكَوْهِيُون من الإدغام: 147

(3) يُنظَر: اتصال النّفس بصمائر الرفع 3 (بحث)





/ ل : + ي : / ص : ر : / ~~ر : ر :~~ وبسقطه، المصوت تنكسر البنية المقطعية

هناك من يرجع لراء إلى المقطع السابق، عندها يتشكّل المقطع الممتد في

الدرج، أي: / ل : / ي : / ض : ر : / ←



فانقسم إلى مقطعين الأول مديد سائح في لدرج، والثاني قصير، وقد

احتلت له قيمة، أي، / ل : / ي : / ض : ر : / ر : /.

ثمّ تقسيم آخر للمقاطع في العربية ذكره أحد الباحثين حين نظر إلى

مكان وقوع المقطع في الكلام، وجعلها على قسمين⁽¹⁾،

أ- المقطع الحر: free Syllable وهذا، المقطع من الممكن أن يأتي في بداية

الكلمة ووسطها وبهايتها، مثل مقاطع الفعل (كُتِبَ) وفعل الأمر

(اسْتَفْهِم) ومقاطع كلمة (موسيقى) والمقطع الأول من (رادك)

ب- المقطع المقيد: bound Syllable وهذا النوع من المقاطع لا يقع إلا في

الوقف.

المقطع الصوتي المديد وتعامل العربية معه :

المقطع المديد :

وهو المقطع المؤلف من صامت يتبعه مصوت طويل بعده صامت واحد،

ومثاله الفعل (قال) عند الوقف عليه: / ق : ر : /.

وهذا المقطع يرد في الوقف كما تقدّم، ويرد في الدرج أيضاً، وهو إذا ورد

في الكلام بسبب التعامل الصوتي أو الصرفي، فكيف تعاملت العربية معه؟

(1) ينظر مناهج البحث في اللغة 174





يمكن القول بعد تتبع حالات وروده في العربية إنه قد جاء على أربع صور في الاستعمال، هي

الصورة الأولى، وهي الصورة لشأنه في الاستعمال العربي عند ما ورد هذا المقطع رجباً في سياق لُغوي في صمن سلسلة كلامية على صورته الأصلية، فإنه سيكون ثقیلاً في نطقه على العربي المائل إلى التيسر والسهولة في الكلام، شأنه شأن بني البشر جميعاً، ولكن أين يكمن ثقل هذا المقطع فيكون مكروهاً ومرفوضاً؟

يمكن ملاحظه هذا الثقل من خلال تفحص مكوناته، فهذا المقطع مكون من صامت في بدية، فكما هو حال مقاطع العربية كلها، يتبعه مصوت طويل، وينتهي بصامت يعلقه، وتأسيساً على ذلك فإن النصوت بهذا المقطع يعني أننا نطلق بالصامت الأول متوعداً بالمصوت الطويل وهذا المصوت لطويل تبار كبير من الهواء يندفع بمرارة عبر المحرى التنفسي مع تحرك لوتريين للصوتين وديديتهما، ولما كان الصامت الثاني ملقاً للمقطع، إذ هو قاعده النهاية، فإن هذا يعني أننا نحتاج إلى جهر كبير لإيقاع مجرى هذا التيار الهوائي العريض، ولا شك في أن هذا يكون في بدايته متدرجاً، إلى أن ينتهي بقاعدة العلق، وهذا العمل برعته ثقیل على الإنسان إذ ما قرر بالمصوت القصير في المقطع الطويل المعلق، وهذا ما يجعله مرفوضاً في التعامل الصوتي، لذا فلا عراية أن حوّل العربي قمته لطويلة إلى قصيرة، أو قل إنه اختار حركته لصويلة إلى صمها، إذ لحركات لطويلة تساوي حركتين قصيرتين تقريباً⁽¹⁾، وهذا عائدٌ فيه لحسب إلى ميل الإنسان إلى لاقتصاد بالمجهود عند نطق الأصوات، فنراه يحلّ لأصوات سهلة في نطقها محلّ الأصوات الصعبة، وهو ما يدهى بنظرية لسهولة⁽²⁾.

(1) يُنظر التشكيل الصوتي 15، أثر المقطع المرفوض 156.

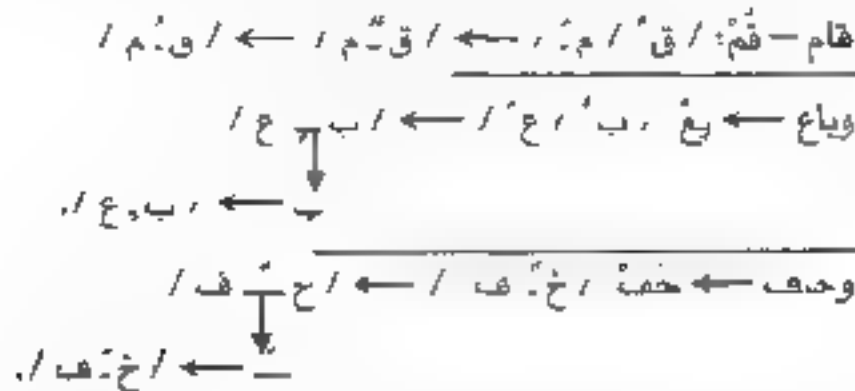
(2) يُنظر التصور السموي، 47.



ومعنى هذا الاحتزال أن هذا المقطع قد تحول إلى مقطع طويل معلق، ويمكن أن نجد ذلك في مظاهر لغوية كثيرة ومن أبرزها

1- في أمر الفعل الأجوف نحو قم وبع وخف واستقم واستقل وأقم.

والأصل فيها جميعاً قوم وبيع وحاف واستقيم واستقيل وأقيم، وهى قد تشكل مقطعاً مديد ثميل في نطقه، فآثر العربي أن يحولّه إلى مقطع طويل معدى بتقصير قيمته العلوية، أي



وقد أثرنا إجراء الدراسة على الفعل على واقع الحال لا على الأصل، لفترض، لأنه سيؤول إلى ما الفعل عليه في واقع الحال

بيد أن الملاحظ على هذا الفعل أنه قد استعمل في العامية بصورة المقطع المديد نفسه، فنقول ههنا مثلاً (قوم وبيع وحاف)، وليس بصدد بحث العامية أو تأصيل قواعدها، كما أن العربية القصيصة لا تدرسها معتمدين على العامية بل في ذلك إثراء للعامية لا للعصحية، وحسب، أن نعلم أن العربية قرأها لأجداد بساتها وأصولها وقواعدها في لغة مسورة بسياج مبيع لا يسمح لأي دحيل بالمرور باستثناء التغيرات الصوتية التي نحصل لها العربية، شأنها شأن اللغات الأخرى.

ولعل أنسب في استعمال العامية لهذا المقطع أنها غير محكومة بالدقة كما هي عليه العربية، المصحية، إذ لا مكان، استخدام الإسكان والتحريك فضلاً عن تصافها بالتمهل الذي يوفر الوقت والراحة لنطق هذا المقطع



2- عند جزم المضارع الأجوف نحو (لم يقم ولم يبيع ولم يحف) والأصل

فيه: (لم يقوم ولم يبيع ولم يحف)، ويتجلى الأمر عند كتابتها صوتياً، فهي لم يقم الأصل:

يقوم / لَمَ + يَ / وُ / مَ / ← / لَمَ + يَ / قُ / مَ
← / لَمَ + يَ / قُ / مَ /

وفي لم يبيع الأصل لم + يبيع، لَمَ + يَ - يَ / بَ / عَ / ← / لَمَ + يَ :
/ بَ / عَ / ← ← / لَمَ + يَ / بَ / عَ /

وفي لم يحف الأصل: لم + يخاف: / لَمَ + يَ / حَ / فَ /

/ لَمَ + يَ / خَ / فَ / ← / لَمَ + يَ / حَ / فَ /

3- عند اتصال الفعل الماضي الناقص بتاء التانيث الساكنة نحو: (صم

ورمى وسادى وأعطى واستلم)، لأن تاء التانيث موصوغة على السكون⁽¹⁾، فنقول: (صمت ورميت وسادت وأعطت و ستلقت) فيتشكل مقطع جديد، أي: صمات

/ صَ : / مَ : + تَ / ← / صَ : / مَ : / تَ /
← / صَ : / مَ : / تَ /

ومثلها الأفعال الأخرى.

4- عند ملاقات كلمة تنتهي بمصوت طويل صامتاً من كلمة أخرى، نحو:

(فتى الرجل ودو المال وقصي المدينة ويسمى الرجل ويدعو الله ويصلي المؤمن، وكذلك نحو في مدينة وعلى الولد) إذ تشكل فيها مقطع مدد غير سائغ في الدرج، لذا قصرت قيمته فتحوّل إلى مقطع طوي





ق: / ن: + ت: / / ق: / ق: / ت: /



ق: / ق: / ت: /

وفي باع بقول بعث: / ب: / ع: + ت: / ← / ب: / ع: / ت: /

← / ب: / ع: / ت: /

وفي المعن خاف بقول حفت: / خ: / ف: + ت: / ← / خ: / ف: / ت: / ←



← / خ: / ف: / ت: /

أما إذا كانت بنية الفعل أكثر من مقطعين طالمقطع المديد يتحول إلى طويل مفلق بتقصير القمة فقط، فنقول في استقام مثلاً: استقامت، أي: / س: / م: / ت: /

ق: / م: + ت: / ← / س: / ت: / ق: / م: / ت: /

← / س: / ت: / ق: / م: / ت: /

7- عند اتصال الفعل الماضي الناقص بواو الجماعة، فنقول في (دعا وبني: دعوا وبنو) وفيها تحول واو الجماعة من مصوتة طويلة إلى واو حركاتية عن طريق انشطار المصوتة الطويلة إلى مكوئية المصوتة لتقصيرها واحتكاكي⁽¹⁾ فتلتقي قمتان، وفي نظام العربية المقطعي لا تلتقي قمتان⁽²⁾، لذا تسقط القمة

(1) لانشطار (وهي الحالة التي يتحول فيها الصائت الطويل إلى صائت قصير ونصف صائت).

أبحاث في صوت العربية 8

(2) يُنظر الأصوات العوية 235، دروس في علم الأصوات العربية 193، فقه اللغات السامية





الثانية هي تشكّل لمقطع مديد ، ثمّ يحوّل إلى طويل معلق وهذا يصاح بالكتابة الصوتية

دعا + و ← دعوا. / ع: + / ← / د: / ع: و / ←
 - و / د: / ع: و

ومثله المعرب بنى

8- عند اتصال الفعل المضارع الأجوف بنون النسوة مثل يقمن ويعن ويحمن،
 يد بينى آخره على السكون ممّا يشكّل مقطوعاً مديداً غير سائغ في
 النحر، يتحوّل إلى مقطع طويل معلق كما لسابق، أي

يقوم + ن = / ي: / ق: / م: + / ن: / ←
 / ي: / ق: م: / ن: /
 - / ي: / ق: م: / ن: /

ومثله المعلن يعن ويحفّس.

9- عند اتصال الفعل المضارع بواو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو يسعى،
 يقول يسعون ويسعين، وهما ينطّر المصوّت الطويل واو الجماعة إلى مُصَوِّتِيه،
 ثمّ حُرِفَ المكوّن الأول لالتقاءه بقيمة قبله، فتشكّل المقطع المديد، ثمّ جرى عليه
 قانون التقصير الصوتي،

أي يسعى + و، ي: س: / ع: + / ن: / ← / ي: س: / ع: و /
 - / ي: س: / ع: و / ن: /
 يسعى + ي، ت: س: / ع: + / ن: / ← / ت: س: / ع: ي: / ن: /
 - / ت: س: / ع: ي: / ن: /

يظهر، ففي الأول نقول محمد صام، وصام الرجال، وصام المؤمنون، وهم يصومان وهم يصومون، وأنت تصومين، فالمُتَحَقِّقُ في النهاية مقطعٌ من هذا النوع.

أما في نحو يا رجل صم، فالأصنُ في عمل الأمر صوم، ولكن التحوُّل الصوتي جرى عليه حتى في حالة الوقوف، فكانت العربية أرادت أن تجعل هذه الأفضل تجري على باب واحد في الوقف والدرج.

وهنا ينبغي لنا أن نجد نميلاً صوتياً لحالة الوقف التي تجعل منه مقطعاً مستقلاً، ما دام هذا المقطع ثقيلاً في نطقه كما قررنا من قبل، فنقول إن علماء الأصوات يعرفون الوقف على أنه انقطاع أو صمت في نهاية المجموعة انتقسية وهو مظهر من مظاهر الموقعية في الكلام العربي ومعناه انتهاء سلسلة الكلامية الصوتية وهو معاقب لتحريك⁽¹⁾، وهي استراحة وتليث بعد ترادف الكلمات وتتابه، وهذا النوع من المقاطع يتحمّل السر، والتبرُّق فيها واقع على الحركة الطويلة ولما كان النبر نشاطاً فجائياً لجميع أجهزة التصويت، فإن اندفاع الصوت فيه يتطلب استراحة وتوقفاً من المتكلم، فهذا العناء بالتصويت والمشقة فيظهار هذا المقطع المنبور لا بدُّ له من وقفة يستعيد فيها المتكلم راحته، ومن هنا كان الوقف مسوّغاً لإظهار هذا المقطع، وهذا التفتُّ إليه قديماً ابن يعيش عندما رأى أن الوقف يمسك الحرف ويستوي في صوته ويوفره على الحرف، الموقوف عليه، فكأنه يكون في ذلك جارية مجرى الحركة قالدال في كلمة (سعد) مثلاً عند الوقوف عليها أشدُّ صوتاً وأتم حرساً من العين قبلها⁽²⁾، وأغلب الظن أن ابن يعيش قد أخذ هذا المعنى من ابن جني. لأننا نجد ذلك عنده عندما أطبق على آخر الاسم الموقوف عليه سكون الوقف، وعلى السكون في حشو الكلمة

(1) ينظر النسخة العربية معناها ومبداها: 270

(2) ينظر شرح انفصل 71/9





سكون الدرج، وصرب لذلك مثلاً كلمة (النص) موقوفة عليها، فنجد أن السين أتم وأقوى من الماء قبها، ولو عكست فقلت النسم وجدت الماء أتم وأقوى من السين قبلها⁶¹.

وهذا كلام على درجة عالية من لصواب والسداد والوقفة سُئلها لعلمائها المدامى صوتياً، وقد عرِّصوايه المحدثون⁶²، أما الشرط الآخر فهو أن تكون قاعدة النهاية منه مدغمة في قاعدة المقطع لتالي له، ولا شك في أن هذا يحدث في الدرج، ومثاله المقطع لثاني من كلمة (الضالين) / ص / ص - ل / ل - ن / ن - اد تتماثل القاعدة الأولى من المقطع الثالث مع قاعدة النهاية للمقطع الثاني، وهو ما يُسمى بتشديد لصوت، وقد ساء وجود هذا المقطع في الدرج لوجود التشديد، وقد أوضح معنى التشديد ميبويه عندما عبّر عنه بإدخال الجرايين الأول في الثاني، إذ تضع لسانك فيهما موصفاً واحداً لا يروى عنه⁶³، فاللسان يبيو بالحرفين نبوة واحدة ويستقر مهب بقية واحدة، ولا شك في أن إدخال الحرفين الأول في الثاني يستلزم وقتاً يكون بمثابة وقية عند المنكلم فكأنها امشراحة وتهيم للتصويت بالمقطع التالي مع احتمال ثقل لتصويت بالمقطع المفوق أي المبد، وقد جعن علماء الأصوات المحدثون زمن التصويت بانصوت مُشدّد يُسوي ضعف زمن لصوت غير المُشدّد⁶⁴، وقد عبّر عنه د عبد الصبور شاهين بأنه صوت منبور فبرتصعيف⁶⁵، وببر ارتصعيف هذا هو الذي سوغ وجود القمة الطويلة في داخل المقطع المعلق درجاً

(1) يُنظر الحصائص 61 / 1

(2) يُنظر مناهج البحث في اللغة 20

(3) يُنظر الكتاب 437 / 4

(4) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة: 40 .

(5) يُنظر: الدراسات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث 109





ولكننا قد نجد اللفّة تُعامل هذه لحالة مُعاملةً بحالة الأولى، أي بتقصير الطويل إلى نصفه على الرغم من وجود المُسوّغ، المذكور آنفاً، وهو قاعدة النهاية مع القاعدة التالية لها، وهذا يؤكد ثقل هذا المقطع مما يجعل العربي ينحصر فيه

فحين تؤكد الفعل المُسد إلى وواجماعة أو ياء الحاطية باستثناء الفعل المُعَلّ الآخر بالالف نجد أنّ قانون التقصير الصوتي يطبق عليه، على الرغم من وجود المُسوّغ، فنقول مثلاً في يكتبون يكتب، وفي تكتبين، تكتبين

ولكننا نرى أنّ يمكن أن يزيد شرطاً ثالثاً يُسوّغ المقطع في الدرج وهو تجنب الهمس، إذ في حالات مُعيّنة نرى تحقّق هذا المقطع في الدرج بحالة سادسة ولكننا لم نطيق عليه قانون تقصير المصوّت الطويل تجنباً للهمس الحاصل بين الصيغتين، فهي مثل يكتب، لو قصرت القيمة الطويلة لأصبحت الصيغة تكتبين وهي صيغة، تعمل المُسد إلى ضمير المرد المُذكر، ولاشك أنّ هذا يحدث قبل حدوث فعل المعايير بين التمتين، المتماثلتين المتحة لطويلة قبل التون والمتحة، قصيرة بعنف، وقد يسوّغ وجود هذا المقطع بغاية صرفيّة وهي دفع نوالي الأمثال وذلك عند تأكيد الفعل المُسد إلى نور لإناث، إذ تجتمع ثلاث نونات، وهو أمرٌ مكروه في العربية¹، فنقول: تكتبين / ت.ك. / ت.ب. / ن.ن. / ن.ن. /

الصورة الثالثة: وهي إبدال الألف همزة، ويوجد شواهد كثيرة لذلك حتّى عدّ ((ظاهرة ثابتة وردت في لقرآن الكريم وفي شعر العرب ونثرها))⁽²⁾، وقد قال بن حي بعد أن أورد جملة من الشواهد ((كأد يتسع عنهم))⁽³⁾ فقد قرأ أيوب السخيتاني (ولا الضالّين) - الماتحة 7 - وقرأ عمرو بن عبيد (فيومئذ لا

(1) يُظهِر، المُقتضب: 3 / 23، الأصول في النحو 2 / 210

(2) الدراسات النحوية والصوتية عند ابن جني: 100

(3) يُظهِر من مدّة الإعراب 1 / 83



يُسْتَنْ عَرَّ دَبَّهِ بِسَ وَلَا جَأْ) - الرحس 39^١ - وَيَقُلُ الْبِعْدَادِي قَوْلَ أَبِي زَيْدٍ
 ((وَسَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي صُكَّالٍ يُكْنَى بِالْأَصْنَعِ يَقُولُ هَذِهِ دَابَّةٌ وَهَذِهِ شَائِبَةٌ وَهِيَ
 مَرَأَةٌ مَادَّةٌ وَهَذَا شَابٌّ مَادٌّ هِيْهِمْرٌ لِأَوَّلٍ فِي كُلِّ هَذِهِ الْحُرُوفِ))^٢، وَمِنْ ذَلِكَ
 لَتَطَوَّرَ الصَّوْتِي لِصَبِيحَةِ (أَفْعَالٌ) الَّتِي صَارَتْ (أَفْعَالٌ)، فَهَلْ كَثِيرٌ
 وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سَوْدُهَا فَتَجَعَّلَتْ بِيَاضًا وَأَمَّا بَيَاضُهَا فَهَادَاهُمَتْ

يُرِيدُ اذْهَابَتَهُ، وَرَوَى اسْوَأْتُ يَرِيدُ اسْوَأْتُ.

والذي يُلاحظ هنا أن الهمزة حُب في منتصف الألف، إذ انقسمت الفتحة الطويلة (الألف) إلى قسمين، دخلت بينهما الهمزة، فانقسم بذلك المقطع المديد إلى مقطعين قصير وطويل معلق، وعلى الوجه الآتي هي كلمة حلّ مثلاً.

$$/ \dot{\bar{v}} - \dot{\bar{v}} / \quad \downarrow \quad /$$

$\frac{1}{\sqrt{2}} \left(\frac{1}{\sqrt{2}} + i \frac{1}{\sqrt{2}} \right) = \frac{1}{2} (1 + i)$

وفي الكلمة ادهانت / ع / د / ه / م / م / ت / / و / د / ه / - / ع / م / م / -

ت

م. ← ا. د. ا. ه. ا. م. م. / م. ت. / وهما يعني أن نجد تمليلاً

صوتياً لهذا التحويل، لصوتي من المقطع لمديد إلى هذين المقطعين الجديدين باختلاف البهارة.

ويمكن أن تُفسَّر ذلك بأمرين، الأول، أن العربيَّ هبَّ هـ نحوَل من بـر الطول إلى بـر الهمز أو بـر التوثر، وهذا التحول نراه شائعاً عند القبائل البدوية التي تميل إلى الهمزة، وفي حين تركت القبائل، لمتحصنة بـر الهمز ميقية الألف في هذا المقطع، وهم أميَّالون، لي تسهيل لهمزة في كلامهم، أمَّا القبائل البدوية فمن

(1) يُنظر: المصدر نفسه: 1 / 82

(2) بشرح الشافعية للرضي. 4/ 168.



طلبهم القوة والصلاة، وهؤلاء يباسبهم التحول إلى الهمزة لأنه صوت صعب شديد في معرجه، بدليل أن نصر عذس سابقتين قد أحيته من أهل المادية⁽¹⁾ وليس بعيد أن يكون كثير وهو حجازي- قد تأثر بهجة البدو وهم في البيت الشاهد.

أم التفسير لأحر الذي يمكن أن يقال هنا فهو أن العربي قد تحول إلى الهمزة بفعل عامر المعيرة، إذ الهمزة تعابر الألف صوتياً لأن الألف أكثر الأصوات امتداداً وتوسيعاً معرجاً وقد وصفها سيبويه بانصوت الهوي، فقال: ((ومنها الهوي، وهو حرف اتسع لهواء الصوت، فمعرجة أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تصم شمتيك في الواو وترفع في الياء لسبك قبل لحبك، وهي الألف⁽²⁾))، وقال من حمّتها: ((وإنما حمّت الألف هذه الهمزة لأنه ليس بها علاج عسى اللسان والشفة، ولا تحرك أبداً، فإنها هي بمنزلة العسر⁽³⁾))، فهناك علاقة ذهنية عند العربي في هذا التحول مال فيه إلى ما يعايرها من الأصوات.

الصور، الرابعة وفي هذه الصورة ينقسم المقطع المديد إلى مقطعين، الأول طويل مفتوح والثاني قصير باحتلاب قمة هي الكسر مع المثني، أو قل هي الكسرة بمع عامل المقايضة أو المخالفة، إذ ما قبلها فتحة طويلة، وهي كسرة قصيرة، وقد تكون لقمة المجتلبة فتحة وذلك مع الجمع، يشاراً للهمزة لأن الفتحة أخف لحركات ولاسيما أن ما قبلها قمة طويلة هي أثقل لحركات في عربية، فهي تشبه معمد بقول معمدان بإضاعة الألف رفعا ونون التي حسنها علماء العربية القدماء ساكنة⁽⁴⁾ وقد حملوا نون الأفعال الخمسة عليها:

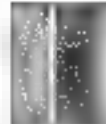
(1) يُنظر: الدراسات اللهجية 101

(2) نكتاب 4/ 436-439

(3) الكتاب 4/ 336-335

(4) يُنظر: المقنن: 1/ 6، اللع 96 شرح التصريح، 1/ 69





فتش كل مقطع مديد غير سائغ في الدرج لذا ينقسم على الوجه الآتي باجتهاب
قمة.

محمّد + ن - معمدان / م / ح - م / م - د + ن / ←

م / ح - م / م - د / ن / ← م / ح - م / م - د / ن /

وفي الجمع نقول: معمد + ون - معمدون / م / ح - م / م - د + ن /

← م / ح - م / م - د / ن /

د / ن / ← م / ح - م / م - د / ن /

مقطع صوتي جديد:

تقدّم أن عدّة المقاطع العربيّة التي ذكرها أهل الأصوات المحدثون مسنّة
أتوع، فهو بمكسر أن نجد نوعاً آخر من أنواع هذه المقاطع في نسيج بناء
الكلمات العربيّة؟

سنتعرّن بكلام سيبويه الآتي ثم نتأمّل، قال سيبويه ((باب تصغير
المصاعم الذي قد ادغم أحد لحرفين منه في الآخر، وذلك قولك في مدقّ، مدقّ
وفي أصمّ أصمّ، ولا تغير الإدغام عن حله كما أنك إذا كسرت مدقاً للجمع
قلت مداق، ولو كسرت أصمّ على عدّة حروفه كما تكسّر اجداً فتقول
اجادل لقلت، أصامّ فبئذا أجريت التحقير على ذلك، وجاز أن يكون الحرف
المدغم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في لجمع))⁽¹⁾

وقد أعاد الرضيّ هذا لكلام قائله ((وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاً
ادغم أحدهما في الآخر فيقول الكسر بالإدغام، نحو أصمّ ومدقّ ويعد هذا





من باب التقاء السكانيين على حده كما يجب في بابه - وهو أن يكون الساكن الأول حرف مد أي الما أو واوا أو ياء ما قبلها من الحركة من جنسها، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها، لكن لما لزمها سكون أجريت مجرى المد مع أن في مثل هذا الياء والواو، أي الساكن المتوحد ما قبله شيئاً من المد، وإن لم يكن قدماً^(١).

وبالاحضاد على هذين النصين أن ما بينهما ذكرهما في باب التصغير لا الوقف، والوقف هو الذي يعني^(٢) لأنه سببي عليه حالة جديدة من المقطع الصوتي. فنقول - ما اندي يحدث لو وقفنا على المثالين المصغرين المذكورين (أصيم) و(مديم) بالتسكين لا شك في أن التسكين يعني حذف حركة آخرهما وهي التنوين، والحاصل هو (أصيم) و(مديم) والذي يعني قلة مقاطعهما بعد احتزال المقطع الأخير كما سنرى في ما بعد.

والبيد المتحصنة هذه جديدة في سيج المقاطع المنة المذكورة سابقاً والطريف أن علماء العربية القدماء لم يدكرو شيئاً عن هذا الوقف، إلا الجاردي الذي تقرئ بقوله ((واعلم أنه يجوز التقاء ثلاث سواكن إذا اجتمع هذان الأمران يعني الوقف على ما السك الأول منه حرف لين والشبي مدغم كدواب وأصيم)^(٣) وهذا النص مهم للغاية ليدنا إذ سبني عليه ما نقول وهو لذي به مدغم كلاماً كنه، لأنه ذكر حالتين جائزتين من التقاء ثلاثة سواكن في كلام العرب.

(١) شرح شافية ابن حبيب 1 93، ويظهر الكلمة 614، والنشر 346

* ذكر العدد لأن حروف المعجم يجوز فيها التصغير والتأنيث يظهر لسان العرب (معين) 3/1

(2) شرح الشافية 1/ 151





وأظهر أن السبب في ذلك - أي عدم ذكره في بوقف - هو ما قصني إليه بحالة الحيدة هذه، ولتي تعني، التقاء ثلاثة سو كن لأنهم يدركون جيداً أن الحرف المشدّد حرفان، وكذلك اليية، متحصّلة من الوقف على جمع المكسر الذي ذكره سيمويه (أصم) و(مداق)، وهما لحرفان المشدّدان مسبوقان بالألف وعندهم الألف حرف ساكن، وذلك يعني اجتماع ثلاثة سواكن، وهذا ما لا يسمعون به ولا يُعقّر عندهم، كيف يكون هذا وهم لا يعقرون التقاء ساكنين اثنين، هالغالب أنهم لم يدركوا هذا الحال فربّما من هذه لحلة أيضاً

يعود إلى نص سيمويه السابق نستخلص منه ما يأتي

1- هو قرب الصمير بالتكسير،

2- ذكر أن الإدغام لا يتغيّر عن حاله، أي إن الإدغام باقٍ لا يروى.

3- هو يعلن صراحة جوار الإدغام بعد بدء التصغير لساكنة

4- إن الألف ساكن وقد التفت بساكن مدغم بعدها

أمّا اقترن التصغير بالتكسير فلأنهما ((من باب و حد))⁽¹⁾ ومن قوله إن الإدغام لا يتغيّر عن حاله نستفيد أن الإدغام باقٍ على ما هو عليه، لذلك عدم نقص عليه بالإسكان فلا بدّ من أن يكون بالإدغام، غير أن هذا الإدغام مسبوق ببدء ساكنة للتصغير ممّا يعني أن الإدغام يتمّ بالياء، وهذا ما جوّزه هو في نهاية نصّه، وكأنّه أراد أن يُعلّل ذلك ويُقرّبه لنا فقرن هذا بالتقاء الجنر لديه بألف التكسير لتي بعده إدغام وهو مُعقّر عندهم كما في شاب وصل وعام وحاج وغيرها.

ومن المحدثين ذكر الدكتور حاتم لضم من تصغير (أصم) وجعل مثل (مدق) وإليك ما قال، ((أصم الكلمة 'أصمّم' فأدغم المثال، وعند التصغير ضم

(1) حاشية النصيب على شرح الأشعري 218 / 4 ويُظنّ شرح التصريح 2 / 563





الحرف الأول وفتح الحرف الثاني، واجتلبت ياء ثالثة ساكنة للتصغير، ولم يكسر ما بعدها لحديث الإدغام وظلّ المثالان على إدغامهما، ومثلهما في ذلك "مدنيّ وكذلك ما شابههما"⁽¹⁾

ومن نصّه هذا نقول:

- 1- إن الإدغام باقٍ على حاله، بدليل قوله ((وظلّ المثالان على إدغامهما)).
 - 2- جاز التقاء الياء الساكنة بما بعدها بلا حركة.
 - 3- في آخر نصّه ذكر (مُنقٍ)، ثم قال ((وكذلك ما شابههما)).
- مما يعني أن هناك ألفاظاً آخرَ على هذا السؤال، مما يُشكلُ نسيجاً مقطعياً قد يكون كثيراً
- بعد هذا أقول، ماذا لو وقفا على ما ذكر بالسكون؟ لاشك في أن هذا سيخلق نسيجاً لا يتسجم مع ما قرره وهو اجتماع ((ثلاثة سواكن، وذلك مما لا يكون في كلامهم))⁽²⁾.
- إن هذا القانون - على ما أظنّ - عدمُ لديهم، والحالة الجديدة تلبّت خرقه، ولكن عمومية هذا القانون لا تمنع وجوده في حال الوقف، ألا ترى كثرة دوران صكراة الساكنين في كلامهم حتى أصبح معياراً يحكم بنية الكلمة، ولكن مع كل هذا وجدناه مخروفاً أيضاً، إذ تلبّس الحالات التي أبيع فيها التقاء الساكنين عندهم فأوصلناها في دراسة سابقة (إلى نصية مواضع⁽³⁾

(1) الصرف: 301

(2) شرح ابن يعيش: 70 / 9

(3) يُنظر التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الترمص الصوتي الحديث (أطروحة دكتوراه):





وبناءً على هذا يمكن أن نقول إن اجتماع ثلاثة سواكن في العربية يكون على نمطين. الأول الوقوف على صوت مُشدد يسبقه ألف كما في صالٍ وشابٍ. ويمكن أن يتحقق وجوده في تعاملاتٍ صرفيةٍ معينة، فالفعل (احمار) مثلاً عند الوقف عليه ينتهي في آخره حرفان، إذ تشديد الحرف عندهم صرفياً يعني حرفين⁽¹⁾، وقبلهما ألف فيبرر هذا التحقق عند الوقف، ويمكن أن نجد هذا التحقق أيضاً عند اتصال الفعل نفسه بثناء لفاعل، الذي يلي آخره معها على السكون، أي

احمارٌ + ت ← احمارُزُ + ت، مما يستدعي تدخلاً لحل ذلك عند النطق، لأن الصيق سيق درج لا وقف⁽²⁾

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَصَارُ وَالِدُكَ هَٰذَا﴾⁽³⁾ للبقره 233 نجد أن الفعل المضارع مجزوم بلا لاهية والأصل فيها (تصار)، ولجزم حُرقت الصمّة، فيتحقق اجتماع ثلاثة سواكن هي الألف وتشديد الراء، ولا شك في أن هذا التحقق وُجد من خلال التعامل الصرفية.

وفي الآية نفسها نقل العلماء قراءة أبي جعفر لقمقاع⁽⁴⁾ (تصار) بأسكن الراء مع التشديد، ولما كانت تعني سلوكاً مرهوضاً عند الصرفيين القدماء لاجتماع ثلاثة سواكن، فقد وصمها المكبري بالضعف، لكثرة سلم بأن وجهها توجيهاً صوتياً لتسوع؛ لأنها قراءة قرآنية. والقراءة أصلٌ مُعتبر، فقال ((وهي ضعيفة؛ لأنه في التقدير جمع بين ثلاث سواكن، إلا أن له وحها، وهو أن لألف لمدّها تجري مجرى المتحرّك؛ فيبقى ساكناً، والوقف عليه ممكن، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، أو يكون وقف عليه وقفةً يسيرة، وقد جاء ذلك في

(1) يُنظر المنهج الصوتي لسببية العربية، 207

(2) يُنظر أبحاث في أصوات العربية، 23

(3) يُنظر الجامع لأحكام القرآن، 3/ 168.

«لنواجه»⁽¹⁾، «وكان العكبري يُسلم بقبول على الرغم من صعومها عنده، بذلك راح يوجهها بالوقف المسبوق بصوت مدّ وهو الألف، فأصبحت سائعة لأحد أمرين الأول إجراء الوصل مجرى الوقف، والقارئ هنا موصّل غير واقف، فتحقق الالتقاء ثلاثة سواكر في انطق، والآخر هو أن يكون غير موصّل، بأن وقف وقيمة يسيرة، ولالتقاء متحقّق أيضاً، ولست أراه مُحقّق في تصميمها وكان الزمخشري قد ذكرها موجّهةً يّأها بأنها ((على نية الوقف))⁽²⁾، فهي موجودة متحقّقة على المستوى النطقي.

والمحدثون ذكروا هذا النوع من الالتقاء، فقد مثّل لحال لوقف لدكتور أحمد مختار عمر⁽³⁾، بكلمة صال، ولدكتور سلمان الهادي⁽⁴⁾ بكلمة سار، والدكتور حسام العيمي⁽⁵⁾ بكلمة متعاد، والطيب لبكّوش⁽⁶⁾ بكلمة احمار، والدكتور غانم قنوري⁽⁷⁾ بكلمة جان وغيرهم⁽⁸⁾.

إنّ هذا النمط في الدراسة الصوتية الحديثة يدرج تحت تحقّق المقطع المتعاد الذي ذكره المحدثون الذين تقدّم ذكرهم.

لأنّ هذه التجمّعات ليست في العربية وحدها، فهي الانكليزية مثلاً يمكن أن نجد نوالي سئة صوامت لا تفصل بينها حركة، كما في (next spring) وهي

(1) النيبان في إعراب القرآن، 1 / 120 122

(2) العكشاف 1 / 37.

(3) ينظر دراسة الصوت اللامي 256

(4) ينظر التشكيل الصوتي 133

(5) ينظر، أبحاث في أصوات العربية، 10

(6) ينظر التصريف العربي من خلال صم الأصوات لعديث 77

(7) ينظر المدخل إلى علم الأصوات العربية، 207

(8) ينظر مثلاً أثر الفرات في الأصوات والنحو العربي، 411، وعلم النعمة بين التراث والحدس



المقطع الصوتي في العربية

الكاف والسين والتاء والسين والباء والراء، على الرغم من تسميته بأن لكل لفظة نظاماً مقصعياً خاصاً بها، لكن هذا لا يمنع من أن يشترك اللغات في بعض من الصمات.

أما النمط الثاني فهو الذي يكون يتحقق حتماً ثلاثة صوامت معاً يشكّل مقطعاً محدداً لم نذكر من قبل، فكلمة أصيّم / ءُ / ص - ي م / م / ر / عند الوقف عليها يُحذف من آخرها الجزء (ر) فيبقى المقطع الأخير منكسر البنية بهذه الصورة / ءُ / ص - ي م / م / ن / ← / ءُ / ص - ي م / م /
 يـحذف الوقف

والباقي هو قاعدة بلا قمة ((و لقاعدة لا لشكل وحده مقطعاً))¹¹، إذ لا مقطع بلا قمة واحدة¹²، فيلتحق الميم وهو قاعدة من مقطع منكسر بالمقطع السابق له، فيكون المتشكّل: / ءُ / ص - ي م / م /
 أم كلمة (مُنق) ومعناها ((ما دققت به لشيء)) أو هو حجر يُسقى به الطيب¹³، فعند تصغيرها نقول مُدَيّق وعند الوقف نحذف لتتوّن منها كم سبق في (أصيم) أي:

/ م / ءُ / ص - ي ق / ق - ن / ← / م / ءُ / د - ي ق / ق /
 يـحذف الوقف

ولا شك في أن هذه اسية المقصعية منكسرة، يبقىء الفاف وهي قاعدة معرودة بلا قمة، فتتعلق بالمقطع لسابق لها على الوجه الآتي

(1) أبحاث في صوات العربية: 11

(2) ينظر دراسة الصوت اللغوي: 250، والتشكيل الصوتي: 134

(3) لسان العرب: (دقق) 10 / 100.





/ م / د - ي ق / ق / ← / م / د - ي ق ق / والمتحصل مقطع في النهاية

ينتهي بثلاث قواعد، وكلها صورة جديدة، لم نجد لها ذكراً عند الباحثين.

حوى هذا الكلام على مثالين ذكرهما سيبويه، ولا نعلم أن نجد لهما نظائر عند التصغير كما في عام وخامر وشاب وحاج، وهي جميعاً مُشَدَّدَةٌ الآخر، والوقف عليها بالإسكان يعني بقا، لإدغام ملتقياً بالالف قبله

لكن ما الذي يحدث لو هُجِّرنا هذه الأسماء، ثم وقفنا عليها الإسكان؟
لتأخذ مثلاً واحداً منها وتصدق عليه الأمثلة الأخرى، فكلمة شاب عند تصغيرها هي (شويب) وعند الوقف عليها بالإسكان تكون (شويب)، أي

ش ر - و - ي ب / ب - ن / ← / ش - و - ي ب / ب

يُحذف الوقف

فتتكرر البنية ولا بُدَّ من أن يلتحق الياء بالمقطع السابق له، أي:

/ ش - و - ي ب / ب - ن / ← / ش - و - ي ب ب /

والمتحصل مقطع بثلاث قواعد، ومثل هذا الأمثلة الأخرى، إذن نحن أمام تحقق جديد ينتهي فيه المقطع بثلاثة صوامت، إذ الياء هنا قيمتها قيمة صامتة وسلكت سلوكه باحتلال القاعده والقاعدة لا يحتلها ولا الصامت.

ماذا نسمي هذا المقطع؟

لقدّم أن هذه الصورة المتحققة جديدة في نسيج المقاطع العربية، ولا بُدَّ من أن نصطلح عليها، والذي يبدو مائفاً لي أن نُطلق عليها اسم (المقطع المترايد)؛ لأنه مقطع مزيد زيد فيه صوت آخر في النهاية فأصبح بثلاث قواعد، أي هو في أصله مقطع مزيد ثم زيد فيه عند الوقف هكذا / ص - ي م / م - ن /، والمقطع الثاني مقطع مزيد ولكن تحول لي مترايد عند الوقف هكذا / ص - ي م / م - ن /



ص - ي م / هو تمامًا كالمقطع المتداد، لذي أصله مقطع مديد، ثم زيد فيه صوت آخر في نهاية عند الوقف مثل (أحمار). / ع ح / م - ر / ر - / فتسقط قيمة المقطع الأخير للوقف ثم تنكسر البنية المقطعية لذلك، فلتتحقق الراء وهي قاعدة منسردة بالمقطع الذي يسبقها فيكون التشكيل:

/ ع ح / م - ر / ر - ، فهو مقطع مديد ثم زيد فيه ما أصبح متممًا

استساغة وجوده:

قبل الكلام على استساغة وجود هذا المقطع لا يدُ من أن شبهة على أمرين الأول. أن هذا المقطع يمكن أن يُصنّف ضمن المقاطع التشكيلية، والمقاطع من هذا النوع تحتمل بالدراسة الصوتية وهي من عمل الباحث اللغوي كما يقرر الدكتور تمام حسّان⁽¹⁾، لذلك يدعو العالم اللغوي (بايس) الباحثين إلى أن يستعملوا، لأن يجدوا أن المقطع الصوتي يجب أن يُحلّل إلى مقاطع تشكيلية، تمامًا كما أن الجرثيمات يجب أن يؤدي البحث إلى تحليلها إلى حروف تركيبية⁽²⁾

في حين أطلق الدكتور رمسيس عبد التواب على هذا النوع من المقاطع تسمية المقاطع الاشتقاقية⁽³⁾، وهذا يعني أننا يمكن لنا أن نقبض على مقاطع في الكلام، لا يدرم أن تكون ضمن السياق الصوتي المنطوق، وإنما نجد عند التعامل الصريحي، ومقطعا هذا يحدث من الوقف والتصغير وهما من موضوعات علم الصرف.

الثاني أن هذا التصغير على الرغم من كونه تشكيلياً إلا أنه يمكن أن يُصنّف بالصفة الصوتية النطقية، إذ تحقق بطوره ممكن ضمن لسلسلة

(1) يُنظر: منهج البحث في اللغة: 141

(2) يُنظر انصورتفه: 147

(3) يُنظر: التطور اللغوي: 96

للكلامية المصوغة وإن كان وقفاً، ومقاطع الوقف لا يلزم أن تكون صريحة محصنة، هالصفة المردوجة لهذا المقطع تتحقق من كونه مقطعاً تشكيلاً صوتياً لذا فلا بد من فهم كيميائية استساغة النطق به ومن ثم تحقق وجوده صوتياً

إن السمة المميزة لتركيب هذا المقطع هي وجود ثلاثة صوامت في نهايته، وريتم يشكل ذلك ثقلًا، لكنه سائق الوجود لتحقيق النطق، وسبب ذلك - في ما نرى - هو تتبع ثلاثة أمور متصلة، هي وجود مزدوج يتلوه الإدغام وانتهائه بالوقف أما وجود المزدوج فيه / - ي / وهو مزدوج هابط فلما عيه من حركة بعد تركيب الفتحة مع الياء، ولاسيما أن من المعاصرين من سعى هذا المزدوج الحركة المركبة⁽¹⁾، بل كان الدكتور عبد الصبور شاهين موقعاً كثيراً في الاصطلاح عند سماء الانزلاق الصوتي⁽²⁾، ولا شك في أن الانزلاق تسريع وتعجيل في الحركة، وهذا المعنى نمتصيده من المعنى اللغوي، فزبقت قدمه أي أسرعته إلى مكان لم يقصده صاحبها، وأرض مزلجة لا يثبت عليها قدم، وناقة رلوفة سريعة⁽³⁾، فوجود هذا الانزلاق إنما هو تعجيل لإيصال الصوت الذي قبله به بعده، وهذه وظيفة الحركات، إذ تعمز كالمفاصل بين الأصوات لتكسيبها مروية الاتصال في ما بينها قال عصفار رصبي: ((ولولاها أي لحركات لم تنسق))⁽⁴⁾، أي / ص + 1 ي + م م / مما يجعل هذا وحدة صوتية واحدة وهذا هو شأن المقطع الصوتي.

إن مقاسة سيبويه بين التصغير والتكسير هي إلا محاولة فهم لوظيفة هذا المزدوج مقابلاً لألف التكسير، فنظر مرة أخرى في هذه المسألة، فيقول

(1) يُنظر: التطور النحوي، 65، والتطور اللغوي، 78

(2) يُنظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، 81

(3) يُنظر: لغز العرب، (زلق) 10 / 144

(4) شرح شافية ابن العاصم، 211 / 1



بعد أن ذكر تصغير مُدَقِّ وأصنَمَ. ((ولا تُغيَّر لإدغام عن حاله كما أنك لو كسرت مُدَقًّا للجمع فتد اقّ ولو كسرت أصنَمَ على عدة حروفه كما تكسر أجداً فتقول. أجادلُ نقلت أصامُ)) '، وهذا يعني أنْ أَصِنَمَ = أصنَمَ، مُدَقِّ = مُدَقِّ فالألف تقبل ياء التصغير المفتوح ما قبلها أي المردوج الهابط.

وقد فهم ابنُ جني من هذا (المردوج) مدأً حركياً، فيقول. ((وقد أخروا الياء و لو او الساكنتين المفتوح ما قبلهم مجرى التائيتين إذ هو منهما، وذلك نحو قولهم هذا خَيْبٌ تُكر أي خَيْبٌ بكرر، وتُؤبٌ تُكر، أي تُؤبٌ بكرر، وذلك أن الفتحة وإن كانت محالمة للجس لياء والواو فإن هبها سيراً له ومن أجله جار أن تمتد الياء والواو بعدهما في نحو ما رأينا، وذلك أن أصل المدّ وأقواء وإعلاء وأنعمه وأبداه إنما هو للألف، وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، ومختصان في الحكم به، والفتحة بعض الألف، فكأنها إذا قدمت قبلهما في نحو بيت وسوط إنما قدمت الألف، إذ كانت الفتحة بعضها... فصار ثوب وشيخ نحو من شيخ وثاب فباع وهووع المندغم بعدهما))⁽¹⁾.

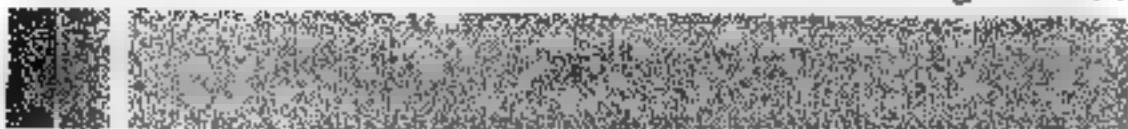
فهذه المردوج إذن يقبل الألف، ونحو بحد صدق هذا في الشعر، إذ هما متساويان في القيمة إيقاعياً، فهي بيت امرئ تقيس مثلاً

ففا نيك من ذكرى حبيب ومنزلٍ بمقط النوى بين الدخول فحومل

لو استبدلنا الألف بالمردوج في (بين) فأصبح (بان) مثلاً لما انكسر النوى وكذلك لو فعلنا ذلك بالمردوج في (حومن) وأصبح (حامل) لبقى الوزن مستقيماً ولو عكسنا الأمر وأبدلنا المردوج بالألف في (ذكرى) وأصبح (ذكرى) لاستقام الوزن وما انكسر، فقيمة الألف تساوي قيمة المردوج كما قال سيبويه و بن جني

(1) كتاب سيبويه: 3/ 418

(2) لخصائص: 3/ 129-130





ومن تبعهما ولو ذهبنا إلى أبعد من ذلك محاولين المساواة بين هيمه الألف وهيمه الصحيح المسوق مفتحة لوحدنا ذلك مستقيماً أيضاً، فهي قول طرفة مثلاً:

إذا القوم قالوا: مَنْ هُنَى خُلْتُ أَنِّي عُنَيْتُ هَلَمْ أَكْسَلْتُ وَلَمْ أَكْبَلْتُ

لو استبدل الألف بالنون المسبوقة بمفتحة في (من) وكذلك بالميم والمفتحة في (لم) فأصبح (ما) و(لا) لا انكسر الون أيضاً.

أمّا الأمر الثاني وهو الإدغام، فالصوتان أدغما بصوت واحد ليستقل السان بهما بقلة واحدة على حدّ تعبير سيبويه⁽¹⁾، فالصوتان في حقيقة الأمر صوت واحد أطيل الاعتماد عليه في معرجه، قال الرصبي: ((والذي أرى أنّه ليس الإدغام بالإتيان بحرفين، بل هو لإتيان بحرهما واحد مع اعتماد على معرجه قوي سواء كان ذلك الحرف متحرك نحو بهد زيد، أو مكسراً نحو يمدّ، وقمّا))⁽²⁾

ولا شك في أنّ الرصبي يطلق من الجانب الصوتي لا لصرف أو التشكيلي، ((هي النطى يمدّ الصوت الصامت بتطويل مدة النطق به إذا كان هـ ممكناً، ويكون هـ ممكناً إذا لم يكن الصوت اسجاريّاً، وبما أنّ الاتصاري لا يمكن مدّه عند نقطة معرجه فإنّ ما يُسمّى تطويلاً بالنسبة له يكون عن طريق إطالة مدة قمل الطريق أمام الصوت قبل تمجيده))⁽³⁾، وكان الصوت الأول ساقطاً وهذا النقصان إنّما هو تعويض عن الصوت الأول حتّى قال أحد الباحثين: ((حتّى لو صاعقنا الصعط ألف مرّة فإنّك لا سطق إلا بحرهما واحد بصوت قوي))⁽⁴⁾.

(1) يُنظر كتاب سيبويه 4، 417، وسر صناعة الإعراب 1، 71

(2) شرح شافية ابن العناب: 3/ 235

(3) أسس علم اللغة 146، ويُنظر دراسات في علم أصوات العربية 26

(4) القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والبحري د. حامد عبد المحسن الجبالي، (مدرسة



نخلص من كل هذا إلى أن الصوت مُشَدَّد لُطْقٌ صوت واحد طويل
الاعتماد.

أمّا الأمر الثالث وهو الوقف، فالعرض منه، للاستراحة بعد توالي السلسلة
الكلامية المنطوقة من الحروف والحركات، وقد جعله ابن يعين مُعَدَّلاً
لحركة، ثم نظر إلى رمة فوجد فيه توفيقاً للصوت وأداءً كاملاً للحرف، فقال:
(لأن الوقف يمكن الحرف ويمتد في صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه،
فيجري ذلك مجرى لحركة بقوة الصوت واستيعابه ألا ترى أنك إذا قلت بكراً
في حال الوقف تجد في إراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال
الوصل، وكذلك الدال في ريد وغيرهم من الحروف لأن الصوت إذا لم يجد
مُعَدَّلاً، بصعط في الحروف الموقوف عليه ويوفره فيه) ¹، بل ميّز ابن جني قبله
نوعين من السكون، الأول سكون الوقف والآخر سكون الدخ، ولكل حال
تختلف عن الأخرى فسكون الوقف أتم صوتاً وأوهى من سكون الدخ ²
فهذه أمور ثلاثة ترادفت على هذا المقطع كلها سهلت مجتمعة من أدائه
ونطقه.

وهذا لا بد من أن نذكر أن هذا المقطع يجب أن يكون منبوزاً، وأنت تحسن
عند النطق به أنه ((يتطلب طاقة في لُطْقٍ أكبر سميّاً فكيف يتطلب من أعضاء
النطق مجهوداً أشد)) ³؛ بسبب تكوينه المتجمع من الأصوات التي ذكرناها
وقد يظن ظناً أن الوقف هنا بالتخفيف لا التشديد، فينطق بالحميم في
(أصيم) ميماً وحدة، ومثله لقاى في (مديق)، وهذا مدحوخ بما يأتي
1 لم يُقل عن العرب أنهم كانوا يقفون على التثنية بالحميم، ولو نُقل

(1) شرح المقصد، 71 / 9

(2) يُنظر، الخصائص، 61 / 1

(3) علم الأصوات، د. كمال بطر 513.



ذلك عنهم لسجلوه، بل هم سجلوا لنا أمراً آخر على العكس من هذا،
إذ إن قسماً من العرب يقصرون على التحفيف بالتصغير فيقولون حاعي
جعمر وهو يجعل⁽¹⁾، وقرأ عاصم (مُسْتَطَر) ⁽²⁾ بالتصغير في سورة القمر
53، وهو لتقويل في موضع التحفيف، كما يقول لرصي⁽³⁾، فهم يرسون
في التثني لا التحفيف.

2- إن اللفظ بالتحفيف مبني عمومًا بما هو مُخَفَّفٌ أصلاً، فكلمة (أسد)
وهي أحمل لتفصيل من السداد لتتبع بـ (أسد) الحيوان المعروف،
و (أحد) وهي أحسن التقضيل من الجدة لتتبع بـ (أحد) بمعنى واحد من
الناس، و (سار) لتتبع بالفعل (سار) وقفاً عليه بالسكون، و (حار)
مبتسر بـ (حار) مقرد الجيران، فنقول مثلاً هذا الخبر سار؛ وهي مبتسة
بأن تكون فعلاً ماضياً موقفاً عليه بالسكون، وبأن تكون
بمعنى مصرح.

وقد يُقال، إن السياق هو الفيصل ليميز بين هذه المعاني، فنقول: لكن
السياق لا يمكن أن يُعوَّلَ عليه تعويلاً مطلقاً في التمييز، فربما لا يُعَيِّننا، فالعبارة
لأثية مثلاً: (لقد كنت بأسلاً بالأمس حاربت وصلت وجلت وكنت الأسد)، هل
تعني كلمة (الأسد) السَّيِّع أم الأكثر سداداً؟

3- تقدم في القطع المديد، أن كثيراً من الباحثين أجاروا الوقف على
(أحمر) وصربوا له أمثلة نحو سرّ وراذ وصل وغيرها فلم يجوز الوقف
على مدا وهو مُصَعَّفُ الأجر، ولا يجوز على هذا الذي نحن بصدده؟ ألا
تستقيم القواعد وتطرّد على كل حال.

(1) يُنظر كتاب سيبويه، 4/ 268، والأصول في النحو، 3/ 293، والكلمة 166

(2) يُنظر، شرح المعسر، 9/ 67، وشرح التصريح 2/ 293 وجمع له مع 3/ 392

(3) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب 2/ 314



مع الدارسين في رؤيتهم المقطعية:

تجمعت لدي جملة من الملاحظات، وودتُ جمعها مناقشةً أصعبها - مُجِلاً عمَلهم الوفير- هيما يرويه من آراء حول الأشكال المقطعية للغة العربية وهي

1- ميّز الدكتور تمام حسّان نوعين من أسواع المقاطع في العربية الأولى تشكيلي ولاخر صوتي، فالأول مقطع تحريري مُكوّن من حروف ويحتصّر بدراسة القواعد والأنظمة الصرفية لا النطق ذلك لأنّ ((التفريد من نتائج النظر إلى التطوير والتوزيع اللغوي فهو من عمل الباحث اللغوي لا من عمل المتكلم))⁽¹⁾، ولحق أنّ يجب أن لا نتعامل عن وجود المقطع التشكيلي في عربية، وهو المقطع الذي يظهر في أثناء التحليل الصرفي لقسم من لظواهر الصرفية وناب في المقطع المتعدد حيزاً مثال على ذلك فهو - كما اعتقد- مقطع تشكيلي، يقول بريك: ((بحسب عمل الباحث في بعض اللغات، أن يستعدّ لأن يجد أن المقطع الأصواتي لا يطابق معظم التجمعات التركيبية للجريئات التحليلية فكما أن الجريئات يجب أن يودّي لبحث زلي تحيلها إلى حروف تركيبية، يجب كذلك أن تحلّل المقاطع، لأصواتية إلى مقاطع تشكيلية))⁽²⁾

ولكنّي لا ألتفق مع الدكتور تمام حسّان عند تمثيله لهذا المقطع بقوله، ((ومثال ذلك في أمصحي كلمة عقر، بقاصر مقلقة ولام ساكنة، فلو لم التشكيل يقول إن القاف ساكنة، ولكن بملاحظة الأصوات يدرك السامع أن بين القاف واللام صوت علّ مركزي صوت انقلدة، هالكلمة بدن مقطع واحد من ناحية التشكيلية، ومقطعان من الناحية لأصواتية))⁽³⁾

(1) مباحث البحث في اللغة: 141

(2) المصدر نفسه، 174 .

(3) مباحث البحث في اللغة 141

ويبدو أن الدكتور حيل العطية قد تابع الدكتور تمام حسان في ذلك، إذ يقول متحدداً عن "صوات القفلة" ((وإنما قلص العرب الأصوات الخمسة بإضافة صوت لين قصير عليها أو صَوْت كهم سماء سيبويه، حرصاً منهم على إظهار كل ما في هذه الأصوات من جهر))⁽¹⁾

وإذا عُتد إلى مص سيبويه في ذلك وجدنا أن لا ذكر لصوت لين قصير فيه مُطلقاً، بل لدى ذكر (صَوْت) عند الوقف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن سيبويه سماها (الحروف المشربة) وقربها بأصوات أخرى يخرج معها عند الوقف نحو النبعة كالري والطاء، والدال والصاد، واليك نصه: ((اعلم أن من الحروف حروف مشربة صفطت من مواضعها، فإذا وقعت خرج معها من لعم صوت، وبـ اللسان عن موضعه، وهي حروف القفلة، وستين أيضاً في الإدغام إن شاء الله- وذلك القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء والدليل أنك تقول: الحذق فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصوت، لشدة صفط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً، كماهم ليس يرومون الحركة))⁽²⁾، فالصوت الذي ذكره ليس صوتاً على مركزي أو صوت لين قصيراً، وإنما هو من تكملة إنتاج الصوت؛ لأن هذه الحروف عند تكوينها تمرّ بمرحلتين الأولى عقب تام في أعصاء جهار النطق يحدث في منطقته مخرج الصوت، والثانية انصجار يعقب الفوق التام، ربه يكتمل إنتاج الصوت، ويزيد الرصي في بيان ذلك قائلاً: ((إنما سميت حروف القفلة لأنها يصحبها ضغط اللسان في معرجها في الوقف مع شدة الصوت انصعاد من الصدر، وهذا الصفط التام يمنع خروج ذلك الصوت، فإذا أردت بينها للمحاطب احتجت إلى قفلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع))⁽³⁾،

(1) في البحث الصوتي عند العرب 59

(2) كتاب: 4/ 174 .

(3) شرح الشافية: 3/ 263



بل غير المبرر عنها بقوله ((تسمع في الوقف عند نبرة... لأنَّها ضغطت مواضعها))

إنَّ هذه الأصوات مجهورة، والمجهور عند لقْداسي هو الذي أشيع الاعتماد من موضعه ومنع النَّفَس أن يجري معه حتَّى يقضي الاعتماد ويجري الصوت⁽²⁾، كما أنَّها أصوات شديدة، والشديد هو الذي يسمع الصوت من أن يجري فيه⁽³⁾، فكأنَّ اجتماع السَّعين على الصوت الواحد مع الوقف لذي يسكن معه لحرف يؤدي إلى حذائه في السمع على حدِّ تعبير استاذنا الدكتور السَّيمي⁽⁴⁾، فعين الوقف على الباء في مثل اللَّاب، تكون قد جُمعت عليها مع حبس الهواء وراء الشَّمتين والحاجة إلى هواء الصدر ليريز الوترين استمرار انطباق الشَّمتين بسبب سكون الوقف، وبهذا لا يسمع ريز لوترين ولا انفجار لصوت، فجمعت صوت لباء حتَّى لا تكاد تتيَّه، لذا كان فتح مكان حصر الصوت بظهور صوت عند الوقف يسمح للوترين بالمرير لارماً لبيان الصوت للمجهور الانعجاري أو الشديد.

ولو مضينا مع نصر سيبويه لوجدنا أنَّ هذا الصوت يحقق عند الوصل، فيقول ((واعلم أنَّ هذه الحروف التي يسمع معها الصوت والفتحة في الوقف لا يكونان فيهم في الوصل بدسكن، لأنَّك لا تنتظر أن يهبو سداك ولا يمتز الصوت حتَّى تنقضي صوتاً، وكذلك لمعوس لأنَّك لا تدع صوت لقم يطول حتَّى

(1) يُنظر مقتضب 1 / 194

(2) يُنظر سرالصناعة 1 / 69

(3) يُنظر سرالصناعة 1 / 70

(4) يُنظر الدرر سادات الالهية والصوتية عند ابن جني 321





لمسئ صوتاً، وديك قولك: أَيْقِظْ عُمَيْرًا وَأَحْرِجْ حَاتِمًا وَأَحْرِزْ مَالًا وَأَهْرِشْ حَالِدًا
وَحَرِّكْ عَامِرًا))¹.

فهذا الصوت مفعول على حالة الوقف لا الوصل فكما يتضح، وعليه
فليس ثمة صوت على مركري بعد التقاء في كلمة (عقل) كما يقول الدكتور
تمام حمتار، ولهذا فليس كلمة عقل مقصعين صوتياً، بل هي مقطع واحد مرید /
ع. ق ل /، ومثلها بكلمة قدر / ق. د ر / وقفاً

وقد يكون من المناسب أن أذكر هنا أن الدكتور مارن الوعر قد قال إن
سهبويه وابن حني والرمخشري لم يُشيروا إلى القفلة؛ لأنها أداء هُرَاسِيٌّ²، وهذا
كلام بعيد عن الصحة، فالصواب أنهم جميعاً قد ذكروها³.

2- راد الأستاذ محمد الأنطاسكي إلى أنواع المقاطع العربية نوعين آخرين،
قال عنهما: ((لا يوجد إلا في حال تحفيف الهمزة، أي حال
نطقها بين بين، هاؤلهما يتألف من طليق قصير فقط، مثل المقطع الثاني
من كلمة "أنا = أ، ا، نا" وثانيهما يتألف من طليق قصير بعد حيس
واحد مثل المقطع الثاني من كلمة "أنتم = أ، ن، ثم"))⁴

والحق أننا لا يمكن أن نتصور هذين المقطعين؛ لأنهما بهالمان حصائص
المقطع العربي وسماته؛ هالسوع الأول الذي ذكره (ب) مُكوّن من مصوِّت قصير
فقط، والمصوِّت يقع قفلة في المقطع فكيف يمكن أن تكون قفلة ترلماً مقطعاً
مستقلاً؟ بل كيف يمكن أن يُلحق هذا المقطع وفصله عن السياق ما دام المقطع

(1) الكتاب 4 / 175

(2) يُنظر: فصايا أساسية في علم اللسانيات الحبيب 639

(3) يُنظر، الكتاب، 4 / 174، من الصناعة 1 / 73، شرح بمجلد 10 / 129-130.

(4) لمحييل 1 / 49





المقطع الصرقي في العربية:

أصغر وحدة نصقية يمكن عزلها عن السياق وبطلقه وإن لم يدرك عى معنى؛ إن هـ لا يمكن أن يكون في العربية لأن المقطع العربي لا يتشكل إلا بقاعدة متلوقة بقمّة في أقصر أنواعه.

أمّا النوع الثاني (ـر) فهو مكون من مصووت وصامت، أي قمّة بعدها قاعدة، وهو يدكرنا بالمقطع الذي ذكره الدكتور تمام حسان في همزه الوصل (ع ص) وهذا جزء من مقطع وليس مقطعاً كاملاً لأن المصووت يلي الصامت ولا يسبقه أبداً، والذي ذكره مصارم في سنة المقاطع في العربية

3- ذهب بعض الدارسين المحدثين إلى إلغاء وجود المقطع لمريد في العربية في حالة الوقف والدرج، عارفاً إجماع اللغويين لقُدامي والمحدثين، مُستدلاً بأنّه ما تناولها مدرّسون والتجبل.

وفي البدء أقول: إن هذا البحث قد ناقص كلامه إذ ذهب إلى أن ((النجاة يتمقون على القول بعدم إمكانيّة التقاء لصامتين ساكيتين ولو في حالة الوقف أي في آخر جملة))⁽¹⁾، ثم يعود بقصر سا كلام ابن يعيش - ((اعلم أنّه يجوز في الوقف الجمع بين ساكيتين، لأن الوقف يمكن الحرف ويستويّ صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه، فيجري بذلك مجرى الحركة "المصوّت" لسوّة الصوت واستيعابه، كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة))⁽²⁾

وهذا النصُّ حجّة عليه وليس له هذا من جهة، من جهة أخرى فإنّه قد حمل النصّ ما لا يمتثل، إذ يرى أن ابن يعيش يريد بجوار الجمع بين الساكيتين الجمع بينهما في الرسم والكتابة لا في النطق؛ لأن الخط العربي لم يكن يعرف شكلاً خاصاً موحداً يرمز به لهذا المصووت الجديد، فهو بين أن يكون حاء أو دالاً، ولكنه لو رجع إلى قول ابن يعيش في بداية حديثه عن الوقف وتأمّله جيداً لـ

(1) نلسانيات العامة والنلسانيات العربية، 107

(2) المصبر نفسه 108، ويُنظر شرح المعصّل 7 / 9

ذهب إلى هذا التأويل البعيد، بن الوهم، إذ يُصرّح ابن يعيش بأن الحرف الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، كما أن الحرف المبدوء به لا يكون إلا متحركاً، والنصر هو. (فالْحَرْفُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا كَمَا أَنَّ الْحَرْفَ الْمُبْدَأَ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَحَرِّكًا، وذلك لأن الوقف ضدّ الابتداء، فكما لا يكون المبدوء به إلا متحركاً فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلا بصدّه وهو الساكن).⁽¹⁾

ولا أرى ما يشير إلى مصوِّت (بين بين) أو غيره فيما اقتبسه من نص، بل إن ابن يعيش نفسه شرح حال الصوت الموقوف عليه بما لا يقبل أي تأويل بوحود مصوِّت، وإليك شرحه ((ألا ترى أنَّك إذا قلت بكراً في حال الوقف تحدّ الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تحده في حال التوصل، وكذلك الدال في ريد وصيرف من لحروف، لأن الصوت إذا لم يجد ممزناً انصعط في الحرف الموقوف عليه ونوّهت فيه، فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف ولا يجوز في التوصل)⁽²⁾ وهذا الكلام يعني أن الراء من بكراً وقف عليها حدث نهاية مقطع / بـ كـ ر /، فكان الصوت قد تجمّع فيها كلّها، أمّا في حالة تحريكها فهي متبوعة بمصوِّت ممّا لا يدع مجالاً لتجمّع الصوت، أو قل إن الصوت عندما يتم بالراء سرعان ما ينتقل إلى المصوِّت بعده؛ لأن الراء ستكون بداية المقطع، ونما كان الإنسان لا يتكلّم أصواتاً منفردة، بل مقاطع ضمن سلسلة الكلام، فإنه من الطبيعي أن يكون المقطع وحدة صوتية، وهذا يعني أن التأثير سيحدث بين أصوات هذه الوحدة الصوتية ممّا يؤدي إلى تماسكها وانسجامها، ولهذا فإنّ الأصوات في المقطع متداخلة بينها، ممّا يحسن حال الصوت عندما يكون في بداية المقطع تختلف عنها في حال كونه نهاية.

(1) شرح المفصل، 67 / 9.

(2) شرح المفصل، 71 / 9.



القطع الصوتي في العربية

ثم ينقل نصاً من الخصائص يخص منه إلى أن س حني يعد عين الثلاثي الساكنة في الأصل تتحرك بمصوت بين بين حال الوقف، ونص بن حني لدي قبله هو: ((علمت بذلك مصارفة حال الساكن المحشوق له لحال أول الحرف وأجره، فصار الساكن المتوسط - لما ذكرناه - كأنه لا ساكن ولا متحرك، وتلك حال لحال حالي ما قبله وم بعده، وهو الفرص الذي أريد منه، وحني به من أجله لأنه لا يسع حركة ما قبله فيجوز تتابع التحركين ولا سكون ما بعده، فيجاء بسكونه لتحرك الذي فيه فيفرض عليه جهته وسمنه⁽¹⁾

والحق أن ليس في هذا النص ما يشير إلى تحرك عين الثلاثي بمصوت بين بين أو غيره، لأن ابن حني كان يتحدث عن حال عين الثلاثي ساكنة في الدرج وعن لامة ساكنة في الوقف والمرك بين السكونين، أو قل يتحدث عن سكون الدرج وسكون الوقف، ويوضح ذلك بما لا يشعر بوجود مصوت بين بين أو غيره فيقول ((ومما يدلُّك على أن الساكن إذا أدرج ليعت له حال الموقوف عليه، أنه قد تجمع في الوقف بين الساكنين بحرك وعمر، فهو كأنه حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه لما حر أن تجمع بينهما، من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحالته لو لم يكن بعده شيء، فكان يرمك حيث أن يتبدل بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية، لا يل دل ذلك على أن كاف بكر لم تمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه، ولا يتناول إلى ما وراءه ويريد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف الصغر، فتجد السين أتم صوتاً من الماء، فإن قلبت هقت: السنف وجدت لمام أتم صوتاً، وليس من أمر يصرف هذا إليه، ولا يحوز حمده عليه إلا زيادة الصوت عند الوقف على الحرف البتة، وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوصوح والبيان⁽²⁾

(1) الخصائص، 1 / 59-60.

(2) الخصائص، 1 / 60.



ثمَّ يذهب إلى أنَّ سيويوه يمع تصغير الحرف، وفقاً إذ كَانَ ما قبله ساكناً في نحو عمرو وزيد وأشياء ذلك، ولكنَّهم يُشْمُون ويرومون بحركة لثلاً يكون بمنزلة الساكن الذي يلزمه السكون¹، وسيويوه إنما يمع تصغير لصوت الأخير عندما يكون ما قبله ساكناً لكي لا تحتج ثلاثة سوكن وهو ما لا يجوز في يديه، الكلمة العربية؛ لأنَّهم يَغْدُون الحرف المشدَّد حرفين، فمع تصغير دال زيد مثلاً يُصبح / رَـي د د / ثمَّ إنَّ هذا المقطع / زَـي د / يحمل سر على هوعد الدكتور أبيس وتصغيره يعني أنَّه يسر نجر تصغير ما حتم فيه براس كما يظهر، وهذا مُحالٌ لقوعدهم النبرية، فضلاً عن أنَّ الرؤم والإشمام لغة لبعض العرب ولاكثر الوقوف بالإسكان.

ثمَّ يستتج من خلال الصوص المتقدمة أنَّ العربَ الذين أحدثت اللغة عندهم، وسنشهد بشعرهم وأقوالهم، كانوا يطلقون كلمة مثل (قبل) عند الوقف كما يأتي²

1- أمَّ قَبْلَ أو قَبْلَ، بالنقل أو بالإتباع

2- وأمَّ قَبْلَ، كما فهم من قول ابن جني

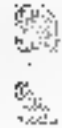
3- وأمَّ قَبْلَ، كما فهم من قول ابن يعيش.

ثمَّ يسنرسل في إيضاح طبيعة مصوَّت (بين بين) ((باعتد مفهوم الإرشيميم L. archiphoneme وهو شكل صوتي يتحد فيه حرفان أو أكثر متميزان في الأصل وظيفاً، ولكنَّهما يظهران في شكل موحد بسبب احتقاء الصفات المميزة بينهما في بعض السياقات الصوتية الخاصة))³

(1) يُنظر اللسانيات العامة واللسانيات العربية 109، والنكتاب 4 / 171

(2) يُنظر: اللسانيات العامة واللسانيات العربية: 109

(3) اللسانيات العامة واللسانيات العربية 110



المقطع الصوتي في العربية

لقد رمر إلى هذا المصوت بـ /e/، ويرى أنه لا يظهر في العربية، لأن المقطع الأحمر الموقوف عليه، هيتحول الشكل لأصلي مـ / ص + ص، إلى / ص + e + ص /⁽¹⁾

وبحق أن هذا المصوت الجديد مبهم لا يمكن معرفته ولا تحديده، فهو يرى أنه وسط بين المتحة والكسرة؛ لصمة، وهذا (الصوت) غريب حقاً ولم يُعرف من قبل.

ثم ينتقل إلى المقطع المراد في تصوير مثبته وداته ليحاول إيك وجوده فيهم مُستشهداً بصنّ الأول سيبويه والذي لا يمتطوّر

أما لنصّ لأوّل هو: ((وذلك قولك في مُدَقِّ مُدَقِّ وفي أصمّ أصمّ ولا تغير الإدغام من حاله، كما أنك إذا كسرت مُدَقِّ للجمع قلت مداً، ولو كسرت أصمّ على عدة حروفه كما نكسر أحداً، فنقول: أجادل، لقُت: أصام، فالألم أحرست لتحقير على ذلك، وجذر أن يكون الحرف المُدغم بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع))⁽²⁾

فقد استنتج الباحث أن سيبويه ساوى بين بنية أصام ومُدَقِّ وبين أصمّ ومُدَقِّ مقطعيّاً بحيث إن التركيبين المقطعيّين / ص + م ط + ص / ص + م ق + ياء ساكنة + ص /،

مما جعله يعتقد بأن المتتالية / ay / تتحول إلى فتحة طويلة بمالة عسما تكون متلوة بصحيح مُدغم⁽³⁾

(1) يُنظر النسابات العامة واللسانيات العربية 110

(2) النسابات العامة واللسانيات العربية: 111، وينظر الكتاب: 3/ 418

(3) يُنظر نسابات العامة ونسابات العربية 111.





وانحق أن سيبويه لم يُساو بينهما، إذ قال: «(وإن شئت أحضيت في ثوب بكر، وكان برنته متحركاً وإن أسكنت جازاً لأن هيهما مدّاً وليناً، وإن لم يبلغا الألف كما قالوا: ذلك في غير المنفصل نحو هولهم أصيهم»⁽¹⁾

فمقصود سيبويه إذن أن الساكنين ياء التصغير والصوت الأول المدغم جار أن يجتمع كما كن ذلك في الألف التي بعدها صوت مدغم نحو اصام ومداق

إن ما عتقده ليس له من سند يدعمه، فهو قائم على لافتراض والظن لا لتحقيق العلمي، ولدي يبعد ما يفترض ويظن أن إمام النحاة لم يذكر أنها ممالء مطلقاً، وهو الذي ذكر الإمالة وعرضها، فلو كانت تنطق فتحة طويلة ممالء حقاً لما تردد سيبويه عن ذكرها

أما نص ابن منظور الذي استدلل به فهو: «(وتصغير دبة دويبة، الياء ساكنة وفيها إشمام)»⁽²⁾، وليس في هذا النص حجة له؛ لأن الإشمام ليس صوتاً مسموعاً، بل تعكيث في الشفتين، قال سيبويه: «(وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن)»⁽³⁾.

فصل عن أن الضمة لقدامى قد صرحوا بأن ياء التصغير لا تحرك، لأنها موصوعة على السكون، يشهد لهذا قول سيبويه: «(فياء التصغير لا تحرك لأنها نظيرة الألف في ماعل ومماعين)»⁽⁴⁾، وهم مجمعون على أن الألف لا تحرك البتة.

مدّا تقسم أخلص إلى أن لا وجود مصوت بين بين في العربية، وما إنكار وجود المقطع المزيد إلا قول غير سديد؛ غير قائم على منطق علمي وحجة مقبولة.

(1) الكتاب، 4/ 441

(2) لسان العرب (ويب)

(3) الكتاب، 4/ 440

(4) الكتاب، 4/ 440





خصائص المقطع العربي وسماته :

لا شك في أن كل لغة من اللغات لها نظامها المقطعي، وتبعاً لهذا النظام تولف ألفاظها وتنتج كلماتها، ولعربية شأنها شأن اللغات الأخرى، لها نسيج مقطعي يمتاز بصماتٍ استطيع إجمالها على الشكل الآتي.

1- لا يبدأ المقطع العربي بصامتٍ مُطبقاً، وإذا ما حدث في أثناء التعامل الصوتي أن بدأ المقطع الصوتي بصامتين عوّج بدجتماع همزة الوصل مع مصوتها، وقد مرّ ذلك في كلامنا على همزة الوصل.

2- لا يحتوي المقطع لصوتي، لا على مصوت واحد طويل أو قصير، ولا يحدد مقطع في العربية خالٍ من المصوتات، بل إن عدد المقاطع في أيّ كلمة مُسبو لعدد مصوتاتها في حين أن اللغات الأخرى تحوي بعض كلماتها على ((سواكن فقط مثل tz في لصينية، وحتى في الانكليزية كلمة from تُصبح حين تنطق بسرعة firm))⁽¹⁾

3- لا يلتقي مصوتان في العربية، وإذا ما لتقيا في تعامل صري في فلا بُد من علاجه، وقد توضّح ذلك في الحديث عن قسم المقاطع وقواعدها

4- يمكن أن يجتمع صامتان في وسط الكلمة، ليكون الأول نهاية مقطع، والثاني بداية مقطع يليه⁽²⁾، نحو العمل (أَكْب) / ءُك / ت. ب /، ولكن لا يمكن اجتماع ثلاثة صوامت في وسطها أو نهايتها مطلقاً، ولكننا نجد في لغات أخرى كالانكليزية مثلاً أربعة صوامت في وسطها نحو كلمة (abstraction) مثلاً⁽³⁾.

(1) بحث القوي عبد القود، 57

(2) يُظَر: الكلام إنتاجه وتحسينه، 210

(3) يُظَر في علم اللغة العام، 109 .





5- إن أكثر المقاطع في العربية شيعوفاً هم المقطعان القصير والطويل
بيوعيه، وسبب هذه الكثرة يعود إلى أنهما مقطعان حُرّان يقعون في أول
الكلام أو وسطه أو آخره، أم المقاطع الأخرى فهي مقاصع وقص في
العالب وإن وردت في الدرج فعلى وفق شروط تصيدها.

6- إن أقل ما تتألف منه الكلمة العربية مقطع واحد. ومن بعض العلماء
من أن أقصى ما يمكن أن تبيته الكلمة العربية في عدد مقاطعها هو
سبعة مقاطع عن طريق إضافة نسوايق والنواحق، ومثلوا لذلك بكلمة
(هَسِبَ كَمِيكُهُمْ) و(أَنْلَرْمَكُمُوهَا) ⁽¹⁾. ولكننا قد نجد كلمات مكوّنة
من أكثر من سبعة مقاطع نحو كلمة (سَيَنْقَاسُمُونَهُمَا)؛ / س - / ي - /
ت - / ق - / م - / م - / ن - / ه - / م - / وهي مؤلفة من تسعة مقاطع،
وإذا رَدنا عليها السيقنين / ه - / و - / و - / صارت أحد عشر مقطعاً،
أي أَوْسَيَنْقَاسُمُونَهُمَا ⁽²⁾

7- تكرره العربية المقاطع المتماثلة المتتالية، قال سيبويه: ((اعلم أن
التصغير يثقل على ألسنتهم، وإن اختلف الحروف أحف عليهم من أن
يكون من موضع واحد)) ⁽³⁾. لذا نعلم أن التحلّص من ذلك بإحدى
الوسائل الآتية:

أ- حذف أحد المفصعين، وذلك نحو اجتماع التاءين في أول مصارع نعل
وتعاص وبصل، فالتاء الأولى تاء المصارعة والتاء الثانية التي كانت
في أول الماصي نحو (تَنْزَلُ ملائكة) لا تقدر. ⁽⁴⁾ والأصل: تَنْزَلُ، أي
/ ت - / ت - / ن - / ز - / ز - / ل - /، فحذف أحد المصطعين، ولا يهتـ

(1) يُنظر الأصوات العربية 162 لحيط 1 / 49، عم النح بين التراث والمعاصرة، 130

(2) يُنظر دراسات في علم أصوات العربية، 131، لها مشرق، 17

(3) الكتاب، 4 / 476



يكون من موضع واحد وذلك لأنه يتقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له⁽¹⁾، وذلك نحو: تَسْرَيْتُ وَتَخَلَّيْتُ وَتَقَصَّيْتُ وَدَيَّرَ وَدَيَّانَ، والأصل / تَسْرُرُ وَتَخَلُّنَ وَدَيَّارَ وَدَوَّانَ.

ج- الإدغام، وذلك عن طريق إسقاط قِعة المقطع الأول، مع ما يعني احتزال المقطعين ليُصبحا مقطعا واحداً، سيجاءاً مع قانون السهولة والتيسير في الجهد⁽²⁾، وذلك نحو: مَدَّ وَعَدَّ وَشَدَّ وَغَرَّهَا، والأصلُ مَدَدَ وَعَدَدَ وَشَدَدَ، أي / مَدَ / دَ / دَ / دَ / مَدَ / دَ / دَ / ومثله لباقي.

د- المصير بين الأصوات المتماثلة بفاصل، ويظهر ذلك عند توكيد الفعل المُسند إلى نون النسوة، فيريد الصرغيون ثَمًا تُسمَّى بالألف لقارئة⁽³⁾، نحو: يصربن والأصل يُضربن + ن ← يضربنان، أي:

اي. ض / ر ب / ن ي + ن ر ي / ي. ض / ر ب

ر / ن / ن / ، وفيها عُبِّرَتِ الفتحة إلى كسرة مُغايرة لقيمة التي تسبقها⁽⁴⁾

8- يعين المقطع العربي إلى الانسجام وتنجاس الصوتي بين مكوّناته، فإذا ما ظهرت أصوات لا تنسجم مع الأصوات الأخرى عهد إلى تقريب هذه الأصوات في الصفات والمخارج، وهو ما يدعوه المُحدثون بالتماثل

(1) «كتاب 4 / 417

(2) يُظَرُّ: فقه اللغات السامية 78

(3) يُظَرُّ: اللغة 91، التطور اللغوي: 44.

(4) يُظَرُّ فقه اللغات السامية 77، التطور اللغوي 42





المقطع الصوتي في العربية

الصوتي^(١)، "وقديماً قال ابنُ حسي، ((ومن ذلك قولهم إنَّ ياءَ ميزانٍ وميعادٍ انقلبَ عن واوٍ ساكنةٍ، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا أمرٌ لا لبسَ في معرفته ولا شكٌ في قوَّة الصكَّة في النطقِ به وكذلك قلب الياء في مومس وموهر وواوٍ لسكونها وانضمام ما قبلها ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الصمَّة لأنَّ حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا كما أراه أمر يدعو الحسنُ إليه ويحسُّ طلب الاستتشاف عليه))^(٢)، أي إنَّ أصل الياء في ميزانٍ وميعادٍ واو، ولكن وقوعها بعد كسرها يُسبِّب صعوبةً في النطق نتيجة انتقال اللسان من الكسر إلى الواو ممَّا حدا بالعربي إلى إسقاط الواو وسدَّ الصوت بالصوت القصير قبل الواو وهكذا:

~~م / ر / ن / ← م / ر / ن / ومثله عياد~~

والشَّيْبُ بَصَرُهُ أَسْفَلَ الْعَرِيَّةِ الْيَدُ فِي (مُتَمَرِّ) وَ (مُتَقَنَّ) وَمَذْ أَلْصَوْتُ
بِالْمَصْبُوتِ الْقَصِيرِ قَبْلَهَا : ٤٢ :

$\frac{m}{\downarrow} \rightarrow \frac{m}{\downarrow} / \text{سـ د} / \leftarrow m' / \text{سـ د} /$ ومثله موقش.

وقالوا أيضاً: ديار وثياب والغدزي والداعي⁽³⁾، والأمثلة كثيرة ولستُ بسعيد حصوها.

(1) يُظهر: التطوير العموي 22، عدم البعثة بين التراث والمعاصرة 213

(2) الحاصلات 1/ 50، المصنف 1/ 221

(3) يُعْطَرُ: عبدة؛ المصروف 219، نواضع في عم المصروف: 37

2

1991/12/14

1991/12/14

1991/12/14





المصادر والمراجع

أ- الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.

- أبحاث في أصوات العربية، الدكتور د. حسام النعيمي، دار نشر دار الثقافة العامة، بغداد، 1988م.

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن علاء)، الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، مكتبة الخاسجي، القاهرة، 1408هـ / 1987م.

- أسرار العربية، أبو لمركات كمال الدين لأباري (577هـ)، صني بنصحيحة محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، 1377هـ / 1957م.

- أسس علم اللغة، ماريو باي. ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس- مكتبة، لقرية، 1972م.

- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، الطبعة الثانية، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد لدكن، 1359هـ.

- أصوات اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى مطبعة دار التأليف، 1963م.



- الأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، ملتزمة لطبع
ولبشر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1971م.
- الأصول، دراسة «بيستمولوجية» للعكر اللغوي عبد العرب، الدكتور تمام
حصن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (316هـ) تحقيق الدكتور عبد
الحسين الصلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1393هـ / 1973م.
- الألفية يعربية، الدكتور ريمون طحان، الطبعة الأولى، دار الكتاب
اللياني، بيروت، 1972م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين الحويين، البصريين والكوفيين، أبو
البركات الأباري، تحقيق محيي لدين عبد الحميد، الطبعة الثانية،
مطبعة حجاري، القاهرة، 1953م.
- الإصحاح في شرح المعصن، ابن الحاجب الحموي (646هـ)، تحقيق
الدكتور موسى بنأي، لعليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- الإصحاح في علم النحو، أبو، لقاسم الزجّاجي (337هـ)، تحقيق الدكتور
ممن الميارك، الطبعة الرابعة، دار النمايس، 1402هـ / 1982م.
- البحث اللغوي عبد العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر الدكتور أحمد
محضر عمر، الطبعة الثانية، مطبعة أطلس، القاهرة، 1396هـ / 1976م.
- البحث اللغوي عبد الهنود وأثره على اللغويين العرب، الدكتور أحمد
محضر عمر، دار الثقافة، بيروت، 1972م.



المصادر والمراجع

النسبة الصوتية للكلمة العربية، الدكتور عبد نقادر جديدي، مطابع
الموحدة، تونس، 1986م.

النسب في إعراب القرآن للمكبري (6، 6هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد
أحمد علي، مكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ت.

- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، هوبولوحب العربية، الدكتور سلمان
حسر لعاني، ترجمة ياسر ملاح، مرجه الدكتور محمد محمود
عالي، الطبعة الأولى، مطبع دار الميلاء، النادي الثقافي، جدة،
امملكة العربية السعودية، 1403هـ / 1983م.

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الدكتور لطيف
البيكوش، الطبعة الثانية، مطبعة العربية، تونس، 1987م.

- التطور المعوي لتاريخي، - إبراهيم سامرائي، الطبعة الثانية، دار
الاندلس للطباعة ونشر والتوزيع، 1401هـ - 1981م.

- التطور المعوي مظهره وصله وقوانينه، الدكتور رمضان عبد الثواب،
مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخايجي، القاهرة، دار الرفاعي
بالرياض.

- التطور المعوي للغة العربية، رحمن سراسر، أخرج وصححه وعلق عليه
الدكتور رمضان عبد الثواب، مكتبة الخايجي، دار الرفاعي
بالرياض، 1402هـ / 1982م.





- التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدكتور عبد السلام المسدي،
الطبعة الثانية، الدار العربية للكتاب، 1986م.

- التكملة، أبو علي الفارسي (377هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر
المرجان، طبع بمطابع مدير دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة
الموصل.

- الجامع لأحكام القرآن (ت. 67هـ)، تحقيق أبو إسحق إبراهيم أطفيش،
دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، مؤسسة التاريخ العربي،
1405هـ - 1980م.

- حاشية الصبان على شرح الأسموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح
الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبان (1205هـ)، دار إحياء الكتب
العربية، عيسى الهادي الحلبي.

- الخصائص، أبو المتح عثمان بن جني (293هـ)، تحقيق محمد علي
النجار، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.

- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الدكتور خاتم قدوري الحمد،
الطبعة الأولى، مطبعة الحلو، بغداد، 1406هـ / 1986م.

- دراسات في علم أصوات العربية، الدكتور داود عبده، نشر وتوزيع
مؤسسة الصباح.

- دراسات في علم اللغة، الدكتورة فاطمة محمد محبوب، المطبعة العربية
الحديثة، الناشر در النهضة العربية.

دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر
1969م.

- دراسات في اللغة، الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1991م.
- دراسات في اللغة والنحو، لدكتور عدنان محمد سلمان، مطابع دار
الحكمة للطباعة والنشر، 1991م.
- دراسات اللهجية والصوتية عند بني جني، الدكتور حسام سعيد
النعمي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.
- دراسة المصح والكلام الدكتور سعد مصالوح، مطبعة دار لتأليف،
القاهرة، 1400هـ / 1980م.
- دراسة الصوت اللعوي، الدكتور أحمد محتر عمر، الطبعة الأولى عالم
المكتب، 1396هـ / 1976م.
- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، نقله إلى العربية صالح
القرمادي، نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية
والاجتماعية، طبع أوغسيت الشركة التونسية لعنون الرسم، 1966م.
- سر صناعة الإعراب ابن جني، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الرفراف
وبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى
لبابي الحبي وأولاده بمصر، 1374هـ / 1954م.
- شرح التصريح على التوسيع، خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)،
الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة، القاهرة 1374هـ / 1954م.

- شرح شاهية ابن الحاحب، رضي الدين الاسترلابادي (688هـ)، تحقيق
محمد نور الحسن ومحمد الرفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد،
طبعة الأولى، مطبعة حجازي، القاهرة، 1939م.
- شرح الصاربي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، أبو نصر الصاربي
(339هـ)، نشره ولهم كوتش اليسوعي وستالي مارو اليسوعي،
المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960م.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاسترلابادي، دار الكتب العلمية
بيروت- لبنان.
- شرح مختصر التعريف العربي في فن الصرف، مسعود بن عمر سعد
الدين شمتارابي، تحقيق الدكتور عبد المال سائم مكرم، الطبعة
الأولى، الكويت، 1983م.
- شرح المصنوع، موفق الدين بن يعيش النحوي (643هـ)، إدارة الطباعة
المصرية.
- شرح الموصلي في التصريف، ابن يعيش النحوي، تحقيق الدكتور هجر
الدين قبوة، الطبعة الأولى مطبع مكتبة العربية، حلب، 1393هـ/
1973م.
- الصاحب في فقه اللغة وسر العربية في كلامها، أحمد بن فارس
(395هـ)، تحقيق مصطفى الشويهي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر،
بيروت 1382هـ/ 1963م.

- الصرف، الدكتور حاتم صالح الصامص، مطبعة دار الحكمة بطباعة
ولبشر، الموصل، 1991م.

لعربية لمصطفى نحو بناء لغوي جديد، الدكتور هنري هيش، تعريب
الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت،
1983م.

- علم الأصوات، برتيل مالبيرج، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين
مطبعة التقدم، القاهرة، 1985م.

- علم الأصوات، د كمال بشر، دار غريب بطباعة والبشر، القاهرة

- علم لأصوات العام أصوات اللغة العربية، بسام بركة، مركز الإنماء
القومي

- علم اللغة، د محمود السمران، دار المعارف بمصر، 1962م.

- علم لغة بين التراث والمعاصر، الدكتور عاطف مذكور دار ثقافة
لبشر والتوزيع، دار النوفيق، النموذجية للطباعة والجمع الآلي، القاهرة،
1987م.

- علم اللغة العام - لأصوات، الدكتور كمال محمد بشر، الطبعة
أربعة، دار المعارف، مصر، 1975م.

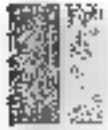
- علم لغة العربية مدخل لدراسة مقارنة في ضوء التراث واللغات
الصامية، الدكتور محمود فهمي حجازي، ناشر وكالة المطبوعات،
الكويت.



- علم اللغة وفقه اللغة، الدكتور عبد العزيز مطر، دار قطري بن الصجاء، قطر، 1405هـ / 1085م.
- عمده الصرف، كمال إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة لرهراء، بغداد، 1957م.
- المين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المحرومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، 1982م.
- فقه لغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد النوب، مطبوعات جامعة الرياض، 1397هـ / 1977م.
- فقه لغة لمقارن، الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978م.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، 1968م.
- في الأصوات اللغوية - دراسة في أصوات المدّ العربية، الدكتور غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، 1984م.
- في البحث الصوتي عند العرب، الدكتور حليل إبراهيم لمطية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983م.
- في علم اللغة العام، الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1400هـ / 1980م.



- لقافية ولأصوات اللغوية، الدكتور محمد عومي عبد الرؤوف، مطبعة الكيلاني، مصر، 1977م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الحانجي بالقاهرة، 1966م.
- قصايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، الدكتور مارن الوعر، الطبعة الأولى، مطبعة العجلوني، دمشق، 1988م.
- الكتاب، أبو بكر عمرو بن عثمان سيبويه (180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الحانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1402هـ / 1982م.
- الكشف عن حقائق التثنية وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، دار امكر، بيروت.
- الكلام إنشائه وتحليله، الدكتور عبد الرحمن أيوب، الطبعة الأولى، مطبوعات جامعة الكويت، 1404هـ / 1984م.
- كلام لعرب - من قصاي اللغة العربية، الدكتور رمضان عيد الشواب، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، 1967م.
- لسن العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (711هـ)، دار صادر، بيروت، 1374هـ / 1955م.
- اللسانيات العامة واللسانيات العربية، الدكتور عبد العزيز حليبي، الطبعة الأولى، منشورات دراسات سأل-الدار البيضاء، 1991م.



- الدعا، فهدريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البهاى العربى، القاهرة، 1950م.
- اللغة العربية معده ومبهاف الدكتور تمام حسان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.
- اللمع فى العربية، ابن جنى، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاسى، بغداد.
- مبادئ السسية، أسريه مارتينييه ترجمة ريمون رزق الله، الطبعة الأولى، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.
- مجموعه انشائية من علمى تصرف والحط تحتوى على متن الشافية وشرحها، احمد بن الحسن الحاريردي (746هـ)، عالم للكتب، بيروت.
- محاضرات فى اللغة، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد، 1966م.
- المحتسب فى تعيين وجوه شؤذ لمرات ولإيضاح عنها، ابن جنى، تحقيق صبي النجدي داصف والدكتور عبد الحليم الجار والدكتور عبد الفتاح شليبي، القاهرة، 1386هـ.
- المحيط فى أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الشرق، سوريا 1392هـ / 1972م.
- المدخل إلى علم اللغة، الدكتور رمضان عبد التواب، طبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ / 1985م.



المصادر والمراجع

- المدخل إلى علم اللغة، الدكتور محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م.
- المهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعيسى محمد الجاوي ومحمد أبو العصل، إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- المعجم المهر من الألفاظ لقرآن الكريم، محمد هؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب، 1378هـ.
- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الحافظ عضية، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب، ابن عصفور الإشبيلي (669هـ)، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار البحوري والدكتور عبد الله الحبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1392هـ / 1972م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق الدكتور هجران دين قباوة، الطبعة الثانية، دار لقلم، حلب، 1393هـ / 1973م.
- مباحث البحث في اللغة، الدكتور تمام حسن، مطبعة الرسالة، القاهرة 1955م.
- المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، شركة مكتبه ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954م.



- ملهائج البلقاء وصراج الأدياء، حازم القرطلاحني (684هـ)، تحقيق محمد الحبيب بن «مخوجة، تونس، 1966م.
- المهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، 1400هـ / 1980م.
- موسيقى الشعر، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة لربعة، دار القلم، بيروت، لبنان، 1972م.
- الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق عطّاس عبد الملك حشبة، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- لشرف في لقراءات العشر، أبو الخير ابن الجري (833هـ)، أشرف علي تصحيحه ومراجعته علي محمد اصبح، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الحوامع، السيوطي، تحقيق لدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ / 1980م.
- الواصح في علم الصرف، الدكتور محمد خير الحلواني، الطبعة الرابعة، دار المأمون للتراث، 1407هـ / 1987م.
- التوجيه في هقه اللغة، محمد الأنطاسكي، مكتبة الشهاب، حلب، 1389هـ.

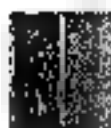


ب- الرسائل الجامعية:

- الإلتصاق في العربية، جواد كاظم إبراهيم، كلية الآداب- جامعة بغداد 1994م.
- التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء درس الصوتي الحديث، صباح عطوي عبود، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1997م.
- البحث الصوتي والدلالي عند الفيلسوف انصاري، رجاء عبد الرزق كاظم الدفاعي، كلية الآداب- جامعة بغداد، 1992م.
- القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والمجوي، د. حامد عبد المحسن الجناحي الجامعة المستنصرية- كلية الآداب، 1996م.
- لمصطلح الصوتي في الدراسات العربية، عبد العزيز سعيد أحمد لصبيح، كلية لآداب- جامعة بغداد، 1988م.

ج- البحوث والمجلات:

- اتصال العمل بصعائر الرفع - دراسة صوتية صرفية، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط).
- أثر لقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، يحيى القاسم مجلة أبحاث ليرموك، المجلد 11، العدد الثاني، سنة 1414هـ / 1993م.
- إشكالية الرسم في ضوء درس الصوتي الحديث، الدكتور حسام سعيد النعيمي، (بحث مخطوط).

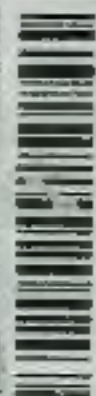


- جوايب عن الدرس الصوتي عند الفارابي انطيسوف، لدكتور حسام سعيد التميمي، (بحث مخطوط).
- الحركات بين المايير النظري والحصائص النطقية، لدكتور سمير شريف مستيئة، مجلة اليقاء، المجلد الثاني، العدد الأول، سنة 1413هـ / 1992م.
- قصايا صوتية في النحو العربي، لدكتور طارق عبد عون الحادي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 38، سنة 1987م.
- كراهية نوالي، لأمثال في أبيه العربية، الدكتور رمضان عبد التوب، مجلد المجمع العلمي العراقي، المجلد 18، سنة 1969م.
- ما ذكره الكوفيون من الإذعام، صبيح حمود الشاتي، مجلة المورد، المجلد 12، العدد الثاني، سنة 1403هـ / 1983م.
- محاولة السيرة في الإعرال، الدكتور أحمد الحموي، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، العدد الثالث، سنة 1989م.
- المصونات عند علماء العربية، غام قدوري حمد، مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، العدد الخامس، سنة 1399هـ / 1979م.
- مقطع الصوبي عند البلاسة والنويين، لدكتور حسام سعيد التميمي، (بحث مخطوط).
- المقطعية في اللغة العربية، إسحاق موسى الحسيني، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 15، سنة 1962م.

المقطع الصوتي في العربية



1213846



1213846



9789957762870



نشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - العبدلي - شارع الملك حسين

قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118

هاتف: 4616436 و 962 6 4616436 فاكس: 962 6 4616436

ص.ب 14 عمان 11180

E-mail : gm@redwanpublisher.com

gm@redwan@yahoo.com

www.redwanpublisher.com